دور التشريع العراقي في تنفيذ التوصيات الإئتمانية لصندوق النقد الدولي
دراسة في إتفاق الإستعداد الائتمانى العراقي ٢٠١٦

إعـــداد

الإستاذ المساعد الدكتور
عمـــار فـــوزي كاظم المياحى
استاذ القانون المساعد
كلية القانون – جامعة بغداد
مستشار في مجلس النواب العراقي
عضو الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي
والاحصاء والتشريع

الدكتورة
ليلـي فـــوزى احمد جعفـر
مدرس الاقتصاد والمالية العامة
بالأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا
جامعة الدول العربية
مدير إدارة التحقيقات
وزارة المالية – مصر

المستخلص

ان البحث يسلط الضوء علي المشاكل الاقتصادية المترتبة على الديون الخارجية وذلك من خلال بيان أثر تزايد الاقتراض الخارجي على تعثر جهود التنمية الاقتصادية ببيان أثر القروض الخارجية على الادخار المحلي، وعلى ميزان المدفوعات، وأثرها على التضخم، وتزايد التبعية الاقتصادية للخارج، بفقدان حرية القرار الاقتصادي الوطني، والخضوع لتوجيهات المنظمات الدولية، وارتفاع نسبة الدين الخارجي إلي الناتج القومي، ودخول دول العجز المالي في حلقة مفرغة.

كما هو المعتاد في اقتصاديات الدول المختلفة توجد غالبا العديد من المعضلات التي تطرأ على الشعوب وتسبب لهم الفقر وضيق ذات اليد، وهنا تلجأ الدول للاقتراض من البنوك القومية وبيع السنداتوأذون الخزانة وطلب التبرعات والمنح وغير ذلك من محاولات حل الأزمة، إلا أنها في النهاية إذا لم تجد بدًا من أن تلجأ للاقتراض من الخارج.

وتم التطرق من خلال البحث الماثل الي صندوق النقد الدولي والنظام اللائحي المعمول به ، كاحد المؤسسات الناتجة عن اتفاقية بريتون وودز عام ١٩٤٤، ويرافقه البنك الدولي للإنشاء والتعمير، وقوته التصويتية ووزن الدول النامية في تلك القوى وانعكاس ذلك علي صنع القرار داخل الصندوق، ومستجدات الاقراض، وادواته وطابعها المتغير، واهتمام الصندوق النقد الدولي في إشرافه على السياسات الاقتصادية للبلدان الأعضاء بأداء الإنفاق الكلي (وعناصره الأساسية مثل الإنفاق الاستهلاكي واستثمارات الأعمال) والناتج وتوظيف العمالة والتضخم، وكذلك ميزان المدفوعات في البلد المعني - أي ميزان معاملاته مع دول العالم الخارجي.

وتاتي أهمية البحث من خلال الكشف عن ما وصل اليه الحال من تدني الاوضاع الاقتصادية بالعراق وتحديدا مع مطلع الالفية الجديدة وارتفاع الديون الي مستويات تكاد تكون خارج حدود السيطرة، واللجوء للمنظمات الدولية للخروج من تلك الازمة وما استلزمه ذلك من اتخاذ السياسات التشريعية اللازمة لتنفيذ التوصيات الائتمانية في هذا الملف تحديدا .

وقد اجرت جمهورية العراق العديد من الاتفاقات والتعاملات مع صندوق النقد الدولي باعتباره المؤسسة الدولية الاولي في الاقراض الدولي لإصلاح الاختلالات المالية في الموازنات العامة للدول وتحديدا الاختلالات التى تصيب موازين المدفوعات، وكان من بين سابقة تلك التعاملات عام ٢٠٠٥، ٢٠٠٨ واخرها اتفاق الاستعداد الائتماني العراقي عام ٢٠١٦، وما يتولد عنه من التزامات تشريعية ومالية واقتصادية علي عاتق الدول المدينة .

هذا وقد شرعت العراق ومنذ عام ٢٠٠٣ في اتخاذ السياسات الاصلاحية علي المستوى التشريعي والتطبيقي، ويتناول بحثنا هذا الدور التشريعي العراقي في تنفيذ التوصيات الائتمانية لصندوق النقد االدولي .

Abstract

The economic problems of external debt were illustrated by the impact of increased external borrowing on the faltering of economic development efforts by the impact of external loans on domestic savings, the balance of payments, their impact on inflation, the growing economic dependency abroad, the loss of national economic decision-making, The rise in the ratio of external debt to GDP, and fiscal deficits in a vicious cycle.

As we are found in the economies of the different states, there are mostly many problems that happen to peoples causing them to be poor and tied, that is when the states resort to borrowing from the national banks and selling the bonds and treasury bonds and claiming donations and gifts and other trials for solving the crisis, but finally if it finds no alternative but resorting to borrowing from outside.

The International Monetary Fund and its regulatory system, as one of the institutions resulting from the Bretton Woods Agreement in 1944, are accompanied by the International Bank for Reconstruction and Development (IBRD), its voting power, the weight of developing countries in these forces, its reflection on decision-making within the IMF and the latest developments in lending, In its oversight of the economic policies of member countries, IMF's interest in total expenditure (and its core components such as consumer spending and business investment), output, employment and inflation, as well as the country's balance of payments - its balance of transactions with du For the outside world

The importance of the research through the disclosure of the situation reached by the low economic situation in Iraq, specifically with the beginning of the new millennium and the rise of debt to levels almost beyond the limits of control, and the recourse of international organizations to get out of that crisis and required to take the legislative policies necessary to implement the recommendations of credit in This file is specific.

The Republic of Iraq has made many agreements and transactions with the International Monetary Fund as the first international institution in the international lending to fix the financial imbalances in the budgets of countries and specifically imbalances in the balance of payments, and was among the previous transactions in 2005, and And the consequent ،the most recent Iraqi credit stand-off in 2016 legislative, financial and economic obligations of debtor States

Since 2003, Iraq has embarked on adopting reformist policies at the legislative and practical levels. Our research deals with this legislative role in the implementation of the Fed's credit recommendations.

المـــقدمـــة

اولاً : التعريف بالموضوع

ان العراق يعاني من مواطن ضعف هيكلية، حيث انه بحاجة الي اعادة بناء البنية التحتية، واعمار ما دمرته الحرب، وانعاش القطاعات الانتاجية (الصناعة والزراعة والخدمات) فضلا عن تقادم العديد من المشاريع الصناعية القائمة واحتياجاتها للتطوير والتحديث لمواكبة الركب التكنولوجي، ويأتي ذلك في اطار المعطيات والثروات التى تذخر بها دولة العراق، فهي دولة غنية بالنفط، ويبلغ احتياطات العراق المركز الثاني علي مستوى الدول العربية النفطية بعد السعودية ، وقد شغل العراق ثالث اكبر مصدر للنفط في العالم قبل ان تتأثر تلك المرتبة التصديرية بالحروب التى مرت بها العراق للاعوام (١٩٨٠- ١٩٨٨، ١٩٩٠- ١٩٩١، ٢٠٠٣) ، ويعاني العراق كذلك من فجوة كبيرة بين الايرادات والنفقات، وعدم كفاية المدخرات المحلية لسد تلك الفجوة، فضلا عن احتياجات القطاع الاستثماري اللازمة لاعادة بناء البنية التحتية، وهو ما يدفع العراق للجوء الي الاستثمارات الاجنبية لتوفير الموارد اللازمة لتحقيق التنمية المطلوبة، وتزامن ذلك مع ضرورة توفر معطيات الاستقرار السياسي والامني لحلول تلك الاستثمارات الاجنبية بالبلاد، وهو ما قد لايتسنى تحقيقه وبمعدلات كافية في الوقت القريب العاجل، وبما تضطر معه الدول والنامية منها تحديدا الي اللجوء للقروض الخارجية من الدول والمؤسسات الخارجية، ويأتي صندوق النقد الدولي علي قمة تلك المؤسسات التى يتم اللجوء اليها دوليا [١].

ثانياً : اهمية البحث

تعد المديونية من اكثر المجالات الاقتصادية التى اسهب الاقتصاديون في دراستها وتحديدا في اعقاب أزمة المديونية التى اجتاحت العديد من العالم وتحديدا الدول النامية ومنها أزمة المكسيك عام ١٩٨٢ وتبعها البرازيل، ،الارجنيتن، والاكوادور، ولم تتجنبها بلدان اخري الا من خلال برامج اعادة هيكلة مديونيتها كما في اوكرانيا وباكستان واورجواي، وفيما يتعلق بالعراق، فقد بدأت مشكلتها الحقيقية في اعقاب الحرب العراقية الايرانية ١٩٨٠ والتى استنزفت كم هائل من الثروات التى تراكمت في عقد السبعينات من القرن الماضي بعد تأميم النفط العراقي عام ١٩٧٢ من سيطرة الشركات الاجنبية، وما رافقها من سياسات تنموية، لتبدا العراق مرحلة قاسية من الديون وتراكم الديون، ويتخلل تلك الفترة حرب الخليج عام ١٩٩١ ثم صدور قرار مجلس الامن رقم (٦٦١) لسنة ١٩٩٠ بفرض عقوبات علي العراق من جراء غزوها

---

(١) دراسة بعنوان " اثر الايرادات النفطية في تنمية الاقتصاد العراقي " تغريد داود سلمان داود ، مجلة جامعة بابل / للعلوم الصرفة والتطبيقية / العدد (٤) المجلد (٢٤) ٢٠١٦ ، ص ١٠٣٦

لدولة الكويت، وتسبب هذا القرار في منع البلدان الاخري من إجراء اي تعاملات مالية مع العراق حتى ولو كانت لغرض خدمة الديون .

وتاتي أهمية البحث من خلال الكشف عن ما وصل اليه الحال من تدني الاوضاع الاقتصادية بالعراق وتحديدا مع مطلع الالفية الجديدة وارتفاع الديون الي مستويات تكاد تكون خارج حدود السيطرة، واللجوء للمنظمات الدولية للخروج من تلك الازمة وما استلزمه ذلك من اتخاذ السياسات التشريعية اللازمة لتنفيذ التوصيات الائتمانية في هذا الملف تحديدا .

ثالثاً : اشكالية البحث

تدور اشكالية البحث حول تقييم مدى جدوي الاجراءات التى اتخذتها السلطات العراقية وتحديدا التشريعية لتنفيذ التوصيات الائتمانية لصندوق النقد الدولي عقب موافقة المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي في يوليو ٢٠١٦ علي اتفاق الاستعداد الائتماني العراقي البالغ قيمته ٣.٨٣١ مليار وحدة سحب خاصة (حوال ٥.٣٤ مليار دولار امريكي في تاريخ الموافقة) [(١)]، وبمقتضي هذه الموافقة، يجوز للعراق صرف ٤٥٥ مليون وحدة حقوق خاصة (حوالي ٦١٧.٨ مليون دولار أمريكي) دفعة اولي .

رابعاً : منهجية البحث

تحقيقا لهدف البحث وفي ضوء طبيعته وأهميته ومفاهيمه وفروضه وحدوده، ركزنا في بحثنا هذا على:

المنهج الاستقرائي عن طريق استقراء الدراسات والأبحاث والكتب والدوريات العربية والأجنبية التي تمت في مجال المديونية الخارجية، والتعامل مع صندوق النقد الدولي في المجال الاقراضي والسياسات التعاونية، وواقع الاقتصاد العراقي وامكانياته وموارده الطبيعية وقدرته علي تحقيق التوازن الاقتصادي، و العمل علي تحقيق التوازن بين المصادر البحثية ذلك لخدمة هدف البحث بغية توضيح مفهومها وأهدافها وخصائصها ودورها في تحقيق التوازن الاقتصاد، ثم دراسة قياسية لتبيان الأثر الفعلي للديون الخارجية على النمو الاقتصادي، والدور التشريعي العراقي لتنفيذ الالتزامات والتوصيات الائتمانية لصندوق النقد الدولي في هذا المجال .

---

(١) بيان صحفي صادر عن الصندوق برقم ٢٠١٦/٣٢١

خامساً : خطة البحث

المبحث التمهيدي : السياسة الاقراضية لصندوق النقد الدولي

المطلب الاول : النظام اللائحي لصندوق النقد الدولي

الفرع الاول : لمحة عن نشأة الصندوق ومجال اختصاصه

الفرع الثاني :الموارد المالية للصندوق وصنع القرار

الفرع الثالث : قروض الصندوق وطابعها المتغير

المطلب الثاني : علاقة التوصيات الائتمانية لصندوق النقد الدولي بقضية دعم الطاقة

الفرع الاول : التداعيات الاقتصادية لقضية دعم الطاقة علي مؤشرات الاقتصاد العام

الفرع الثاني : تقديرات صندوق النقد الدولي لدعم الطاقة

المبحث الاول : تعاملات العراق مع الصندوق في ضوء تدني الاوضاع الاقتصادية

المطلب الاول : مراحل تعامل العراق مع الصندوق وفق آليات التعامل مع المديونية الدولية

الفرع الاول :العراق ونادي باريس

الفرع الثاني : حجم المديونية العراقية

الفرع الثالث : اتفاق الاستعداد الائتماني العراقي

المطلب الثاني : الواقع الاقتصادى العراقي وحتميات الاصلاح في ضوءموارده النفطية وغير النفطية

الفرع الاول : لمحة عامة عن الاقتصادى العراقي

الفرع الثاني : عجز الموازنة العامة العراقية وتداعياته في اطار الحصار الاقتصادي

المطلب الثالث : مكانة العراق النفطية الدولية (انتاجا واحتياطيا واستهلاكا)

الفرع الاول : خاصية النفاذ الهرمي للاحتياطى النفطي

الفرع الثاني : حجم الاحتياطى البترولي العراقي الدولي

الفرع الثالث : التوجهات الدولية لتباين العرض والطلب للطاقة النفطية

الفرع الرابع : معدلات استهلاك الطاقة بالقطاع الصناعي

الفرغ الخامس : العراق والتقنيات الحديثة للطاقة (النفوط غير التقليدية)

المبحث الثاني : التشريعات الاقتصادية والمالية العراقية توافقاً مع المتطلبات الدولية

المطلب الاول : التشريعات الضريبية العراقية وتعديلاتها الحديثة

الفرع الاول : الضريبة علي المبيعات بالقانون العراقي

الفرع الثاني : التشريعات الضريبة الجمركية

المطلب الثاني : الخصخصة والتشريعات الاستثمارية بالعراق

الفرع الاول : الخصخصة

الفرع الثاني : تشريعات العراق في المجال الاستثماري

الفرع الثالث : المناطق الحرة في العراق

المطلب الثالث : الضرورات الاقتصادية لانضمام العراق لمنظمة التجارة العالمية

المطلب الرابع: تشريعات القطاع المصرفي والمالي في العراق والتزاماته بالتوصيات الائتمانية لصندوق النقد الدولي

الفرع الاول : دور البنك المركزى العراقي في تحفيز عملية الرقابة والتنمية

الفرع الثاني : تحديثات عمليات الرقابة المصرفية

الفرع الثالث : سوق العراق للاوراق المالية

الفرع الرابع : الالتزامات الاصلاحية التى تضمنتها ورقة السياسات العراقية المالية

الملاحق : ملحق بالتسلسل الزمني لاهم الاحداث بالعراق

النتائج والتوصيات

المراجع والمصادر

المبحث التمهيدي
السياسات الإقراضية لصندوق النقد الدولي

مما لاشك فيه ان الأوضاع الإقتصادية العالمية ومنذ سابقة عهدها وخاصة بعد فترة الكساد الكبير فى امس الحاجة الى منظمات دولية اقتصادية متخصصة لتنظيم العلاقات الدولية وخاصة التجارية وخاصة في ظل ما شهدته من تطورات هائلة واصبح العالم كله قرية واحدة بما يؤدى الى مزيداً من الازدهار وتحقيقاً لمزيد من معدلات النمو الا ان ذلك لم يمنع من حدوث الازمات الاقتصادية والتى قد تطيح بامال الشعوب وثمار التنمية مما استلزم الامر آفاق من التنظيم الدولى للمعاملات بين الدول وخاصة التجارية وبناءا علي ذلك تبلورت فكرة إنشاء صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، وتتبع المؤسستان منهجين متكاملين لتحقيق هذا الهدف، حيث يركز الصندوق علي قضايا الاقتصاد الكلي بينما يركز البنك علي التنمية الاقتصادية طويلة الاجل والحد من الفقر [١]

ويهتم صندوق النقد الدولي في إشرافه على السياسات الاقتصادية للبلدان الأعضاء بأداء الإنفاق الكلي (وعناصره الأساسية مثل الإنفاق الاستهلاكي واستثمارات الأعمال) والناتج وتوظيف العمالة والتضخم، وكذلك ميزان المدفوعات في البلد المعني - أي ميزان معاملاته مع دول العالم الخارجي [٢].

ويركز الصندوق أساساً على السياسات الإقتصادية الكلية للبلدان - أي السياسات المتعلقة بميزان الحكومة، وإدارة النقد والائتمان وسعر الصرف - وسياسات القطاع

([١]) تبلورت فكرة انشاء صندوق الدولي ، والبنك الدولي في مؤتمر دولي عقد في بريتون وودز بولاية نيو هامبشير الامريكية في يوليو ١٩٤٤ ، وهناك اطار من التعاون بين الصندوق والبنك ، ويوفر البنك الدعم الفنى والمالي لمساعدة البلدان الاعضاء علي اصلاح قطاعات معينة او تنفيذ مشروعات محددة ، مثل بناء المدارس والمراكز الصحية وتوفير المياه والكهرباء ومكافحة الامراض وحماية البيئة ، ويتم التعاون بين الصندوق والبنك بصورة منتظمة ، وفي عام ١٩٨٩، تم تحديد شروط التعاون بينهما في اتفاقية ابرمت لضمان التعاون الفعال في مجال المسؤولية المشتركة ، ومنها التنسيق عالي المستوى اثناء الإجتماعات السنوية التى يعقدها مجلسا محافظتى الصندوق ، ومشاورات الادارة العليا بين مدير عام الصندوق ورئيس البنك الدولي ، وثالثا مجال التعاون بين خبراء المؤسستين علي التعاون في الجالات المشتركة المتعلقة بالمساعدات القطرية وقضايا السياسات الاقتصادية ، للمزيد انظر / صحيفة وقائع الصادرة في ٢٣ مارس ٢٠١٦ " صندوق النقد الدولي والبنك الدولي " موقع صندوق النقد الدولي www.imf.org

([٢]) محمد مصطفى يونس: دور صندوق النقد الدولي في مواجهة أزمة المديونية الخارجية، مرجع سابق، ص٣٤.

المالي بما في ذلك تنظيم البنوك والمؤسسات المالية الأخرى والرقابة عليها، وإضافة إلى ذلك يوجه صندوق النقد الدولي اهتماماً كافياً للسياسات الهيكلية التي تؤثر على أداء الاقتصاد الكلي - بما في ذلك سياسات سوق العمل التي تؤثر على سلوك التوظيف والأجور، ويقدم الصندوق المشورة لكل بلد عضو حول كيفية تحسين سياسته في هذه المجالات، بما يتيح مزيداً من الفاعلية في السعي لبلوغ أهداف مثل ارتفاع معدل توظيف العمالة، وانخفاض التضخم، وتحقيق النمو الاقتصادي القابل للاستمرار - أي النمو الذي يمكن أن يستمر بغير أن يؤدي إلى مصاعب كالتضخم ومشكلات ميزان المدفوعات .

ونتناول هذا المبحث من خلال مطلبين رئيسيين :

المطلب الاول : النظام اللائحي لصندوق النقد الدولى ومجال اختصاصه

المطلب الثاني : علاقة التوصيات الائتمانية لصندوق النقد الدولى بقضية دعم الطاقة

المطلب الأول
النظام اللائحي لصندوق النقد الدولى ومجال اختصاصه

صندوق النقد الدولي هو المؤسسة المركزية في النظام النقدي الدولي - أي نظام المدفوعات الدولية وأسعار صرف العملات الذي يسمح بإجراء المعاملات التجارية بين البلدان المختلفة.

ويستهدف الصندوق منع وقوع الأزمات في النظام عن طريق تشجيع البلدان المختلفة على إعتماد سياسات اقتصادية سليمة، كما أنه - كما يتضح من اسمه - صندوق يمكن أن يستفيد من موارده الأعضاء الذين يحتاجون إلى التمويل المؤقت لمعالجة ما يتعرضون له من مشكلات في ميزان المدفوعات تتضمن الأهداف القانونية لصندوق النقد الدولي تيسير التوسع والنمو المتوازن في التجارة الدولية، وتحقيق استقرار أسعار الصرف، وتجنب التخفيض التنافسي لقيم العملات، وإجراء تصحيح منظم لإختلالات موازين المدفوعات التي تتعرض لها البلدان[١]

(١) كريمة محمد الزكي ، اثار سياسة صندوق النقد الدولى على توزيع الدخل القومى من خلال الخدمات الاجتماعية الاساسية ، ٢٠٠٤ ، ص ٤٣

الفرع الاول
لمحة عن نشأة صندوق النقد الدولي واهدافه

اولا : نشأة صندوق النقد الدولي

كانت نشأة صندوق النقد الدولى باعتباره منظمة دولية – بمثابة الإطار التنظيمى للتجارة الدولية والمساعدات المالية والفنية ومحاولة منع الأزمات الاقتصادية ومساعدة الدول المتعثرة[١].

ولقد اضطلع الصندوق بالعديد من المهاممنذ نشأته عام ١٩٤٥ ولاكثر من ٧٠ عاما وحتى وقتنا الراهن تجاه الدول الاعضان البالغ عددهم ١٨٩ وفق تقديرات ٢٠١٦، وقام بتطوير ادوات الاقراض وسياسات التعامل مع الدول النامية على وجه التحديد وسنلقى الضوء في المؤلف الماثل على التطورات التى لحقت بالنظام اللائحى للصندوق.[٢]

---

(١) علي صعيد اخر فقد انشأ صندوق النقد العربي عام ١٩٦٤ لتسوية المدفوعات بين الدول العربية ، ويهدف الي

- معالجة الاختلالات الحاصلة في موازين مدفوعات الاعضاء ،

- تحقيق استقرار في أسعار الصرف العملات العربية وقابلية التحويل فيما بينهما ، تطوير الاسواق المالية العربية

وانواع القروض بصندوق النقد العربي :

- القرض التلقائي : يبلغ هذا القرض ٧٥% من حصة العضو في رأس مال الصندوق ولفترة قرض ٣ سنوات

- القرض العادى : ويقدم هذا القرض عندما لا يكفي القرض التلقائي سد حاجة العجز في ميزان المدفوعات ، وقيمة هذا القرض ٢٢٥% من حصة العضو في الصندوق

- القرض الممتد : ويقدم عندما تواجه الدولة العضو عجز مزمن في ميزان مدفوعاتها ناجم عن خلل اقتصادي هيكلي ، ويشترط هذا القرض تنفيذ برنامج تصحيح مالي واقتصادي لمدة سنتين علي الاقل وقيمة هذا القرض لا تتجاوز ٢٢٥% من حجم حصة العضو

- التسهيل التعويضي : وهو مخصص في حالات العجز الطارئ في ميزان المدفوعات ناجم عن هبوط حاد في صادرات السلع والخدمات ، للمزيد / موقع صندوق النقد العربي – انشطة مالية – الاقراض " انواع القروض والتسهيلات " www.amf.org

[٢] للمزيد صحيفة وقائع ، الصادرة في ٣٠ مارس ٢٠١٦ " لمحة عن صندوق النقد الدولي " موقع صندوق النقد الدولي www.imf.org

ثانيا : أهداف الصندوق

يهدف الصندوق علي تعزيز الاستقرار المالي والتعاون في المجال النقدى علي مستوى العالم - أي نظام أسعار الصرف والمدفوعات الدولية الذي يمكن البلدان ومواطنيها من إجراء المعاملات فيما بينهما، كما يسعي لتيسير التجارة الدولية، وزيادة معدلات توظيف العمالة والنمو الاقتصادي القابل للاستمرار، والحد من الفقر، والجدير بالذكر أن الأهداف القانونية التي يتوخاها الصندوق علي مر الوقت هي نفس الأهدافالتي تمت صياغتها في عام ١٩٤٤ ومنذ ذلكالحين، شهد العالم نمواً في الدخول الحقيقية لبعض البلدان. ومع أن منافع النمولم تتحقق للجميع على قدم المساواة – سواء داخل الأمة الواحدة أو بين الأمم – فإنمعظم البلدان شهد تحسناً في الأحوال السائدة يتناقض تناقضاً صارخاً مع عموم الأحوالفي فترة ما بين الحربين العالميتين على وجه الخصوص. ومن أسباب ذلك ما أدخل منتحسينات على تسيير السياسة الاقتصادية، بما فيها السياسات التي استحثت نمو التجارةالدولية وساعدت على تخفيف حدة تقلب الدورة الاقتصادية بين انتعاش وكساد. وإنه من بين مساهمات صندوق النقد الدولي أنه أسهم في إحداث هذه التطورات[١].

وقد ازدادت أهمية الأهداف التي يتوخاها صندوق النقد الدولي لسبب بسيط آخر، ألاوهو اتساع نطاق عضويته. ذلك أن عدد البلدان الأعضاء قد تجاوز أربعة أمثال عددالبلدان التي شاركت في إنشائه، وعددها ٤٥ بلداً، مما يرجع بشكل خاص إلى حصول كثيرمن البلدان النامية على استقلالها ثم انهيار الكتلة السوفييتية مؤخراً[٢].

وفي عالم اليوم الذي يحتاج تكاملاً وتكافلاً يوماً بعد يوم، يعتمد تحسن الأحوالفي أي بلد أكثر من أي وقت مضى على الأداء الاقتصادي في البلدان الأخرى ووجود بيئةاقتصادية عالمية مفتوحة ومستقرة. وبالمثل فإن السياسات المالية والاقتصادية التيتنتهجها فرادى البلدان تؤثر على مدى نجاح أو فشل سير النظام التجاري ونظامالمدفوعات العالميين.ومن هنا تتطلب العولمة توثيق التعاون الدولي، وهو ما أدى بدورهإلى زيادة مسؤوليات المؤسسات الدولية القائمة على تنظيم هذا التعاون، بما فيهاصندوق النقد الدولي[٣]

---

[١] كريمة محمد الزكي ، اثار سياسة صندوق النقد الدولى على توزيع الدخل القومى من خلال الخدمات الاجتماعية الاساسية ، مرجع سابق ص ٤٠

[٢] نشات على عبد العال ، الاستثمار والترابط الاقتصادى الدولى ، دار الفكر الجامعى ، ٢٠١٦، ص ١٣٥

(٣) لنظر / محمد علي الجاسم ، القواعد الاساسية – الاقتصاد الدولي ، الكتاب الثاني ، دار الجاحظ للطباعة والنشر – بغدا د ، ص ١٤٦

١. تشجيع التعاون الدولي في الميدان النقدي بواسطة هيئة دائمة تهيئ سبل التشاور والتآزر فيما يتعلق بالمشكلات النقدية الدولية.

٢. تيسير التوسع والنمو المتوازن في التجارة الدولية، وبالتالي الإسهام في تحقيق مستويات مرتفعة من العمالة والدخل الحقيقي والمحافظة عليها، وفي تنمية الموارد الإنتاجية لجميع البلدان الأعضاء، على أن يكون ذلك من الأهداف الأساسية لسياستها الاقتصادية.

٣. العمل على تحقيق الاستقرار في أسعار الصرف والمحافظة على ترتيبات صرف منتظمة بين البلدان الأعضاء، وتجنب التخفيض التنافسي في قيم العملات.

٤. المساعدة على إقامة نظام مدفوعات متعدد الأطراف فيما يتعلق بالمعاملات الجارية بين البلدان الأعضاء، وعلى إلغاء القيود المفروضة على عمليات الصرف والمعرقلة نمو التجارة العالمية.

تدعيم الثقة لدى البلدان الأعضاء، متيحاً لها استخدام موارده العامة مؤقتاً بضمانات كافية، كي تتمكن من تصحيح الاختلالات في موازين مدفوعاتها دون اللجوء إلى إجراءات مضرة بالرخاء الوطني أو الدولي

ولتحقيق هذه الأهداف، يقوم الصندوق بما يلي:

- **الرقـــابة** : اي مراقبة التطورات والسياسات الاقتصادية والمالية في البلدان الأعضاء وعلى المستوى العالمي، وتقديم المشورة بشأن السياسات لأعضائه استناداً إلى الخبرة التي اكتسبها منذ تأسيسه، وذلك من خلال نظام رسمي يعرف باسم الرقابة، ويقدم الصندوق كذلك تقييماً منتظما للتطورات العالمية المحتملة من خلال تقرير آفاق الاقتصاد العالمي ، ولتطورات الاسواق المالية من خلال تقرير الاستقرار المالي العالمي، ولتطورات الموارد العامة من خلال تقرير الراصد المالي إضافة إلي نشر سلسلة من التقارير عن آفاق الاقتصاد الاقليمي [(١)].
- **المساعدة المالية** : إقراض البلدان الأعضاء التي تمر بمشكلات في موازين مدفوعاتها، ليس فقط لإمدادها بالتمويل المؤقت وإنما أيضاً لدعم سياسات التصحيح والإصلاح الرامية إلى حل مشكلاتها الأساسية، حيث تصمم السلطات الوطنية برامج التصحيح الاقتصادى بالتعاون الوثيق مع الصندوق وبدعم تمويلي منه، علي ان يرتهن استمرار هذا الدعم بمدى فعالية تنفيذ هذه البرامج، وفي تحرك لمواجهة الأزمة الإقتصادية العالمية، بادر الصندوق بتعزيز طاقته الإقراضية ووافق في إبريل ٢٠٠٩ علي عملية إصلاح شاملة كبري لآليات الدعم المالي، ثم اعتمد مزيدا من الإصلاحات

(١) للمزيد صحيفة وقائع ، الصادرة في ٣٠ مارس ٢٠١٦ " لمحة عن صندوق النقد الدولي " موقع صندوق النقد الدولي www.imf.org

في عامي ٢٠١٠ و٢٠١١، وتركزت هذه الإصلاحات علي تعزيز منع الازمات، وتخفيف العدوى أثناء الأزمات النظامية، وتطويع الادوات القائمة وفق أداء البلدان وظروفها الخاصة، وبعد نفاذ زيادات الحصص بمقتضي المراجعة العامة الرابعة عشرة، فقد تم في عام ٢٠١٦ مراجعة حدود الإستفادة من الموارد بموجب تسهيلات الاقراض غير الميسر التى يقدمها الصندوق[١].

• المساعدة الفنية :

تقديم المساعدة الفنية والتدريب في مجالات خبرة الصندوق إلى حكومات البلدان الأعضاء وبنوكها المركزية، وذلك لدعم قدرتها علي رسم وتنفيذ السياسات الفعالة في عدة مجالات منها، سياسة الضرائب والادارة الضريبية، وادارة الانفاق، والسياسات النقدية وسياسة سعر الصرف، والرقابة والتنظيم في النظامين المصرفي والمالي، والأطر التشريعية، والإحصاءات[٢].

ففي أعقاب انهيار الاتحاد السوفييتي، تدخل الصندوق لمساعدة دول البلطيق،وروسيا وغيرها من بلدان الاتحاد السوفييتي السابق في إنشاء نظم خزانة لبنوكهاالمركزية كجزء من عملية التحول من نظم التخطيط المركزي إلى نظم الاقتصاد القائم علىالسوق.

ولما كان صندوق النقد الدولي هو الهيئة الدولية الوحيدة المكلفة بأنشطة تنطويعلى الدخول في حوار نشط عن السياسات الاقتصادية مع كل البلدان تقريباً، فإنه يعدالمحفلالرئيسي ليس فقط لمناقشة السياسات الاقتصادية الوطنية في سياق عالميوإنما أيضاً لمناقشة القضايا المهمة لاستقرار النظام النقدي المالي الدولي. وتضمهذه القضايا اختيار البلدان لترتيبات أسعار الصرف، وتجنب تدفقات رؤوس الأموالالدولية المخلة بالاستقرار، ووضع معايير وقواعد معترف بها دولياً للسياسات [٣].

---

(١) حيث انه لزيادة الدعم المالي لبلدان العالم الافقر تم في عام ٢٠٠٩ إجراء زيادة كبيرة في الموارد الميسرة المتاحة للبلدان منخفضة الدخل من خلال الصندوق الائتماني للنمو والحد من الفقر ، بينما تمت مضاعفة حدود الاستفادة المتوسطة بموجب تسهيلات الاقراض الميسرة ، وبالاضافة الي ذلك اجريت عام ٢٠١٥ زيادة قدرها ٥٠% في معايير وحدود الاستفادة من الموارد ، وتم تقديم هذه القروض بدون فوائد حتى نهاية عام ٢٠١٦ ، بينما يظل سعر الفائدة علي التمويل الطارئ ثابتاً عند مستوى الصفر ، انظر / المرجع السابق

(٢) دارام جاى ، صندوق النقد الدولى وبلدان الجنوب ، ترجمة مبارك على عثمان ، تقديم رمزى زكى ، الناشر مركز البحوث العربية واتحاد المحامين العرب ١٩٩٣.

(٣) جابر فهمى عمران ، منظمة التجارة العالمية نظامها القانونى ودورها فى تطبيق اتفاقات التجارة العالمية ، دار الجامعة الجديدة للنشر الاسكندرية ، مرجع سابق

الفرع الثاني
الموارد المالية للصندوق وصنع القرار

أولا : الموارد المالية

المصدر الرئيسي لموارد صندوق النقد الدولي هو اشتراكات الحصص (أو رأس المال) التي تسددها البلدان عند الانضمام إلى عضوية الصندوق أو في أعقاب المراجعات الدورية التي تزاد فيها الحصص. وتدفع البلدان ٢٥% من اشتراكات حصصها بحقوق السحب الخاصة(الذهب الورقي) و ٧٥% بعملته الوطنية، لأغراض الإقراض حسب الحاجة.

ومع بدء نفاذ المراجعة العامة الرابعة للحصص عام ٢٠١٦، فإن موارد الصندوق الكلية المستمدة من الحصص حوالي ٤٦٧ مليار وحدة حقوق سحب خاصة (حوالي ٦٥٠ مليار دولار) في الوقت الراهن، وبالاضافة الي ذلك يستطيع الصندوق الاقتراض بصفة مؤقتة لتكميل موارده المستمدة من الحصص، وأهم مصدر تمويلي مساند لحصص العضوية هو " الاتفاقات الجديدة للإقتراض " (New - NAB Arrangements to Borrow) التى يمكن ان تتيح موارده مكملة تصل الي ١٨٢ مليار وحدة حقوق سحب خاصة (حوالي ٢٥٣ مليار دولار) وفي منتصف ٢٠١٢، تعهدت البلدان الاعضاء ايضا بزيادة موارد الصندوق عن طريق الإتفاقات الثنائية للإقتراض، وبذلك هناك موارد قدرها ٢٨٠ وحدة حقوق سحب خاصة (حوالي ٣٨٧ مليار دولار) عن عام ٢٠١٦ [(١)].

١- تحديد حصة العضوية

تمثل اشتراكات الحصص مكونا أساسياً من موارد الصندوق المالية، وتحدد الحصص ليس فقط مدفوعات الاشتراك المطلوبة من البلد العضو، وإنما أيضاً عدد أصواته وحجم التمويل المتاح له من الصندوق ونصيبه من مخصصات حقوق السحب الخاصة. والهدف من الحصص عموماً هو أن تكون بمثابة مرآة لحجم البلد العضو النسبي في الاقتصاد العالمي، فكلما ازداد حجم اقتصاد العضو من حيث الناتج وازداد اتساع تجارته وتنوعها، ازدادت بالمثل حصته في الصندوق، وعند انضمام أحد البلدان الي الصندوق، تخصص له حصة مبدئية في حدود حصص الاعضاء القائمين ذوي الحجم الاقتصادى والخصائص الاقتصادية المشابهة، وصيغة الحصص الحالية هي متوسط مرجح لإجمالي الناتج المحلي (بوزن٥٠%) ودرجة الإنفتاح (٣٠%)، ومدى التغير

(١) للمزيد صحيفة وقائع ، الصادرة في ٣٠ مارس ٢٠١٦ " لمحة عن صندوق النقد الدولي " موقع صندوق النقد الدولي www.imf.org

الاقتصادي (١٥%)، وحجم الإحتياطيات الدولية (٥%)، ولهذا الغرض، يقاس إجمالي .

والعملة التى تحرر بها الحصص هي حقوق السحب الخاصة التى يستخدمها الصندوق كوحدة حساب، واكبر البلدان الاعضاء في الصندوق هي الولايات المتحدة الامريكية، حيث تبلغ حصتها الحالية (اعتبارا من ٢٥ يناير ٢٠١٦) ٤٢.١ مليار وحدة حقوق سحب خاصة (حوالي ٥٨ مليار دولار) لذلك فهي تتمتع ب ١٦.٧٥ % من مجمل قوة التصويت، في مقابل ١٠.٧٣٨ مليارات من حقوق السحب الخاصة لدولة بريطانيا، ما يعطيها ٤.٢٩% من قوة التصويت، والصين ٩.٥٢٥ مليارات من حقوق السحب الخاصة و٣.٨١ % من قوة التصويت، و٥.٨٢١ مليار من حقوق السحب الخاصة للهند، و٢.٣٤ % من قوة التصويت، وتحوز السعودية صاحبة أكبر اقتصاد عربي علي ٦.٩٨٥ مليارات من حقوق السحب الخاصة و ٢.٨٠ % من قوة التصويت وتحتل بذلك المركز الثامن، وأصغر الحصص توفالو التى تبلغ حصتها الحالية ١.٨ مليون وحدة حقوق سحب خاصة (حوالي ٢.٥ مليون دولار) [(١)].

٢ـ ادوار الحصص في صندوق النقد

تحدد حصة البلد العضو عددا من الجوانب الاساسية في علاقته المالية والتنظيمية مع الصندوق ومنها :

- **الاشتراكات** : يحدد اشتراك حصة البلد العضو الحد الاقصي لحجم الموارد المالية التى يلتزم بتقديمها للصندوق، ويجب ان يسدد العضو الاشتراك المحدد له بالكامل عند الانضمام الي الصندوق، مع سداد مبلغ يصل الي ٢٥% من قيمة الاشتراك بحقوق السحب الخاصة أو إحدى العملات المقبولة علي نطاق واسع (مثل الدولار الامريكي أو الين الياباني أو الجنيه الاسترليني) وبقية المبلغ بعملته الوطنية .
- **القوة التصويتية :** تمثل حصة البلد العضو عاملا أساسياً في تحديد قوته التصويتية في قرارات الصندوق، وتتكون الاصوات المخصصة لكل بلد عضو من أصوات اساسية وصوت اضافي لكل جزء من الحصص يعادل ١٠٠ الف وحدة سحب خاصة، وبمقتضي إصلاحات ٢٠٠٨، تم تثبيت عدد الاصوات الاساسية عن

---

(١) المصدر / صحيفة وقائع ، الصادرة ١٤ نوفمبر ٢٠١٤ ، والصادرة ٣٠ يوليو ٢٠١٦ " حصص عضوية الصندوق " ، ولقد تم في ٢٦ يناير ٢٠١٦ استيفاء الشروط المطلوبة لتنفيذ الشروط المطلوبة زيادات الحصص المتفق عليها في إطار المراجعة العامة الرابعة عشر للحصص ، ، ونتيجة لذلك ، تزداد حصة كل البلدان الاعضاء في الصندوق البالغ عددها ١٨٩ بلدا بحيث تصل الزيادة المجمعة الي ٤٧٧ مليار وحدة حقوق سحب خاصة (حوالي ٦٥٩ مليار دولار امريكي) صعودا من حوالي ٢٣٨.٥ مليار وحدة (حوالي ٣٢٩ مليار دولار) موقع صندوق النقد الدولي www.imf.org

٥.٥٠٢% من مجموع الاصوات، ويمثل عدد الاصوات الاساسية عام ٢٠١٦ نحو ثلاثة اضعاف العدد السابق علي تطبيق اصلاحات ٢٠٠٨

- **التمويل المتاح :** تحدد حصة البلد العضو حجم التمويل الذي يمكنه الحصول عليه من الصندوق، وعلي سبيل المثال، تتيح اتفاقات الاستعداد الائتماني والاتفاقات الممدة للبلد العضو أن يقترض بحد أقصي ١٤٥% من قيمة حصته علي أساس سنوى و ٤٣٥% علي أساس تراكمي [١]

كيفية حصول الصندوق على امواله

يجوز للصندوق الاقتراض، عند الضرورة، من أجل تكميل الموارد المتاحة من حصصه .ولدى الصندوق مجموعتان من اتفاقات الاقتراض الدائمة لاستخدامها عند الحاجة لمواجهةأي تهديد للنظام النقدي الدولي:

- الاتفاقات العامة للاقتراض (GAB) التي تم إنشاؤها في عام ١٩٦٢ ويشارك فيها أحدعشر مشتركاً (حكومات مجموعة البلدان الصناعية العشرة وسويسرا أو بنوكها المركزية)
- الاتفاقات الجديدة للاقتراض (NAB) التي تم استحداثها في عام ١٩٩٧ ويشارك فيها 25 بلداً ومؤسسة.

وبموجب مجموعتي الاتفاقات هاتين، يتاح لصندوق النقد الدولي اقتراض ما يصل إلى ٣٤بليون وحدة حقوق سحب خاصة (حوالي ٤٦ بليون دولار أمريكي) ، والشكل التالي يوضح القوة التصويتية بالصندوق لبعض البلدان عام ٢٠١٥

شكل رقم (١) القوة التصويتية لاعضاء صندوق النقد الدولي WWW.IMF.ORG

(١) غير ان الموارد المتاحة يمكن ان تتجاوز تلك الحدود بكثير في الظروف الاستثنائية ، كما انه في ١٥ ديسمبر ٢٠١٠ ، استكمل مجلس المحافظين المراجعة العامة الرابعة عشر للحصص (حيث سبقها اصلاحات عام ٢٠٠٨) التى شملت مجموعة من الاصلاحات بعيدة الاثر في نظام الحصص والحوكمة ، وأدت هذه الاصلاحات التى اصبحت سارية المفعول في ٢٦ يناير ٢٠١٦ ، الي زيادة غير مسبوقة في مجموع الحصص بنسبة ١٠٠% وتعديل كبير في انصبة الاعضاء منها ، و قد عززت هذه الاصلاحات تمثيل اقتصاديات بلدان الاسواق الصاعدة ، من خلال زيادة مخصصة في حصص ٥٤ بلدا عضو ، كم عززت صوت ومشاركة البلدان منخفضة الدخل عن طريق زيادة الاصولا الاساسية بما يقرب من ثلاثة اضعاف ، للمزيد انظر / صحيفة وقائع ، الصادرة ٣٠ يوليو ٢٠١٦ " حصص عضوية الصندوق " موقع صندوق النقد الدولي www.imf.org ، مرجع سابق

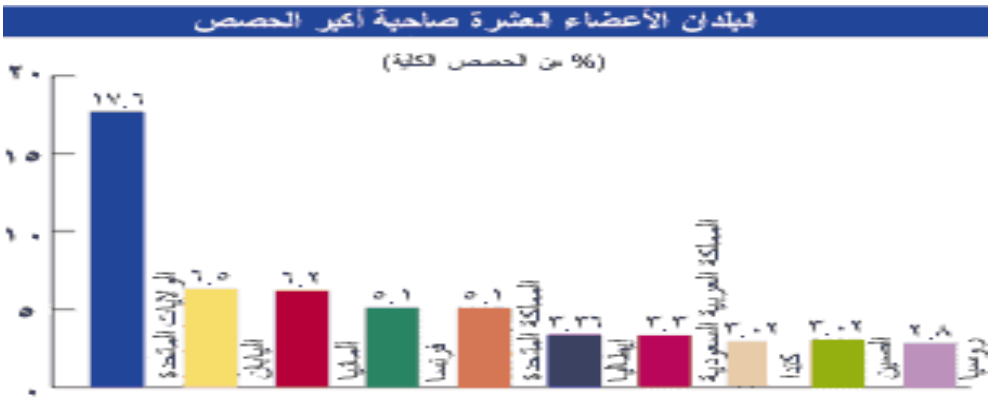

المصدر : موقع صندوق النقد الدولي www.imf.org

٤- تطور موارد تمويل الصندوق (وحدة السحب الخاصة)

تُعد الموارد المالية الحالية للصندوق، للأسف، محدودة نسبيا قياسا إلى حاجة الدول الأعضاء للاقتراض، بصفة خاصة في الظروف غير الاعتيادية مثل الأزمات المالية، ولذلك غالبا ما يلجأ الصندوق إلى الأعضاء الذين لديهم فوائض مالية لتوفير الموارد بشكل مؤقت لدعم قدرته على توفير المساعدة في أوقات الطوارئ. وقد أثبتت الأزمة الحالية مدى قصور موارد الصندوق عن تلبية احتياجات الاستقرار المالي والاقتصادي في العالم، ويعمل الصندوق حاليا على تنفيذ برنامج مكثف لبيع جانب من مخزون الذهب الذي يملكه، كما يفترض ان تنطوي المراجعة القادمة لحصص الدول الأعضاء عن زيادة جوهرية في إجمالي موارد الصندوق بما يدعم قدرته على تأمين جانب أكبر من الاحتياجات المالية للدول الأعضاء في الأجل الطويل [1] ، وبما يساعد على تحقيق الأهداف الأساسية للصندوق كمقدم للمساعدات المالية اللازمة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والمالي للدول الأعضاء، وبما يعمل على تقليل الحاجة لدى الدول على الاحتفاظ باحتياطيات دولية مفرطة لمواجهة احتياجات ميزان المدفوعات، والتي غالبا ما تكون مكلفة للدول وكذلك للنظام المالي الدولي.

٥ - ما هي وحدة حقوق السحبالخاصة؟

وحدة**حقوق السحب الخاصة(SDR)** ، هي أصل احتياطي دولي أنشأه الصندوق في عام(1969 بموجب التعديل الأول لاتفاقية تأسيسه) نتيجة لقلق البلدان الأعضاء من احتمالعدم كفاية المخزون المتوفر آنذاك والنمو المتوقع في الاحتياطيات الدولية لدعمالتوسع في التجارة العالمية. وكانت أهم الأصول الاحتياطية في ذلك الحين هي الذهبودولار الولايات المتحدة الأمريكية، ولم يشأ الأعضاء أن تعتمد الاحتياطيات

[1] تقرير مستجدات افاق الاقتصاد العالمى - صندوق النقد الدولى ، اعداد متعددة ٢٠١٣ ، ٢٠١٤، ٢٠١٥

العالميةعلى إنتاج الذهب بما ينطوي عليه من تقلبات كامنة، وعلى العجز المتواصل في ميزانمدفوعات الولايات المتحدة، وهو الأمر الذي كان مطلوباً لتحقيق نمو مستمر فيالاحتياطيات بالدولار الأمريكي. وتم استحداث حقوق السحب الخاصة كأصل احتياطي تكميلي يمكن لصندوق النقد الدولي "تخصيصه" للبلدان الأعضاء بصفة دورية حين تنشأ الحاجة .كما يمكن له إلغاؤه إذا ما اقتضت الضرورة.[١]

وحقوق السحب الخاصة – التي تعرف أحياناً باسم "الذهب الورقي" رغم تجردها منالوجود المادي – يتم تخصيصها للبلدان الأعضاء (في صورة قيود دفترية) كنسبة مئوية منحصصها. وقد خصص الصندوق ٢١.٤ بليون وحدة حقوق سحب خاصة (حوالي ٢٩ بليوندولار أمريكي) للبلدان الأعضاء، وكان آخر تخصيص هو الذي تم في عام ١٩٨١ عندما تم تخصيص ٤.١ بليون وحدة حقوق سحب خاصة لعدد ١٤١ بلداً كانت هي أعضاء الصندوق في ذلكالحين، وهو ما يرجع في جانب منه إلى نمو أسواق رأس المال الدولية. ولكن في سبتمبر1997 ، مع ازدياد عدد البلدان الأعضاء في الصندوق – التي تضمنت بلداناً لم تكن قدتلقت أي تخصيص بعد – اقترح مجلس المحافظين إدخال تعديل رابع على اتفاقية تأسيسالصندوق. وعند الموافقة على هذا التعديل بالأغلبية المطلوبة من أصوات الحكومات الأعضاء، فسوف يصرح الصندوق بإجراء تخصيص خاص لمرة واحدة "لتحقيق المساواة" بمقدار 21.4 بليون وحدة حقوق سحب خاصة، على أن يتم توزيعها على نحو يرفع نسبة مخصصات كلالأعضاء من حقوق السحب الخاصة التراكمية إلى حصصها لتصل إلى مستوى معياريمشترك[٢]).

ويجوز للبلدان الأعضاء في الصندوق استخدام حقوق السحب الخاصة في المعاملات معبعضها البعض، ومع ١٦ حائزاً "مؤسسياً" لحقوق السحب الخاصة، ومع الصندوق. كذلك فإنوحدة حقوق السحب الخاصة هي وحدة الحساب التي يستخدمها الصندوق. وتستخدم حقوق السحبالخاصة كوحدة حساب أو كأساس لوحدة الحساب في عدد منالمنظمات الدولية والإقليميةوالاتفاقات الدولية.

وتتحدد قيمة وحدة حقوق السحب الخاصة يومياً باستخدام سلة من أربع عملات رئيسيةهي اليورو والين الياباني والجنيه الإسترليني والدولار الأمريكي. وفي أول

---

[١] رمزي زكي، أزمة الديون الخارجية، رؤية من العالم الثالث، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٨ م، ص٩٨. ، وفي ذات المعني ،

(١) رمزي زكي، الخروج من مأزق المديونية الخارجية بين الأفكار الرومانسية والتصور الموضوعي، – مجلة النفط والتعاون العربي – المجلد ١٣- العدد ٢ –١٩٨٧م، ص١٥.

[٢] صندوق النقد العربي – اداء الاقتصادات العربية خلال العقدين الماضيين ، ملامح وسياسات الاستقرار ، هبة عبدالمنعم ، يناير ٢٠١٢

أغسطس2001 ، كانت وحدة حقوق السحب الخاصة تساوي ١.٢٦ دولار أمريكي. وتجري مراجعة العملاتالمكونة للسلة كل خمس سنوات لضمان تمثيلها للعملات المستخدمة في المعاملات الدوليةوالتأكد من أن الأوزان المحددة للعملات تعكس أهميتها النسبية في النظم الماليةوالتجارية العالمية [١]).

من ناحية أخرى فان الدور الجديد الذي يؤمل أن تلعبه حقوق السحب الخاصة سوف يرفع من احتياطيات الدول الأعضاء ومن ثم زيادة قدرتها على التعامل مع اختلالات موازين مدفوعاتها، وحقوق السحب الخاصة هي أصل احتياطي دولي أنشأه الصندوق في عام ١٩٦٩ لدعم التوسع في التجارة العالمية، ويقوم الصندوق بإصدار هذه الحقوق وتخصيصها للأعضاء حينما تنشأ الحاجة [٢].

ثانياً : صانع القرار في الصندوق

صندوق النقد الدولي مسؤول أمام بلدانه الأعضاء، وهي مسؤولية تمثل عنصراً لازماً لتحقيق فعاليته. ويتولى القيام بأعمال الصندوق اليومية مجلس تنفيذي يمثل البلدان الأعضاء البالغ عددهم ١٨٧ بلداً، وهيئة موظفين دوليين يقودهم المدير العام وثلاث نواب للمدير العام – علماً بأن كل عضو في فريق الإدارة يتم اختياره من منطقة مختلفة من العالم. وتأتي الصلاحيات المفوضة للمجلس التنفيذي في تسيير أعمال الصندوق من مجلس المحافظين، صاحب السلطة الإشرافية العليا.

ومجلس المحافظين، الذي يضم ممثلين لكل البلدان الأعضاء، هو صاحب السلطة العليا في إدارة صندوق النقد الدولي، وهو يجتمع في العادة مرة واحدة سنوياً خلال الاجتماعات السنوية لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي. ويقوم كل بلد عضو بتعيين محافظ – عادة ما يكون هو وزير المالية أو محافظ البنك المركزي في ذلك البلد – ومحافظ مناوب. ويبت مجلس المحافظين في قضايا السياسات الكبرى، ولكنه فوض المجلس التنفيذي في اتخاذ القرارات المتعلقة بأعمال الصندوق اليومية. ويجري النظر في قضايا السياسات الأساسية المتعلقة بالنظام النقدي الدولي مرتين سنوياً في إطار لجنة من المحافظين يطلق عليها اسم اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية، (وهي التي كانت تعرف باسم اللجنة المؤقتة حتى سبتمبر ١٩٩٩). أما لجنة التنمية، وهي لجنة مشتركة بين مجلس محافظي صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، فهي تقدم المشورة

---

[١] سميرة ابراهيم ايوب ، صندوق النقد الدولى وقضية الاصلاح الاقتصادى والمالي ، كلية التجارة جامعة الاسكندرية ، مركز الاسكندرية للكتاب ، مرجع سابق

[٢] البنك الدولى للانشاء والتعمير – الشرق الاوسط وشمال افريقيا – مايو ٢٠٠٥ استراتيجية المساعدة القطرية لجمهورية مصر العربية الفترة من السنة المالية ٢٠٠٦ ـ السنة المالية ٢٠٠٩

إلى المحافظين وترفع إليهم تقاريرها حول سياسات التنمية والمسائل الأخرى التي تهم البلدان النامية ((١).

وعلى عكس بعض المنظمات الدولية الأخرى التي تعمل على أساس تمتع كل بلد بصوتواحد، (مثل الجمعية العامة للأمم المتحدة)، فإن صندوق النقد الدولي يطبق نظاماً للتصويت المرجح، فكلما زادت حصة بلد عضو في الصندوق – والحصة تحدد عموماً على أساسحجمه الاقتصادي – كان عدد أصواته أكبر.

غير أن المجلسالتنفيذي نادراً ما يتخذ القرارات بالتصويت الرسمي، وإنما يتخذ معظم قراراتهاستناداً إلى توافق الآراء بين أعضائه، ويجري تأييد هذه القرارات بالإجماع.

ويضطلع المجلس التنفيذي باختيار**المدير العام**، الذي يتولى رئاسة المجلسإلى جانب قيادته لخبراء وموظفي الصندوق وتسييره لأعماله بتوجيه من المجلس التنفيذي .ويعين المدير العام لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد، ويساعده في عمله نائب أولونائبان آخران(٢).

---

(١) ويتألف**المجلس التنفيذي**من ٢٤ مديراً، ويرأسه المدير العام للصندوق؛ويجتمع المجلس التنفيذي عادة ثلاث مرات في الأسبوع في جلسات يستغرق كل منها يوماًكاملاً، ويمكن عقد اجتماعات إضافية إذا لزم الأمر، وذلك في مقر الصندوق في واشنطنالعاصمة. وتخصص مقاعد مستقلة في المجلس التنفيذي للبلدان المساهمة الخمسة الكبرى – وهي الولايات المتحدة واليابان وألمانيا وفرنسا والمملكة المتحدة – إلى جانب الصينوروسيا والمملكة العربية السعودية. أما المديرون الستة عشر الآخرون فتتولى انتخابهممجموعات من البلدان تعرف باسم الدوائر الانتخابية **(constituencies)** لفترامدتها عامي، ويقوم موظفو صندوق النقد الدولي بإعداد معظم الوثائق التي تمثل الأساس لمداولاتالمجلس التنفيذي، وهو ما يتم في بعض الأحيان بالتعاون مع البنك الدولي، وتقدمالوثائق إلى المجلس بعد موافقة إدارة الصندوق عليها، وإن كان هناك بعض الوثائقيقدمها المديرون التنفيذيون أنفسهم. وفي السنوات الأخيرة، بدأت إتاحة نسبة متزايدةمن وثائق المجلس التنفيذي للاطلاع العام من خلال النشر في موقع الصندوق على شبكةالإنترنت(www.imf.org)

(٢) عبد الستار عبد الحى سلمى ، تقييم سياسات صندوق النقد الدولى للتثبيت الاقتصادى فى مصر ٢٠٠٠/ ٢٠٠١

الفرع الثالث

قروض الصندوق وطابعها المتغير

تميزت قروض الصندوق بدرجة عالية من التذبذب عبر مختلف الفترات الزمنية، فقد حدثت زيادات حادة في قروض الصندوق عقب صدمة النفط في السبعينات وازمة الدين في الثمانينات، وشهدت التسعينات طفرات اخري في الطلب علي موارد الصندوق، وذلك إثر بدء عملية التحول في اوروبا الوسطى والشرقية والازمات التى باقتصادات الاسواق الصاعدة، وظل الطلب علي هذه الوارد مرتفعا بسبب الازمات العميقة التى تعرضت لها امريكا اللاتينية وتركيا في اوائل الالفينات، ومنذ اواخر الازمة عام ٢٠٠٨، عاد مستوي الاقراض الي الارتفاع من جديد عقب وقوع الازمة المالية العالمية .

اولا: عملية الاقراض في الصندوق

يوفر صندوق النقد الدولي موارده بطلب من البلدان الاعضاء ويتم ذلك ف العادة بمقتضي اقراض قد ينص، حسب اداة الاقراض المستخدمة علي سياسات وتدابير اقتصادية محددة يوافق البلد المعني علي تنفيذها لحل مشكلة ميزان المدفوعات، ويتولي البلد العضو بالتشاور مع الصندوق تحديد برنامج السياسة الاقتصادية الذي يرتكز عليه الاتفاق، ثم يعرض في معظم الحالات علي المجلس التنفيذي ضمن "خطاب نوايا " كما توضح تفاصيله باستفاضة في "مذكرة التفاهم " الملحقة، وبعد موافقة المجلس التنفيذي علي الاتفاق، تصرف موارد الصندوق المطلوبة وتكون مقسمة في العادة علي اقساط مرحلية تتوافق مع التقدم في خطوات تنفيذ البرنامج، غير ان بعض الاتفاقات تتيح للبلدان التى تحقق اداء بالغ القوة الاستفادة من موارد الصندوق مقدما مرة واحدة، ومن ثم لاتخضع لتفاهمات صريحة بشأن السياسات [١]

ثانيا : أدوات الاقراض من الصندوق

تم تصميم الادوات المختلفة التى يستخدمها الصندوق في الاقراض بحيث تتلائم مع مختلف أنواع الاحتياجات التى يتعرض لها ميزان المدفوعات (سواء كانت فعلية أم مرتقبة أم احتمالية وسواء كانت قصيرة الاجل أو متوسطة الأجل) [٢]، بالإضافة الي الظروف التى تمر بها البلدان الاعضاء علي اختلافها، فبلدان الدخل المنخفض يمكنها

---

(١) صندوق النقد الدولي – صحيفة وقائع – الاقراض من صندوق النقد الدولي – IMF lending – مارس ٢٠١٦ ، الموقع الالكتروني www.imf.org

(٢) زين العابدين ناصر، د. صفوت عبد السلام عوض الله، الاقتصاد الدولي سنة ١٩٩٦/١٩٩٧، دار الثقافة الجامعية، ص٣٠٧-٣٠٨.

الاقتراض بشروط ميسرة عن طريق التسهيلات المتاحة في ظل " الصندوق الائتماني للنمو والحد من الفقر " (PRGT)، وتتاح القروض بشروط ميسرة بفوائد صفرية حتى نهاية عام ٢٠١٦ .

١- الإقراض بشروط غير ميسرة

الادوات التى يستخدمها الصندوق في تقديم القروض بشروط عادية هي " اتفاقات الاستعداد الائتماني " SBA، وخط الائتمان المرن "FCL "، و " خط الوقاية والسيولة " " PLL "، وتسهيل الصندوق الممد " EFF "، بالاضافة الي مساعدات الطوارئ عن طريق أداة التمويل السريع "RFI " لمساعدة البلدان الاعضاء التى تواجه موازين مدفوعاتها احتياجات عاجلة، وتخضع جميع تسهيلات الصندوق لسعر الفائدة السائد في السوق، والمعروف باسم " معدل الرسم " بينما يحصل رسم اضافي علي القروض الكبيرة (التى تتجاوز حدودا معينة)، ويتحدد " معدل الرسم " حسب سعر الفائدة علي حقوق السحب الخاصة الذي يراج أسبوعيا لمراعاة التغيرات في اسعار الفائدة قصيرة الاجل في اسواق النقد الدولية الكبري، ويختلف الحد الاقصي لمبلغ القرض الذي يجوز للبلد العضو الحصول عليه من الصندوق، والمعروف باسم " حدود الاستفادة من الموارد " حسب نوع القرض المطلوب، وان كان يحسب في المعتاد علي اساس احد مضاعفات حصة اشتراك البلد المعني في عضوية الصندوق، علما بأنه يجوز منح قروض تفوق هذا الحد في الظروف الاستثنائية، اما " اتفاق الاستعداد الائتماني "، و"خط الائتمان المرن "، و" تسهيل الصندوق الممد " فلا يشترط فيهم حد اقصي محدد سلفا .

٢- الاقراض بشروط ميسرة

اتفاقات الاستعداد الائتماني (SBA) : اتفاقات الاستعداد الائتماني هي الاداة التى يستخدمها الصندوق منذ أنشئت لتقديم معظم المساعدات التى تتاح للبلدان الاعضاء بأسعار السوق، وهي مصممة بحيث تساعد البلدان علي معالجة المشكلات التمويلية التى تواجه ميزان المدفوعات علي المدى القصير، وتوضع اهداف البرامج ذات الصلة بحيث تعالج هذه المشكلات، كما تكون عمليات صرف الموارد للبلد العضو مشروطة بتحقيق هذه الاهداف، وعادة ما تتراوح مدة هذه الاتفاقات بين ١٢ و ٢٤ شهرا، علي ان يتم السداد في غضون ٣- ٥ سنوات بعد الحصول علي القرض، ويجوز عقد اتفاقات الاستعداد الائتماني علي اساس وقائي – حيث يفضل البلد العضو عدم السحب من الموارد الذي تمت الموافقة عليها وإنما يحتفظ بحقه في السحب إذا ما تدهورت الاوضاع، وتسمح هذه الاتفاقات بدرجة من المرونة في تحديد مراحل الصرف، مع امكانية تركيز صرف القروض في البداية حسب مقتضى الحال .

ويوجد كذلك خط الائتمان المرن (FCL)، وخط الوقاية والسيولة (PLL)، وتسهيل الصندوق الممدد (EFF)، واداة التمويل السريع (RFI)

٣ـ التطورات الحديثة للاقراض بشروط ميسرة :

تم في ٢٠١٠ إصلاح تسهيلات الاقراض الميسر الجديدة للبلدان منخفضة الدخل بدعم من الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر " PRGT "، ثم خضعت لعمليات تنقيح في ٢٠١٣ في إطار جهود أوسع نطاقاً لجعل الدعم المالي لبذي يقدمه الصندوق أكثر مرونة وملائمة لمختلف احتياجات البلدان منخفضة الدخل، كما انه في ٢٠١٥، تم توسيع نطاق المعايير وحدود الاستفادة الموضوعية للتسهيلات الميسرة بغية الحفاظ علي مستوياتها بالتناسب مع تزايد الانتاج والتجارة والتدفقات الرأسمالية، وهكذا أصبحت شروط التمويل اكثر يسرا، وتتم مراجعة أسعار الفائدة مرة كل عاميين (وهي تبلغ حاليا صفر % حتى نهاية عام ٢٠١٦)، وتدعم جميع التسهيلات التمويلية البرامج التى تتبناها البلدان المعنية بغية الوصول الي مركز اقتصادى كلي قابل للاستمرار بما يتوافق مع تحقيق النمو والحد من الفقر علي أساس قوي ودائم، ويجوز أن تتلقي البلدان ذات الوضع الافضل المؤهلة للاستفادة من الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر دعما ماليا مختلطا يمزج الموارد التى تقدم بشروط ميسرة مع الموارد ذات الشروط العادية، ومنها التسهيل الائتماني الممدد، وتسهيل الاستعداد الائتماني، والتسهيل الائتماني السريع[١]

(١) صندوق النقد الدولي – صحيفة وقائع – الاقراض من صندوق النقد الدولي – IMF lending – مارس ٢٠١٦ ، الموقع الالكتروني www.imf.org

المطلب الثاني
علاقة التوصيات الائتمانية لصندوق النقد الدولى
بقضية دعم الطاقة

يتناول هذا الفرع المنظمات الدولية فى علاقتها بالطاقة وتحديدا علاقتها بقضية دعم الطاقة، وهو مايدعو الى قصر الدراسة على المنظمات الدولية المعنية بالسياسات الدولية والمحلية لتلك القضية كصندوق النقد الدولى، والمنظمات المعنية بالتجارة الدولية كمنظمة التجارة الدولية، وباعتبار ان النفط يعد اكثر السلع رواجا وانتشارا على ساحة التجارة الدولية ويتم إستغلال الموارد الاقتصادية التعدينية فى الصناعة والتجارة كسلع تباع وتشترى فى بورصات السلع فى جميع انحاء العالم، وذلك باعتبارها سلع نقدية [١]، يمكن إنفاقها فى الاستهلاك (خاصة مع ازدياد أهمية تلك الموارد فى الأونة الأخيرة نتيجة التطورات الصناعية الحديثة، وتعدد الحاجات الانسانية وتطورها) أو استثمارها فى بناء القواعد الانتاجية طويلة الاجل، او ادخارها لمواجهة المستقبل وما قد يحدث من تقلبات حادة فى السياسات الاقتصادية الدولية [٢] .

وترجع العلاقة المباشرة بين الدعم المقدم الى القطاع الصناعي وبين توصيات صندوق النقد الدولي الى ماورد بتلك التوصيات من ضرورات إفساح المجال الى القطاع الخاص فى قيادة الاصلاح الاقتصادى ومايستدعيه ذلك من ضرورة تقديم العديد من الحوافز لتشجيع القطاع الخاص فى القيام بذلك الدور، وتنوعت تلك الحوافز ما بين تشريعية وضريبية، فضلاً عن رخص وانخفاض تكلفة المقومات الاساسية لعوامل الانتاج من أرض وعمالة رخيصة ومواد خام منخفضة التكلفة، وهذه العوامل مجتمعة

---

(١) كلمة نفط تعنى كحيل او قطران او الزيت الخام وهو عبارة عن سائل كثيف قابل للاشتعال ، اسود يميل الى الاخضرار ويوجد في الطبقة العليا من القشرة الارضية ، ويتكون من خليط معقد من الهيدروكربونات ، ويتحدد بناءا عليها درجة نقاوته ، ويطلق عليه البترول ،،و كلمة نفط لغويا تعنى تجمع فيه ماء ، وفى مجال الطاقة يعنى زيت معدنى يوجد فى الابار ، **المصدر:** المعجم الوجيز

وهناك اسواق لتقييم اسعار البترول عالميا وهى عبارة عن الاسواق الفورية والاسواق الآجلة وتوجد خامات مرجعية باختلاف كثافة البترول ودرجة نقاوته ومنها خام برنت في اوروبا ، وخامات غرب تكساس في الولايات المتحدة الامريكية ، ودبي في اسيا ، وغيرها ، وبورصة لندن للمعادن (خام الالمونيوم والنحاس والحديد والنيكل٠٠٠٠) ونظرا لان الغاز الطبيعي يكون مصاحب للنفط فقد يقصد بكلمة النفط البترول والغاز الطبيعي معا ، المصدر : هشام حريز ، دور إنتاج الطاقات المتجددة في إعادة هيكلة سوق الطاقة ، مكتبة الوفاء القانونية ، ٢٠١٤.

(٢) انظر / حسين عبد الله ، اقتصاديات الطاقة فى مصر ، وزارة البحث العلمى ، اكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا ، ١٩٩٢ ص١

أقدمت عليها مصر ومما شكل مناخ استثمارى قوى، وشجع العديد من المستثمرين الى الدخول كمنافس فى الاستفادة من تلك المزايا الاستثمارية، وتأتى خامات الطاقة والثروة المعدنية على قمة عوامل الانتاج تشجيعا للاستثمار وهو ماسياتى بيانه فى الباب الاول بالتعرف على تداعيات سياسة دعم الطاقة الموجه الى القطاع الصناعي على النمو الاقتصادى.

الفرع الاول
التداعيات الاقتصادية لقضية دعم الطاقة علي مؤشرات الاقتصاد العام

تنشأ عن دعم الطاقة تداعيات اقتصادية عديدة وأهمها التكلفة الباهظة علي المالية العامة [١]، فالبرغم أن الدعم يهدف إلي حماية المستهلكين، فإنه يؤدى الي تفاقم اختلالات في نطاق المالية العامة وانعكاس ذلك علي المؤشرات الاقتصادية الكلية، حيث يؤدى الي مزاحمة مجالات الإنفاق العام ذات الاولوية، وتراجع الاستثمار الخاص، بما في ذلك قطاع الطاقة، كما يؤدى ذلك الي تشويه توزيع الموارد لانه يشجع علي الافراط في الاستهلاك الطاقوي، ويعطى دفعة مصطنعة وعلي غير الحقيقة للصناعات كثيفة الاستخدام لرأس المال [٢]، ويضعف الحافز علي الاستثمار في مجال الطاقة المتجددة [٣] ويعجل بنضوب الموارد الطبيعية، فضلاً عن ذلك، تعود أغلب منافع منافع الدعم علي الأسر الأعلي دخلاً مما يزيد من عدم المساواة، كما تتأثر أيضا الأجيال المستقبلية من خلال الآثار الضارة لزيادة استهلاك الطاقة علي الاحترار العالمي .

اولا: الإقتصاد النامى ودعم الطاقـــــة

انطلاقاً من التعريف بدعم الطاقة بأنه الدعم الموجه الى المشتقات البترولية وذلك اما للاستهلاك المباشر للمستهلكين، او للمنتجين فيما تستمده الصناعة من طاقة يتم استخدامها وقوداً للمصانع او مادة أولية تدخل فى العملية الانتاجية الصناعية او لانتاج الطاقة الكهربائية ، فإن دعم الطاقة بالقطاع الصناعي يهدف فى الأساس بالدول النامية الى تعزيز التصنيع والتنويع الاقتصادى وتوفير فرص العمل وتعزيز القدرة التنافسية للصادرات السلعية، باعتباره أداة من ادوات جذب الاستثمار وادارة الاقتصاد الكلي

---

(١) المصدر / اصلاح دعم الطاقة : الدروس المستفادة والانعكاسات ، صندوق النقد الدولي ، ٢٠١٣ ، ص ٥

(٢) الصناعات كثيفة الطاقة : هي الصناعات المستهلكة للطاقة بكافة انواعها بقدر يتميز بالكثافة لكل وحدة انتاجية ، وهي من القطاعات الصناعية الثقيلة ذات الحجم الكبير ، حيث تاتي علي رأس الصناعات التحويلية التى تسعي الدول النامية لتحقيق معدلات نمو من خلال انشاء العديد من تلك الصناعات ، رغم استهلاكها لمعدلات مرتفعة من الطاقة ، للمزيد انظر / ليلي فوزى احمد جعفر ، دعم الصناعات كثيفة الطاقة وأثره علي الحصيلة الضريبية بالدول النامية " دراسة تطبيقية مقارنة " ، الناشر المركز العربي للدراسات والبحوث العلمية ، القاهرة ٢٠١٩ ص ٨٢

(٣) الطاقة المتجدة: هي التى تكون مصادرها من الطبيعة الكونية وتستمر في انتاجها بدوام هذه الطبيعة

والسيطرة على معدلات التضخم[١]، وسيتبين من خلال هذه الدراسة البحثية مدى تحقق الاغراض المنوط بها من وراء اتباع سياسة دعم الطاقة كجزء من السياسة الاقتصادية العامة .

ثانيا : تمويل دعم الطاقة فى النظم الاقتصادية المتباينة

يأخذ تمويل دعم الطاقة أشكالا مختلفة يتوقف على مجموعة واسعة من العوامل مثل ماإذا كان البلد مصدرا صافيا للمنتجات البترولية أو مستورداً لها، وتنظيم قطاع الطاقة، وهيكلة ملكية اصول الطاقة، وشبكة توزيع الغاز والمنتجات البترولية، وصحة الموارد المالية الحكومية ، وفى هذا الاطار يتم التمييز بين البلدان المستوردة الصافية للطاقة من جهة والبلدان المصدرة الصافية للطاقة من جهة اخرى.

١ـ البلدان المستوردة

يواجه مستوردو الطاقة علي مستوى الاقتصاديات النامية والمتقدمة عدة إختيارات ؛ حيث يمكن ان يمول دعم الطاقة في الاقتصاديات النامية من الميزانية مثل خفض الانفاق الحكومى فى مجالات اخرى (الصحة والتعليم) وزيادة الضرائب المباشرة، أو قد يتم تمويل الدعم من انشطة خارج الميزانية مثل الاقتراض فى السوق المحلى او الدولى، ويشكل دعم الطاقة الممول من الميزانية تحويلات نقدية قدمتها الحكومة للقطاعات الاقتصادية المتنوعة، ويسجل ذلك كدعم صريح بالموازنة [٢]. في حين انه قد يمثل تمويل دعم الطاقة في الاقتصاديات المتقدمة من جانب العائدات المرتفعة لضريبة الكربون والتى تفرض علي الاستهلاك النفطى علي نحو ما سيتم ايضاحه لاحقاً.

٢ـ الدول المصدرة للنفط

تواجه حكومة الدولة المصدرة للطاقة اختيارات مختلفة؛ حيث ان توفرموارد الطاقة وانخفاض تكلفة الانتاج المحلى يبرر انخفاض اسعار الطاقة المحلية، وبالتالى قد يُنظر إلي التكلفة المنخفضة للطاقة التى يتمتع بها المستهلكون والقطاع الصناعي فى البلدان المنتجة للنفط فى العالم العربي فى كثير من الاحيان من جانب هذه البلدان علي انها ليست طاقة مدعومة، لعدم إجراء تحويلات نقدية واضحة من جانب الحكومة، ورغم انها في حقيقة الامر دعم ضمنى، وأدت الى اختلالات اقتصادية

---

(١) للمزيد انظر / محمد عبد المجيد حسون ، ستراتيجية صراع القوي الكبري في الوطن العربي ، الناشر دار الحرية للطباعة بغداد ١٩٨٢ ، ص ٢١٩

(٢) قد تكلف الحكومة مرفقا عاما بتحديد سعر بيع اقل من تكلفة الانتاج (دعم)، ثم يتم تحويل مبالغ تلك التكلفة من الميزانية العامة ، المصدر البيان المالي التمهيدى لمشروع الموازنة العامة للدولة للعام المالى ٢٠١٥/٢٠١٤

استلزمت بدء مراحل الاصلاح السعري للمشتقات النفطية وخاصة في المجال الصناعي.

الفرع الثاني
تقديرات صندوق النقد الدولى لدعم الطاقة

تشير تقديرات صندوق النقد الدولى الى ان دعم الطاقة قبل الضريبة – اي الدعم المعيشي بإعتباره الفرق بين قيمة الاستهلاك بالسعر العالمى وقيمته بالسعر المحلى – فى منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا تكلف حوالى ٢٣٧ مليار دولار عام ٢٠١١، وتعادل هذه القيمة ٨,٦% من اجمالى الناتج المحلى للمنطقة، ٢٢% من الايراد الحكومى، كما تمثل ٤٨% من دعم الطاقة العالمى، ولقد بلغ دعم الطاقة فى الاقتصاديات المتقدمة نسبة ٠,١ % من اجمالى الناتج المحلى، واوروبا الوسطى والشرقية ١,٧%، واسيا الصاعدة والنامية ٠,٩% وامريكا اللاتينية ٠,٦%، وافريقيا جنوب الصحراء ١,٦٥، ويتجاوز دعم الطاقة بكثير فى قيمته انواعا اخرى من الدعم يجرى تقديمها فى عدد من بلدان تلك المنطقة، فقد بلغ دعم الغذاء ٠,٧% من اجمالى الناتج المحلى عام ٢٠١١ [(١)]

اولا : معدلات دعم الطاقة عربياً المقارنة بمعدلات الدعم العالمى

سبق الاشارة الى ان تشكيل منظمة أوابك يضم غالبية الدول العربية النفطية وغير النفطية وتمثل الاحصائيات الناجمة عن المنظمة الاتجاه العام للسياسات الاقتصادية المتبعة علي مستوى تلك الدول، وتحديدا فيما يتعلق بقضية دعم الطاقة،

(١) دعم الطاقة في منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا – دروس مستفادة للاصلاح مارس ٢٠١٤ ، صندوق النقد الدولي

ويبين شكل رقم (٢) مقارنة حجم دعم الطاقة بالدول الاعضاء فى منظمة اوابك [١] بحجم دعم الطاقة ببقية دول العالم[٢] .

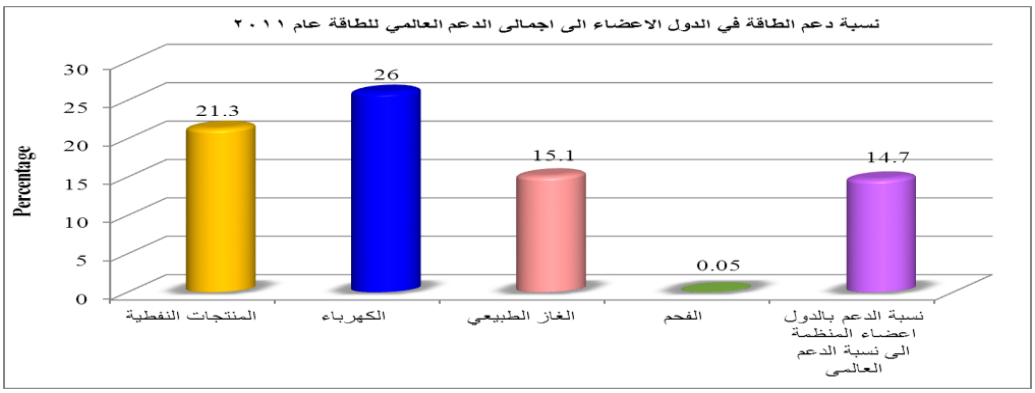

شكل رقم (٢) نسبة دعم الطاقة بالدول الاعضاء فى منظمة اوابك الى اجمالى الدعم العالمى للطاقة ٢٠١١

المصدر:منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول (اوابك) سياسات دعم الطاقة فى الدول الاعضاء وانعكاساتها على الاقتصادات الوطنية، ابريل ٢٠١٥

يذكر ان دعم المنتجات النفطية قد استحوذعلي النصيب الأكبر من اجمالى دعم الطاقة في الدول الاعضاء ،حيث بلغت حصته حوالى ٤٧% من اجمالى دعم الطاقة عام ٢٠١١، في حين بلغت حصة اجمالى دعم الكهرباء حوالى ٤٦.٦ مليار دولار، اي مانسبته ١٧% من اجمالى دعم الطاقة، وبلغت حصة اجمالى دعم الغاز الطبيعي ٤٥.١

---

(١) اوابك منظمة الاقطار العربية المصدرة للنفط ، انشات عام ١٩٦٨ ، عدد اعضاؤها ١١ دولة وهم الكويت ، البحرين ، قطر ، العراق ، السعودية ، الامارات العربية ، مصر ، الجزائر ، ليبيا ، تونس ، سوريا

اوبك : هى منظمة حكومية دولية دائمة ، انشات عام ١٩٦٠ ، وتضم دول عربية ودول غير عربية و اعضاؤها ١٣ عضو ،وهم ايران ، العراق ، ليبيا ، الامارات ، الكويت ، السعودية ، فنزويلا ، قطر ، اندونسيا (علقت عضويتها ثم تم عودتها ديسمبر ٢٠١٥) ، الجزائر ، نيجيريا ، الاكوادور ، انجولا (عودة الجابون عام ٢٠١٦ وللمزيد من التفاصيل حول تشكيل اوبك وتكوينها وسياساتها الاحتكارية في تحديد الانتاج والاسعار وعلاقتها بشركت الانتاج العالمية انظر موقع صندوق النقد العربي ، WWW.amf,org

(٢) لقد صدرعن صندوق النقدى الدولى توصيات بشان ضرورات تخفيض الدعم بالنسبة للاقتصاد السعودى والاماراتى وتم بدء العمل بها الى حدا ما فى تلك الاقتصاديات، وخاصة بعد ان صدرت العديد من الشكاوى من الاتحاد الاوروبي بشان رخص المنتجات البتروكيماوية الصادرة عن دول الخليج نتيجة دعم الطاقة ومما اضر بمنتجات الشركات البتروكيماوية لدول الاتحاد الاوروبى المصدر انظر د/ صباح نعوش ، دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ومنظمة التجارة العالمية ، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، ٢٠٠٩

مليار دولار اي مانسبته ١٦% من اجمالى دعم الطاقة خلال عام ٢٠١١ ولم يتجاوز حصة اجمالى دعم الفحم ٢٦٠ مليون دولار وقد بلغت نسبة اجمالى دعم الطاقة في الدول الاعضاء حوالى ١٤.٧% من اجمالى دعم الدعم العالمي للطاقة عام ٢٠١١ ؛ حيث بلغت نسبة اجمالى دعم المنتجات النفطية ٢١,٣%، والكهرباء حوالى ٢٦%، والغاز الطبيعي ١٥.١ % من اجمالى الدعم العالمى لهذه المصادر، وهى معدلات مرتفعة مقارنة بالمعدلات الدولية .

ويشير هيكل دعم الطاقة فى الدول الاعضاء فى منظمة أوابك، الى أن الجزء الاكبر من الدعم يأتى من الدعم قبل الضرائب، والذى ساهم بنسبة ٦٤% من اجمالى حجم دعم الطاقة خلال عام ٢٠١١ ،وذلك على خلاف هيكل دعم الطاقة العالمى الذى يأتى ثلاثة ارباع حجمه من الدعم الضريبي [١].

ثانيا : تكلفة دعم الطاقة في الموازنة العامة

ان العواقب الوخيمة لدعم الطاقة تؤثرعلي كثير من البلدان المنفردة، وكذلك الاقتصاد العالمى، يتوقف تسجيل الدعم في الموازنة من عدمه وكيفية التسجيل علي الجهة التى تتحمل قيمة الدعم وعلي كيفية تمويله، فعلي سبيل المثال، قد تتحمل تكلفة الدعم قبل الضرائب الشركات المملوكة للدولة التى تبيع منتجات الكهرباء أو النفط بسعر أقل من تكلفة الإمداد [٢]، واذا قامت الحكومة بتمويل كافة الخسائر بتحويلات، يظهر دعم الاستهلاك في الموازنة كمصروفات ويمول من خلال زيادة الضرائب، او زيادة الدين أو زيادة التضخم في حالة تمويل الدين بزيادة عرض النقود، غير انه في حالات كثيرة قد تقوم الشركات المملوكة للدولة بتمويل الدعم، وهو ما يظهر في صورة خسائر تشغيل أو إنخفاض في الارباح أو خفض الضرائب المدفوعة للحكومة، أو تراكم متأخرات مستحقة للموردين، أو مزيج من الامور الثالثة، وبدلا من ذلك و يمكن موازنة أثر تكلفة دعم الاستهلاك من خلال دعم مدخلات الطاقة والذى تقع تكلفته علي الحكومة أيضاً، وفي الواقع العملي، تتباين طرق تمويل الدعم وتسجيله في الموازنة العامة بين البلدان، فعلي سبيل المثال، يسجل دعم الوقود كليا في الموازنة في إندونسيا والأردن وماليزيا وحاليا مصر، في حين يسجل جزء منه فقط في السودان واليمن، ولايسجل في

---

(١) منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول (اوابك) سياسات دعم الطاقة فى الدول الاعضاء وانعكاساتها على الاقتصادات الوطنية ، ابريل ٢٠١٥

(٢) وتتمثل هذه الحالة في الموازنة العامة المصرية ، وذلك قبيل اتباع التصنيف الدولي للموازنة العامة المعمول به بالدليل الاحصائي لصندوق النقد الدولي المتعلق بدليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ٢٠٠١ , GFSM 2001 ، واصداراته الحديثة عام ٢٠١٤ ، والمتضمنة للعديد من إرشادات تقييم الجودة ، والتى تحقق المزيد من الشفافية للمزيد / انظر ، دليل احصاءات مالية الحكومة لعام ٢٠١٤ ، صندوق النقد الدولي ، ٢٠١٤ ، طبعة معدلة من دليل احصاءات مالية الحكومة الطبعة الاولي عام ١٩٨٦ ، رقم الطبعة العربية ٩- ٤١١ -٦ ٠٩٨٥١-1ISBN

الموازنة العامة علي الاطلاق في أنغولا، وفي الهند، اختلف حجم الدعم علي الوقود المسجل في الموازنة [١]

واشتملت سياسات الصندوق في تحرير اسعار الوقود في أوائل تسعينات القرن الماضي بتحرير أسعار المنتجات البترولية التى تستخدمها الشركات بصفة رئيسية مثل الاسفلت ومواد التشحيم، وأعقب ذلك تحرير أوسع نطاقاً شمل أسعار البنزين للمستهلكين النهائيين، وعلي ان يتم في مرحلة لاحقة إلغاء الدعم الاكثر صعوبة سياسياً وهو منتجات الوقود السائل المستخدم في النقل والصناعة [٢] .

ويستدعي موضوع دعم الطاقة البلدان المنتجة للنفط التى تتيح لمواطنيها البنزين والوقود بأسعار زهيدة، وهو ماأدى الي عدم تحمل بعض البلدان هذا العبء الذي يفرضه دعم الطاقة علي ماليتها المتعاقبة، وفي بعض البلدان بدأ عجز الموازنة (وتحديدا من يزيد دعم الطاقة عنها عن ٥% من اجمالي الناتج المحلي مثل مصر وباكستان) بسبب دعم الطاقة يخرج عن السيطرة وحدوث نوعاً من الشلل المالي يهدد استقرارها الاقتصادى بما يمثله من حجرة عثرة امام ارتفاع النمو من خلال الضغط الذي يسببه علي الانفاق الضروري علي الصحة والتعليم والبنية التحتية، وكذلك انعكاس ذلك علي الحصيلة الضريبية المتحققة في تلك البلدان [٣] .

وينقسم دعم الطاقة الي نوعيين رئيسيين وهما :

- **الدعم قبل الضرائب** : ينشأ هذا النوع من الدعم إذا كان سعر بيع الطاقة في الاسواق المحلية للأسر والشركات أدني من تكاليف إمدادهم بها، ففي حالة البنزين علي سبيل المثال يتمثل الدعم قبل الضرائب في الفارق بين السعر العالمي للبنزين، والسعر النهائي الذي يدفعه المستهلكون في محطة الوقود، ويبلغ هذا النوع من الدعم مستويات مرتفعة في الدول العربية قدرت بنحو ١٧٧.٣ مليار دولار عام ٢٠١١ .
- **الدعم الضريبي :** ينشأ هذا النوع من الدعم أذا كانت الضرائب المفروضة علي منتجات الطاقة اقل من المستوى الامثل المحقق للعدالة وللكفاءة الضريبية [٤]

---

(١) انظر / تقرير اصلاح دعم الطاقة : الدروس المستفادة والانعكاسات ، صندوق النقد الدولي ، مرجع سابق ص ٧,٨

(٢) انظر / تقرير" دراسات حالة حول إصلاح دعم الطاقة : الدروس المستفادة والانعكاسات " صندوق النقد الدولي ، مرجع سابق ص ٨

(٣) للمزيد من التفاصيل ، تقرير " إصلاح الدعم علي أسعار الطاقة : المسار المستقبلي " صندوق النقد الدولي ، ٢٠١٣ ص ١ ، ٢

(٤) للمزيد انظر / إصلاح دعم الطاقة في الدول العربية ، دراسات اقتصادية ، صندوق النقد العربي ، ابو ظبي – الامارات العربية المتحدة ، ٢٠١٤ ، ص ٢ ، ٥

وفى نهاية ذلك المبحث التمهيدى نكون قد استعرضنا بعض المفاهيم الاساسية المتعلقة بنشأة الصندوق واختصاصاته وأدواته الاقراضية، وموقفه حيال قضية دعم الطاقة النفطية [1].

(١) يرجع ذلك الى ان بعض الدول الغربية في الغالب لاتقوم بتقديم المزيد من الدعم النفطى للصناعات كثيفة الطاقة ، دون ان يكون السبب في ذلك حتما النقص فى المصادر النفطية لتلك الدول ، بقدر مايكون ذلك بسبب الاثار السلبية للدعم وانعكاساته على الموازنات العامة والميزان التجارى والأثر البيئي

المبحث الاول
تعاملات العراق مع الصندوق في ضوء
تدني الاوضاع الاقتصادية

بسبب من الظروف الإقتصادية الصعبة التى مر بها العراق بفعل إنخفاض أسعار النفط أواخر عام ٢٠١٤، وتصاعد مستوى الإنفاق العسكري بعد سيطرة تنظيم ما يعرف بالدولةالإسلامية الإرهابي علي ما يقرب من ثلث مساحة الدولة العراقية منذ حزيران عن ذات العام، الأمر الذي تسبب في حدوث صدمة لإيرادات الموازنة العامة للدولة، ومما قاد إلي تعزيز العجز في الموازنة .ويتم تناول هذا المبحث من خلال المطالب الاتية :

المطلب الاول : مراحل تعامل العراق مع الصندوق وفق آليات التعامل مع المديونية **الدولية**

المطلب الثاني : الواقع الاقتصادي العراقي وحتميات الإصلاح في ضوء موارده النفطية وغير النفطية

المطلب الثالث : مكانة العراق النفطية الدولية (انتاجاً واحتياطياً وإستهلاكاً)

المطلب الاول
مراحل تعامل العراق مع الصندوق
وفق آليات التعامل مع المديونية الدولية

انضمت جمهورية العراق إلي صندوق النقد الدولي عام ، ١٩٤٥، وقد سبق لجمهورية العراق عام ٢٠٠٥ بالتعامل مع صندوق النقد الدولي فيما يتعلق بالمسائل المتعلقة بالمديونية، الاول بتسوية التزامات مع الدائنين في اطار نادي باريس، والاخر عام ٢٠٠٨ لمعالجة تداعيات الانخفاض الكبير في اسعار النفط انذاك [١]

(١) نادي باريس : هو مجموعة من البلدان ، كان اجتماعها للمرة الاولي لمناقشة ديون الارجنتين عام ١٩٥٦ في مدينة باريس والتى اخذ عنها اسمها منذ ذلك الحين ، والتى تمثل غالبية الدولة الدائنة عالميا ، بلغ عدد البلدان المدينة لاعضاء النادى اكثر من ٧٨ دولة وتلتقي فيه للمباحثات والتشاور فيما بينها بشان موقف الديون الخارجية للدولة المدينة وامكانية اعادة الجدولة وبما يضمن حقوق كلا الطرفين ، وذلك لتمكين البلدان العاجزة عن التسديد من اداء ديونها في اجال لاحقة بدلا من التوقف النهائي عن السداد ، وبالتالي اعطاء البلدان المدينة فترة تأجيل لترتيب اوضاعها المالية والتجارية ، وقد تولدت فكرة النادى من المحادثات التى عقدت في باريس عام ١٩٥٦ لنقاش الازمة بين الارجنتين ودائنيها ، وقد قننت مبادؤه واجراءته في نهاية السبعينات من القرن العشرين اعضاؤه (النمسا ، استراليا ، بلجيكا ، كندا، الدنمارك ، فنلندا ، فرنسا ، المانيا ، ايرلندا ، ايطاليا ، اليابان ، النرويج ، روسيا ، اسبانيا ، السويد ، سويسرا ، هولندا ، بريطانيا ، الولايات المتحدة الامريكية) ولقد ابرمت البلدان الدائنة الاعضاء في نادى بريس منذ عام ١٩٥٦ ما يزيد عن ٣٨٦ اتفاقية تتعلق ب (٨٠) دولة مدينة في افريقيا واسيا ، امريكا الجنوبية ، اوروبا ، بلغ مجموع الديون المشمولة بهذه الاتفاقيات ومنذ عام ١٩٨٣ ما يقرب من ٤٦٨ مليار دولار ، ولكون النادى مجموعة غير رسمية فانه لايملك اية قوانين تشريعية مما جعل البلدان الدائنة الاعضاء فيه تمتلك مرونة كبيرة في مواجهة المواقف الخاصة لكل بلد مدين .

الفرع الاول
العراق ونادي باريس

اولاً : نادى باريس وصلاحياته في التعامل مع قضية المديونية الدولية

هو مجموعة غير رسمية مكونة من مسؤولين ماليين ممولين مما يقرب من عشرين دولة تعد اكبر الاقتصادات في العالم ،حيث تشمل البنوك الخاصة التى تعاملت مع البلدان النامية في تمويل القروض، وتضررت تلك البنوك من ازمة المديونية التى ادت الى توقف او تعليق بعضا من هذه الدول لسداد مديونيتها طبقا للاقساط و الشروط المتفق عليها [١]، وقد حاولت تلك الدول الدائنة تقديم خدمات مالية وإيجاد مخرج للبلدان المقترضة من ازمة المديونية سواء كان ذلك بتقديم مساعدات نقدية مباشرة أو إعادة جدولة المديونية، بدلا من إعلان إفلاسها ،او تخفيض عبئ الديون بتخفيض الفائدة عليها، وإلغاء الديون بين الدول المثقلة بالديون ودائنيها، والدول المديونة غاليا ما يتم التوصية بها أو تسجيلها في النادى عن طريق صندوق النقد الدولي بعد ان تكون الحلول البديلة لتسديد ديون تلك الدول قد باءت بالفشل [٢].

ان التنازلات التى تقدمها بلدان نادى باريس لايمكن ان تقدم دون توفر عدد من المعايير والقواعد التى يجب ان تعتمدها البلدان التى تعاني من حالة عجز شديد في ميزان مدفوعاتها او متاخرات ديونها، ومن ابرز تلك القواعد هو اعتماد البلد المدين علي شروط صندوق النقد الدولي واعتماد برامج الاصلاح الاقتصادي . وفيما يتعلق بالدول النفطية فقد أدت صدمة النفط الاولي عام ١٩٧٣ وارتفاع اسعار النفط وتحديدا لبلدان اوبك الي توفر فائض نقدى يمكن تداوله في المصارف الخاصة بحثا عن الاستثمارات ليتم تداولها لإقراض بلدان نامية اخري غير مصدرة للنفط وهو ما عرف فيما بعد ب " إعادة تدوير الدولار النفطي " [٣]، إلا ان انهيار اسعار النفط عام ١٩٨٦ مثل ضربة

---

(١) سيد أحمد عبد الخالق: البنوك التجارية وأزمة المديونية العالمية، مرجع سابق، ص١٢

(٢) المصدر / دراسة بعنوان " المؤسسات المالية الدولية السائدة (نادى باريس ، نادى لندن) ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة بابل www.Uobablyon.edu.iq

(٣) لم يكن موضوع ديون دول العالم الثالث ذات أهمية كبيرة فيما بعد الفترة التى تلت الحرب العالمية الثانية وذلك لسببين اوهما مشروع مارشال لاعادة اعمار البلدان المتضررة من اثار تلك الحرب والذي ادي اتنتهاش الحركة الصناعية والتجارية عالميا، وثانيهما سعي دول المحور الجديد الي والتى مثلت القطبيين الجديدين وهما (الولايات المتحدة الامريكية ، الاتحاد السوفيتى انذاك) الي اجتذاب الدول الاخري اليها ومساعدتها ماليا وعسكريا انظر دراسة بعنوان " مديونية العراق الخارجية – الواقع والافاق " أيسر ياسين الغريري ، علي عبدالله الشيخ ، جامعة تكريت – كلية الادارة والاقتصاد – مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية – المجلد ٤ العدد ١٠ / ٢٠٠٨ ص ٨٥

قوية المساعي وترتب عليه دخول دول اخري في دائرة المديونية الثقيلة وتعليق مدفوعتها الخارجية مثل البرازيل ١٩٨٧ [١].

الا انه وبعد ذلك التاريخ فقد شهد الاقتصاد العالمي توجه كبير لاعتماد سياسات الاصلاح الهيكلي التى يوصي بها صندوق النقد الدولي لغرض التوافق مع التزامات البلدان المدينة مع نادى باريس ووفقا لشروطه، واستمرت معاناة البلدان المدينة التى اعتمدت برامج صندوق النقد والبنك الدوليين – للاصلاح الهيكلي الموصي به، والتى ارجعها البعض الي ان البرامج ذاتها لم تكن مصممة بشكل مناسب يتلائم مع متطلبات تلك الدول ومعطياتها الانتاجية، حيث نجد انه في اغلب الاحيان فان تلك البرامج تحدد نسبة الانفاق الحكومى في البلدان التى تعاني من مديونية ب (٣٠%) من الناتج المحلي وتحتوي تلك النسبة علي ما بين (٥-١٠%) لخدمة الدين (اقساط وفوائد) من الناتج المحلي الاجمالي، وهذه النسبة من الانفاق الحكومي تكفي بالكاد للمحافظة علي مستوى نمو اقتصادى بطئ [٢].

ثانيا : أليات نادي باريس للتعامل مع المديونية الدولية

هناك العديد من السبل للتعامل مع المديونية وتنظيمها بغية التخفيف من اعبائها وتسمي بإعادة تنظيم المديونية، والتى من ابرز سياساتها [٣]:

- **إعادة الجدولة** : والتى تعني التأجيل الرسمي لخدمة الدين لآجال جديدة ميسرة للمبلغ المؤجل، ويتم ذلك عبر استبدال اداة مديونية باخري كما في حالة اعادة التحويل ومبادلة الديون او تغير حدود وشروط العقود القائمة ما بين الدائن والمدين
- **اعادة التمويل** : تشمل استبدال اداة دين قائمة، بما في ذلك المتأخرات، بأداة او ادوات اخري مثل تحويل مجموعة من ديون التصدير الي دين واحد، وقد تشمل استبدال اداة دين باخري، مثل السندات
- **الإلغاء للديون** : الالغاء الطوعي لجزء من الديون او كلها ضمن اطار ترتيبات ما بين الدائن والمدين، فإذا ما اجري تنظيم للديون بتغيير سعر الفائدة المتعاقد عليها مثل تخفيض الفوائد لكن مع بقاء الاقساط ، فان هذا يعد اعادة جدولة
- **تحويل الدين** : والتى تتمثل باستبدال الدين بدين آخر، او باداة مالية محددة، وتضم هذه الوسيلة تغيير الدين بالعملة الاجنبية الي التزامات مالية محددة بالعملة المحلية وبسعر خصم، وبذلك يعد الدين مسددا وتتحول الذمم المالية الي شكل اخر [١].

---

(١) إدواردو ويسنر: الأسباب الداخلية والخارجية لأزمة الديون في أمريكا اللاتينية، التمويل والتنمية، العدد الأول مارس/ آذار ١٩٨٥، ص٢٤.

(٢) راجع المصدر السابق

(٣) موقع نادى باريس www.clubdeparis.org

الفرع الثاني
حجم المديونية العراقية

يوجد تباين كبير في تقديرات التزامات العراق الخارجية وذلك نتيجة للاختلاف في احتساب الديون العراقية للبلدان المختلفة وكيفية حساب الفوائد المتراكمة علي العراق او اختلاف اقيام تلك الفوائد مع اختلاف البلدان المقرضة له[٢]، وفيما اذا كان ينبغي حساب تلك الفوائد اصلا او الغرامات التاخيرية في ضوء قرار ات مجلس الامن التى حرمت اي تعاملات مالية مع العراق [٣].

اولا : تقدير ديون العراق

تشير تقديرات مجموعة نادى لندن التنسيقية " ان حجم الديون الخارجية للعراق تبلغ ١٣١.٨ مليار دولار وتصنفها الي ٣٨.٩ مليار دولار ديون نادى باريس، و٦٧.٤ مليار لبلدان خارج نادى باريس، و٢٥ مليار دولار للمؤسسات الخاصة، ٠.٥ مليار دولار متعددة الاطراف[٤].

وقدرت دراسة اخري [٥] حجم الالتزامات الخارجية للعراق ب ٣٨٣ مليار دولار منها ١٢٧ مليار دولار من القروض والفوائد المتراكمة عليها و(٥٧) مليار دولار من

---

(1)G. Russell Kivaid, Conditionality and use of fund Resources, Jamaica, in Finance and Development, Vol. 18, No. 3, June 1981, p. 20.

(٢) رياض صالح أبو العطا: ديون العالم الثالث على ضوء أحكام القانون الدولي، مرجع سابق، ص١٣٥.

(٣) راجع / قرار مجلس الامن رقم ٦٦١ / ١٩٩٠ ، وفى ضوء ذلك اقر وزير خارجية العراق السابق د/ مهدى الحافظ في محاضرة له عقدت في دبي خلال شهر ايلول / سبتمبر ٢٠٠٣ جملة التزامات العراق الخارجية ب (٤٥٠) مليار دولار موزعة علي ٣٥٠ مليار دولار تعويضات من جراء حربي الخليج الاولي والثانية ، و١٣٠ مليار دولار الدين الخارجي منها فوائد بقيمة ٤٧ مليار دولار انظر دراسة سابقة " مديونية العراق الخارجية ٠ الواقع والآفاق " ايسر ياسين الغريري واخر ص ٨٩

(٤) London Club Coordinating Group (LCCG) : "Iraq total external debt " presentation at Dubai 2004 slide 5

ومجموعة نادى لندن التنسيقية هي مجموعة غير رسمية من الدائنين من القطاع الخاص علي الساحة الدولية ، ويتشابه مع نادى باريس للقروض العامة ، وعقد الاجتماع الاول لنادى لندن عام ١٩٧٦ استجابة لمشاكل سداد ديون زائريه

(٥) انظر / عبد الرحمن المشهداني : المديونية الخارجية ٠ جدولة الديون ودورها في اعادة اعمار العراق ، وقائع طاولة المائدة المستديرة في كردستان ، جريدة المدى العراقية العدد ٤٤١ لعام ٢٠٠٥

المدفوعات المستحقة علي عقود التوريدات، و(١٩٩) مليار دولار من تعويضات الحرب المستحقة بشكل خاص للكويت وايران .

ولعل اكثر التقديرات التى اصبحت قبولا بشكل رسمي، هى تلك التقديرات التى يعتمدها نادى باريس علي موقعه الرسمي، والتى تشير الي ان ديون نادى باريس يبلغ (٣٧.١٥) مليار دولار، وديون ثنائية خارج نادى باريس (٦٧.٤) مليار، والديون التجارية تبلغ (٢٠) مليار دولار، وديون متعددة الاطراف والمنظمات الدولية بقيمة ٠.٥ مليار دولار وذلك تقديرات عام ٢٠٠٨ [١].

١-نسبة المديونية الي الناتج المحلي الاجمالي (Debt – to- GDP Ratio)

نستخلص هذه النسبة من قسمة حجم المديونية الخارجية علي الناتج المحلي الاجمالي للبلد، وهو ما يظهر لنا العبء الحالي للمديونية علي الاقتصاد، وبالتالي مقدار الناتج الوطني المطلوب انتاجه لتسديد المديونية، في الحالة العراقية نجد ان بداية اتجاه هذا المقياس الي التراجع يعود لعامي ١٩٨٢- ١٩٨٣، حيث ازدادت هذه النسبة باستمرار من ٤.٦ % عام ١٩٨٠ الي ١٤٣% عام ١٩٨٨ لتصل الي مستويات قياسية عام ١٩٩١ بنسبة ٧٩١% مع فرض الحصار الاقتصادى علي العراق ليتوقف تصديره من النفط الخام والذي يشكل الاساس للناتج الاجمالي المحلي للبلد، ومن ثم الي نسبة ٢٥٧.٧٨ % عام ٢٠٠٦ بناتج محلي اجمالي يقدر ب ٤٨.٥١ مليار دولار وحجم مديونية خارجية تبلغ ١٢٥.٥ مليار دولار[٢]، وهو ما يتبين معه نمو المديونية بمعدلات اسرع بكثير من النمو الاقتصادي [٣]، والذي يعود في غالبه لارتفاع اسعار النفط عالميا [٤]

٢-نسبة المديونية الي الصادرات (Debt –to- Export Ratio)

تظهر لنا هذه النسبة مدى قرب البلد المدين من الافلاس لكون قيمة الصادرات تعكس قدرة البلد علي توفير العملات الاجنبية لخدمة ديونه، ويعتبر البنك الدولي البلد الذي يتجاوز حجم مديونيته الي الصادرات نسبة ٢٠٠% في حالة حرجة، وتظهر بيانات العراق ان هذه النسبة تزايدت بشكل ملحوظ خلال العقود الثالث الماضية حيث ازدادت من ٩.٤ % عام ١٩٨٠ الي ١٠٧٧ % عام ١٩٨٦ كنتيجة لانخفاض

---

(١) انظر موقع سابق نادى باريس

(٢) world Bank " world debt table "1995.vol 1and 11 Washington D C various pages

(٣) ." Iraq : statistical appendix, IMF country report , no 07/294, August 2007,p12,www.imf.org

(٤) المصدر : "استراتيجية العراق ٢٠٠٦ " كمال البصري ، ورقة مقدمة للمناقشة في مجلس النواب العراقي ، نيسان ٢٠٠٦ ص١٦

اسعار النفط العالمية لتتراجع ٥٨٢% عام ١٩٨٩ قبل ان تقفز من جديد الي ارقام خيالية لتصل الي ٨٤١% عام ١٩٩١ نتيجة لقرارات مجلس الامن بحصر الصادرات النفطية في حدود معينة ولتبلغ في عام ٢٠٠٦ نسبة ٤٥٢ % [١].

ثانيا : إعادة جدولة والغاء ديون العراق بنادى باريس

يُذكر ان العراق قد استدان من دول عديدة داخل الدول اعضاء نادى باريس وخارجها (بلغاريا ١.٧٥ مليار، رومانيا ١.٧ مليار دولار)، لتزويده بالاسلحة وسلع اخري خلال الحرب العراقية الايرانية في الفترة ١٩٨٢ – ١٩٩٠، لكن العقوبات التى فرضتها الامم المتحدة علي بغداد بعد حرب الخليج الاولي حالت دون سداد الدين الذي تراكم خلال سنوات الحرب بين العراق وايران .

في اطار الجولات العديدة بين حكومة العراق ومسئولي نادى باريس، فقد توصلت الامباحثات عام ٢٠٠٤ الي إلغاء ٨٠% من ديون العراق لدى الدول نادى باريس، وان ذلك ادي الي تخفيض قيمة الديون الي ٧.٨ مليار ولار بدلاً من ٣٩.٩ مليار دولار وذلك من خلال ثلاث مراحل، المرحلة الاولي ٣٠% عام ٢٠٠٤، والثانية ٣٠ % عام ٢٠٠٥، والثالثة ٢٠% المتبقية عام ٢٠٠٨ .

هذا وقد الغت فرنسا ٤.٨ مليار يورو من الديون العراقية بين عامي ٢٠٠٥ و ٢٠٠٨ في اطار نادى باريس، وتقد ر هذه الديون الملغاة ٨٠% من الديون المستحقة لدولة فرنسا من العراق، مما وضع فرنسا في مقدمة البلدان الغربية فيما يخص الغاء الدين العراقي، ومازال التعاون مستمرا في اطار منح القروض الجديدة لمواجهة التحديات الاقتصادية بالعراق، فقد منحت فرنسا عام ٢٠١٧ قرض لميزانية الحكومة العراقية بقيمة ٤٣٠ مليون يورو (بلغت المبادلات الاقتصادية الفرنسية مع العراق تراجعاً وتأثرت القيمة الأسمية للواردات النفطية بفعل انهيار أسعار النفط الخام وبلغت قيمة المبادلات التجارية بين فرنسا والعراق ٤٧٦ مليون يورو في عام ٢٠١٦ مقابل ١.٢٦ مليار يورو في عام ٢٠١٥، إذ سجلت إنخفاضاً بمعدل ٦١% خلال عام واحد [٢].

---

(١) سبق الاشارة الي تلك القرارات عند تناول تعويضات حرب الكويت

(٢) انظر / وقع نادى باريس www.clubdeparis.org, وراجع ايضاً ، www.diplomatie.gouv.fr

الفرع الثالث
اتفاق الاستعداد الإئتماني العراقي ٢٠١٦

ان الاتفاق الاستعداد الائتماني العراقي عام ٢٠١٦، لم يكن الاتفاق الاول للعراق مع الصندوق، فقد سبقه اتفاقان، احدهما عام ٢٠٠٥، ويتعلق بتسوية التزامات العراق مع الدائنين في اطار نادى باريس، والاخر عام ٢٠٠٨ لمعالجة تداعيات الانخفاض الكبير في اسعار النفط، وفيما يتعلق باتفاق الاستعداد الائتماني فقد اتاخذت مشاورات واجراءات عديدة لإبرام ذلك الاتفاق وعلي نحو ما يتبين .

اولا : خطاب النوايا

١- سبق للحكومة العراقية وان أصدرت خطاب نوايا ومذكرة سياسات اقتصادية ومالية في ٢٢كانون الاول ٢٠١٥ يصفان السياسات التى ستقوم الحكومة بتنفيذها في اطار برنامج يتابعه خبراء صندوق النقد الدولي MEEPE[(١)] كجزء من برنامج يتابعه خبراء صندوق النقد الدولي SMP [(٢)] لتظهر الحكومة أداء جيد وبطريقة عملية، ثم ينتقل إلي برنامج تمويلي في أسرع وقت ممكا واهم ما تضمنته مذكرة السياسات :

٢- وصف التصحيح الكبير في اوضاع المالية العامة التى نفذتها الحكومة العراقية عام ٢٠١٥ وما تخطط في تنفيذه خلال الاعوام القادمة .

٣- الاصلاحات في سياسة النقد الاجنبي والادارة المالية والرقابة المصرفية التى تلتزم الحكومة العراقية بتنفيذها .

٤- مطالبة الحكومة العراقية للصندوق من اعفائها من شرط انطباق اربعة معايير من معايير الاداء اللازمة، بسبب تجاوز الحكومة الحد الصفري المستمر للمتأخرات الخارجية الجديدة [(٣)] .

فضلاعن ذلك اعلنت الحكومة العراقية اتخاذها أي خطوات اضافية ربما تقتضيها الضرورة، ويمكن للحكومة العراقية التشاور مع الصندوق بشان إقرار اي تدبير من هذا النوع، وتحدد مذكرة السياسات المستجدات الاقتصادية الاخيرة والافاق والسياسات الاقتصادية والمالية عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٦

---

(1) Memorandum Of Economic and Financial Policies

(2) Staff Monitored Program

(٣) لم تتمكن الدولة من سداد دفعة خدمة الدين الي ايطاليا بقيمة ٠.٤ مليون فرنك سريسرى ، المصدر " العراق وصندوق النقد الدولي – المراجعة الاولي لتنفيذ اتفاق الاستعداد الائتماني مع العراق " ١٥ ديسمبر ٢٠١٦

ثانياً : نُبذة عن مضمون وشروط اتفاق الاستعداد الائتماني العراقي

في تاريخ ٧-٧ -٢٠١٦ صادق المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي على اتفاقية الاستعداد الائتماني مع العراق ،ويهدف الاتفاق المذكور إلى غلق فجوة مالية تزيد على ٥٠ مليار دولار .خلال السنوات ٢٠١٦- ٢٠١٩ ويتضمن تسهيل ائتماني يبلغ ٥,٣ مليار دولار بفائدة بسيطة ١,٥ %-٢,٥ % .يستلم العراق بموجبه ٢ مليار دولار خلال النصف الثاني من عام ٢٠١٦وعلى ثلاث دفعات .

وتوفر اتفاقية الاستعداد الائتماني مظلة مالية للعراق تزيد على ٢٠ مليار دولار ، تمهد لقيام الدول الصناعية السبع الكبري G7 بتقديم تسهيلات ائتمانية للعراق، ومن ضمن هذه التسهيلات مساعدة العراق علي تخفيف الاعباء المترتبة علي تسديد التزاماته مع نادى باريس، وكذلك ما يتعلق منها بتسديد التزاماته الدولية، اضافة علي حصوله علي دعم مالي اضافي من البنك الدولي، وهي بصورة قروض ميسرة في الغالب (يرتفع فيها عنصر المنحة) وعلى النحو التالي :

- ٣ مليار دولار قرض من البنك الدولي .
- ٣.٥ دولار قرض البنك الإسلامي للتنمية .
- ٤.٢ مليار دولار قروض ميسرة من مجموعة الدول الصناعية السبعة الكبار بما فيها القرض الأمريكي .
- ٤.٦ مليار دولار ناجمة عن تأجيل تعويضات حرب الكويت .إضافة إلى التسهيلات التي تمت الإشارة إليها والبالغة ٥,٣ مليار دولار .

وقد تم فرض مجموعة الشروط ألزمت الحكومة العراقية بتنفيذها في موازنات الدولة المقبلة، لحين تسديد القرض، وكانت هذه الشروط والتي تم العمل بها حتي موازنة ٢٠١٩ الحالية :

١ – قيام الحكومة العراقية باتخاذ الإجراءات الكفيلة بتخفيض النفقات في الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٦.وقامت الحكومة آنذاك بإيقاف التعيينات لمدة ثلاث سنوات باستثناء الصحة والتعليم والوزارات الامنية ، بالإضافة الى تخفيض موازنة عام ٢٠١٨ بواقع ١٣ مليار دولار، فضلاً عن فرض ضرائب صارمة على السلع المباعة في المراكز التجارية والمولات وصالونات الحلاقة الرجالية والنسائية، وتحسين مستوى الرقابة المصرفية لمحاربة الفساد وغسل الأموال.

٢ – اتخاذ الإجراءات الكفيلة بتسوية مستحقات الشركات النفطية، وعدم السماح بتراكمها.

٣– إخضاع كامل الرواتب والمخصصات لكبار موظفي الدولة، والدرجات الوظيفية العليا، والخاصة، لضريبة الدخل. وتتراوح هذه الضريبة "حسب شرائح الدخل المختلفة" ما بين ٧.٥% الى ١٥ % من اجمالي الراتب والمخصصات، أمّا الدرجات

الوظيفية الدنيا، فتفرض عليها ضريبة دخل على الراتب الإسمي فقط، دون المخصصات

٤- اعادة تأهيل "أو اعادة هيكلة" الشركات العامة المموّلة ذاتياً.

٥- العمل الجاد على رفع كفاءة اداء الأجهزة المالية والرقابية في البلد، وعلى جميع المستويات، وفرض رقابة صارمة على ابواب التصرّف بهذا القرض.

٦- ايجاد موارد مالية بديلة عن النفط وخفض النفقات وتشغيل الشركات المملوكة للدولة.

٧- ختاماً ،يقدم السيد وزير المالية والسيد وزير التخطيط حسب الاختصاص كشفاً بالمتأخرات عن المستحقات كافة سواء بالرواتب أو التقاعدات أو المشاريع وعلي النحو الموضح تفصيلا بقانون الموازنة سالف الذكر

وقد بلغت [1] قيمة موازنة ٢٠١٩ قد بلغت ٧٧,٥ مليار دولار، بعجز بلغ ١١ مليار دولار، مع تخفيض نسبة إقليم كردستان في الموازنة من ١٧ بالمئة إلى ١٢,٦.واعتمدت الموازنة على سعر بيع النفط بـ ٤٦ دولاراً للبرميل بمعدل يبلغ ثلاثة ملايين و٨٨٨ ألف برميل باليوم، من ضمنها ٢٥٠ ألف برميل من النفط المنتج في إقليم كردستان، أي ان ايرادات النفط فقط تبلغ في اليوم الواحد١٧٨,٨٤٨,٠٠٠ في اليوم الواحد بقيمة ٥ مليارات و٣٥٦ مليون دولار .

(١) قانون الموازنة الاتحادية العراقية رقم (١) لسنة ٢٠١٩

المطلب الثاني
الواقع الاقتصادي العراقي وحتميات الإصلاح
في ضوء موارده النفطية وغير النفطية

يعتبر الاقتصاد العراقي من البلدان النفطية التى يُشكل القطاع النفطي الحصة النسبية الكبري من ومن الموازنة العامة العراقية، ومن اجمالي ناتجه المحلي ككل، والمنهج المتبع في، والمنهج المتبع في إدارة الاقتصاد الوطني نتج عنه إختلالات في الهيكل الانتاجي للاقتصاد، ودرجة عالية من الاعتماد علي الخارج، ومشكلة المديونية الخارجية من جهة، ومن جهة اخري الخضوع التام لإكبر عملية إغراق للسوق المحلية، وإنعدام الرقابة والسيطرة علي دخول الموارد المستوردة، وغموض أساليب تصدير النفط العراقي الذى يُشكل (٩٨%) من إجمالي الصادرات الاقتصادية العينية الهامة .

الفرع الاول
لمحة عامة عن الاقتصاد العراقي

تعطي المؤشرات الاقتصادية بالعراق انعكاساً لإنخفاض قدرة الحكومة العراقية علي تمويل مختلف الانشطة التى تتطلب عملية تمويلها مبالغ ليست بالقليلة الا وهي الانشطة الاستثمارية، ونتيجة لعدم الاستقرار السياسي والامنى، فإن المبالغ التى صرفت علي هذه الجوانب كانت غالباُ ما تتكرر بسبب العمليات الارهابية التى تحدث بالقرب او ضمن المباني الحكومية وفي معظم القطاعات الاقتصادية الحيوية داخل المدن اضافة الي الاماكن ذات التجمعات السكانية، بشكل عام فان الاقتصاد العراقي لم يكن مستقرا منذ عام ١٩٨٠ ومرورا بمحاولات التعافي الحالية، وقد نتج عن تلك الفترة السابقة ان نهجت الحكومة بعض السبل في ادارة الاقتصاد ترتب عليها نتائج سلبية مزمنة .

اولا : الاثار الاقتصادية للحصار علي العراق

لقد كان الهدف من الحظر الذي تم بموجب القرار رقم ٦٦١ / ١٩٩٠ فرض عقوبات اقتصادية علي العراق التضيق علي العراق لارغامه علي سحب قواته من الكويت، وظلت العقوبات نافذة رغم قيادة اميركا لقوات التحالف واخراج القوات العراقية من الكويت – بذريعة التأكد من خلو العراق من اسلحة الدمار الشامل وتطبيقه قرارات مجلس الامن، وشملت هذه العقوبات حظرا تجارياُ كاملا باستثناء المواد الطبية والغذائية والمواد التى لها طبيعة انسانية، وأدى الحصار الي نتائج بالغة في جميع مجالات الحياة العامة الصحية والبيئية والاجتماعية والتربوية والعلمية والاقتصادية، فقد بلغ حجم التضخم في نهاية ١٩٩٤ معدل ٢٤٠٠٠% سنويا، وان كان قد انخفض قليلا في السنوات اللاحقة التى شهدت تطبيق برنامج الامم المتحدة "النفط مقابل الغذاء " الصادر بموجب قرار مجلس الامن رقم ٩٨٦ لعام ١٩٩٥ OFP (Oil of Food Program) [١]

(١) وهو برنامج يسمح للعراق بتصدير جزء محدود من نفطه ليستفيد منى عائداته شراء الاحتياجات الانسانية لشعبه تحت اشراف الامم المتحدة (السماح للعراق ببيع ما تصل قيمته الي ملياري من النفط لكل فترة مدتها ١٨٠ يوم ، ثم كان عام ١٩٩٨ ان اقر مجلس الامن زيادة الحد الاقصي البالغ ملياري دولار من مبيعات النفط الي ٥.٢٦٢ مليار دولار ، ثم جاء قرار مجلس الامن رقم ١٢٤٨ لسنة ١٩٩٩ لينص علي السماح باي كمية من النفط ، يمكن للعراق تصديرها في اطار البرنامج وبما يسمح بان ينتقل البرنامج من التركيز علي توفير الغذاء والدواء ، الي اصلاح الهياكل الاساسية بما فيها الصناعة النفطية ، ثم صدر قرار مجلس الامن رقم ١٩٥٨ لعام ٢٠١٠ الخاص بخروج العراق من طائلة الفصل السابع ، بعد التزامه بانهاء متعلقات برنامج النفط مقابل الغذاء والدواء ، ولم يتبقي سوي

وبذلك فان العقوبات الاقتصادية شلت من حركة صناعة النفط في العراق والبنية التحتية الحيوية، ولذلك لم يكن لقرار مجلس الامن عام ١٩٩٨، وما بعده عام ٢٠٠٠ تأثير علي حجم النفط المنتج، ذلك لان حقول النفط العراقي وصلت الي حالة من التردى بحيث لا ينفع معها الا إجراء ترميم شامل لصناعة النفط للوصول الي انتاج فوق معدل ال ٢.٢ مليون برميل يوميا المتاح للتصدير في هذا الوقت، ولذلك فان الزيادة في دخل النفط في هذا الوقت كان سببه المباشر هو التحسن الملحوظ في اسعار السوق العالمية للنفط

وحاليا فإنه طبقا لقانون الموازنة العامة الاتحادية لجمهورية العراق للسنة المالية ٢٠١٨ / ٢٠١٩ يتبين في المادة (١) اولا ب من الفصل الاول – الايرادات، اقرار قانون الموازنة علي تصدير قدره (ثلاثة ملايين وثمانمائة وثمانون الف برميل يوميا) بضمنها (٢٥٠٠٠٠) برميل يوميا (مائتان وخمسون الف برميل يوميا) عن كميات النفط الخام المنتج في اقليم كردستان وعلي اساس سعر صرف ١١٨٢ دينار لكل دولار (١)

ومن الاثار السلبية للحصار الاقتصادي الاتي

- نظرا لظروف الحصار منذ ١٩٩٠ وما عاناه الشعب العراقي من الحاجة الشديدة لإشباع حاجاته الاساسية، ولذلك تم توجيه الكثير من المشاريع المحلية وانشاء العدد منها لاشباع تلك الحاجات، دون اشتراط مطابقة المواصفات العالمية، وبما ادي الي وجود اثار سلبية علي قدرة تلك المنشأت علي منافسة السلع الاجنبية خاصة وان الحكومة اتبعت في هذا الوقت الحرج سياسة الدعم والحماية للمنتج المحلي
- فضلا عما سبق فإن اقامة الصناعات العرافية علي اساس اعتمادها علي تجميع السلع الصناعية نصف المصنعة، قد اثر بشكل كبير علي قدرتها علي اشباع الحاجة المحلية ضمن تلك الفترة بسبب ظروف الحصار، وعدم سماح الامم المتحدة لاستيراد مختلف الا السلع المصرح بها للاغراض الانسانية((٢)

استكمال ملف التعويضات مع دولة الكويت ، المصد ر : موقع اخبار الامم المتحدة ومنها " شحن مواد انسانية للعراق بنحو مليون دولار تحت برنامج النفط مقابل الغذاء " عام ٢٠٠٣ www.news.un.org، وانظر ايضا / موقع منظمة الفاو ، المؤتمر العام – الدورة الثانية والثلاثون ، ٢٠٠٣ ، تقري المراجع الخارجي عن الكشوفات المالية لمنظمة الاغذية والزراعة عن الفترة المالية ا يناير / كانون الثاني ٢٠٠٠ حتى ٣١ ديسمبر / كانون الاول ٢٠٠١ " تنفيذ النفط مقابل الغذاء ، www.fao.org

(١) انظر قانون الموازنة العامة الاتحادية لجمهورية العراق للسنة المالية ٢٠١٩

(٢) لمزيد من التفاصيل / انظر مجلة جامعة كربلاء العلمية – المجلد السابع – العدد الاول / انساني / ٢٠٠٩

- أدت هذه العوامل الي عدم سعي المنشات العامة الي استخدام الاساليب العلمية والتطورات التكنولوجيا الحديثة في المجال الصناعي والخدمي، حيث لم تتعد المبالغ المخصصة للانفاق علي البحث والتطوير، وبلغ متوسطها مائة وخمسين الف دينار عام ١٩٨٩، ففي عام ١٩٩٦ انفق العراق ما يقارب ٠.٠٣ % من ناتجه المحلي الاجمالي علي جانب البحث والتطوير مقابل (٢.٧) % ، (٣.٨)% انفقتها الولايات المتحدة الامريكية، اليابان علي التوالي علي هذا الجانب . [١]
- في الوقت ذاته كانت الاسعار تسجل ارتفاعات ملحوظة وبالتالي فان القوة الشرائية للدينار العراقي كانت في انخفاض مستمر ووصلت الارقام القياسية للاسعار ارتفاعاتها المستمرة، حتى وصلت الي مستويات عالية جدا نهاية عام ٢٠٠٦ مقارنة بالسنوات التى سبقتها وفقا للجدول رقم (١) الاتي :

جدول رقم (١) الارتفاع النسبي في الارقام القياسية لاسعار المستهلك في العراق

السنة	الرقم القياسي	النسبة %
١٩٩٥	٢٦٧٢.٩	-
٢٠٠٠	٣٧٤٣.٥	٤ %
٢٠٠٦	١٧٨١٩.٧	%٢٢٢.٦

المصدر : الجهاز المركزى للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، المجموعة الاحصائية السنوية (٢٠٠٥- ٢٠٠٦)

ثانيا : تعويضات حرب الكويت

الزم قرار مجلس الامن رقم ١٤٨٣ لسنة ٢٠٠٣ العراق بان تدفع لدولة الكويت مايبلغ قدره ٥% من اجمالي عائدات صادرات النفط الخام المصدر الي الكويت كتعويضات عن الحرب وتم ادراج هذا المبلغ ضمن حساب مصروفات اخري ،كما موضح من الجدول رقم (٢).

[١] موقع البنك الدولي ، بوابة المعلومات ، **www.data.albankaldawli.org** ، وفي ذات المعني دراسة "واقع البحث العلمي في الدول النامية مقارنة بالدول المتقدمة في توطين التكنولوجيا (الصين وماليزيا واليابان) أنموذجا ، خوشي عثمان عبد اللطيف ، مجلة كلية التربية الاساسية للعلوم التربوية والانسانية / جامعة بابل ، كانون اول /٢٠١٦ العدد ٣٠ ، ص ٢٠٠٥

جدول (٢) بيان قيمة مخصصات تعويض حرب الكويت عن عامي ٢٠٠٩ – ٢٠١٠ مليار دولار

المفردات	تخصيصات سنة ٢٠٠٩		تقديرات سنة ٢٠١٠		نسبة مئوية %	
	المصدقة	المنفحة	المقترحة	المتفق عليه	٤/١	٤/١
تعويضات حرب الكويت	٢١٥٣.٥	٢١٣٥.٥	٢٨٠٢.٥١٦	٢٨٠٢.٥١٦	٣٠.١	٣٠.١

المصدر وزارة المالية العراقية – دائرة الموازنة ٢٠١٠

هذا وقد سبق القرار اعلاه صدور قرار مجلس الامن رقم ٩٨٦ / ١٩٩٥ الذي يشتمل علي مذكرة التفاهم بشأن " النفط مقابل الغذاء " والتى وافق العراق في مايو ١٩٩٦ علي مضمونها، حيث ينص القرار علي بيع ما قيمته ٢ مليار دولار امريكي كل ستة اشهر يستقطع منها ٣٠% من العائدات النفطية العراقية لصندوق تعويضات خاص تم انشاؤه تحت اشراف مباشر من الامين العام للامم المتحدة، ويتم دفع التعويضات وفق الآلية التى تعتمدها لجنة التعويضات في الامم المتحدة (١) ، وعلي ان يتم استخدام المتبقي لشراء الدواء والغذاء للشعب العراقي، ولحق هذا عدة قرارات كان اهمها القرار رقم (١١٥٣) الصادر في ١٥ مارس ١٩٩٧ والذي قضي بزيادة المبيعات النفطية العراقية من ما قيمته ٢ مليار دولار الي ما قيمته ٥.٢٥٦ مليار دولار امريكي ، والقرار رقم ١١٥٣ في ١٩٩٨/١/٢٠، وهذا لم يكن يعني انخفاض في الاحجام المطلقة للتعويضات، ولكن زيادة حجم الصادرات النفطية وارتفاع أسعار النفط هما اللذان يشكلان العامل الحاسم في تقرير حجم المبالغ المودعة للصندوق وليس تلبية الحاجات الاساسية للمواطنين العراقيين والتى اثبتتها ذات التقارير الصادرة عن منظمات الامم المتحدة [٢]، وطبقا للقرارات المتوالية فقد تم تخفيض نسبة الاستقطاعات في العوائد النفطية المخصصة لصندوق التعويضات من ٣٠ % الي ٢٠% ثم ٥% (عام ٢٠٠٣ وفي اعقاب الاحتلال الامريكي) من اجمالي العائدات النفطية .

(١) لجنة تعويضات الامم المتحدة (UNITED NATION COMPENSATION (uncc COMMISSIon يمكن مراجعتها علي www.news.un.org

(٢) الامم المتحدة – حقوق الانسان ، مكتب المفوض السامي – المفوضية السامية للامم المتحدة لحقوق الانسان العراقي www.ohchr.org

هذا وقد صدر المرسوم رقم ٦/ ١٩٩١ بدولة الكويت علي " انشاء هيئة عامة ذات شخصية معنوية مستقلة تلحق بمجلس الوزراء وتسمي الهيئة العامة لتقدير التعويضات عن خسائر العدوان العراقي، وتتولي الهيئة دون غيرها مهمة حصر الاضرار وتقدير الخسائر للمتضريين نتيجة الاعمال التى وقعت في الحادى عشر من محرم ١٤١٠ هجريا الموافق الثاني من آب اغسطس ١٩٩٠ حتى الحادى عشر من شعبان ١٤١١هجريا الموافق السادس والعشرون من فبراير ١٩٩١ وتسمى paac[١].

هذا وقد استنانفت العراق استكمال سداد التعويضات الموجهة الي الكويت عقب توقفها عام ٢٠١٤ لتداعيات الحرب علي التنظيمات الارهابية في العراق في ذلك الحين [٢]

[١] صندوق النقد الدولي ، دراسات استقصائية للاوضاع الاقتصادية والمالية العامة ، آفاق الاقتصاد العالمي ، " التحديات امام النمو المطرد اكتوبر "٢٠١٨ " ص ٤

(٢) اخبار الامم المتحدة ، www.news.un.org

الفرع الثاني
عجز الموازنة العامة العراقية وتداعياته في ضوء الحصار الاقتصادي

اولا : تطورالموازنة العامة العراقية بدستور ٢٠٠٥

إن أول موازنة عامة عراقية تقديرية للمصروفات والإيرادات ظهرت في سنة ١٩٢١ مع تشكيل أول حكومة عراقية، وقد أعدت هذه الموازنة وفق المبادئ الأساسية لتنظيم الموازنة التقليدية، وذلك أستنادا إلي قانون أصول المحاسبات العثماني الصادر سنة ١٩٠١١ والتعليمات التى اصدرتها سلطة الإنتداب البريطاني والحكومة العراقية المؤقتة، وقد تضمن دستور البلاد الذي أعلن أنذاك حق البرلمان في مناقشة الموازنة والمصادقة عليها كما جاء في نص المادة (١٠٠) من القانون الأساسي بما يأتي " يجب أن يعرض وزير المالية علي مجلس النواب أولاً جميع اللوائح القانونية، وكذلك قانون الميزانية وجميع اللوائح الخاصة بالقروض التى تنفذها الحكومة، وفي عام ١٩٢٤، عند صدور نظام السلطة في الامور المالية المرقم ٧١٥ أصبحت الأمور المتعلقة بتنظيم الموازنة وتنفيذها مستمدة من هذا النظام، وفي عام ١٩٢٥ عند صدور الدستور نص في الباب السادس منه علي الأمور المالية والقواعد المنظمة للموازنة ووجوب إقرارها من قبل البرلمان وتحديد أسلوب المراقبة عليها، وفي عام ١٩٤٠، صدر قانون اصول المحاسبات العامة رقم ٢٨ المعدل لتنظيم العمل المحاسبي الحكومي في العراق وإعداد الموازنة، حيث نصت المادة الثالثة من القانون المذكور " علي الوزارات والدوائر أن تحضر تخمينات المصروفات والإيرادات المختصة بها وتودعها لدى وزارة المالية قبل نهاية شهر تموز من كل سنة، وعلي وزير المالية بعد تدقيقها وأجراء التعديلات التي يراها ضرورية بالنظر إلي الوضع المالي للخزينة أن يوافق علي تحضير ميزانية الدولة العامة وتقديمها إلي مجلس الوزراء لإتخاذ ما يلزم تشريعها (م ٢٨)

وفي عام ١٩٨٥، صدر قانون الموازنة الوحدة بالعدد ١٠٧ لسنة ١٩٨٥ لتنظيم إعداد الموازنة العراقية وتحديد الوحدات المشمولة بها ، وجاء الدستور العراقي الجديد عام ٢٠٠٥ بالفقرة الثالثة من المادة ١٠٧ علي أنه "من إختصاص السلطات الإتحادية : رسم السياسة المالية والكمركية، وإصدار العملة، وتنظيم السياسة التجارية عبر حدود الأقاليم والمحافظات في العراق، ووضع الموازنة العامة للدولة، ورسم السياسة النقدية وإنشاء البنك المركزي، وإداراته " ونص في الفقرة الرابعة من المادة (٧٧) الخاصة بصلاحيات مجلس الوزراء علي أن من صلاحية مجلس االوزراء " أعداد مشروع الموازنة العامة والحساب الختامي وخطط التنمية "

ويستنتج من ذلك بأن الإعداد للمشروع مستمر من قبل مجلس الوزراء ويعرض علي السلطة الإتحادية حسب ماورد بالتخويل الوارد بالدستور العراقي الجديد (دستور جمهورية العراق ٢٠٠٥) [١]

من المعلوم ان الإقتصاد العراقي واجه العديد من المتغيرات السياسية والامنية والتشريعية والتى كانت لها انعكاسات عديدة علي الواقع الإقتصادي، كما انه عند الاسراع في محاولات تنفيذ خطط إعادة إعمار العراق، يجب أن تراعي الخطة الأمنية العراقية والامريكية وتكلفتها، وما قد يترتب عليها من زيادة الانفاق العام، وتذبذب وعدم استقرار اسعار النفط، نتيجة الاعتبارات السياسية وتأثير الأزمات المالية وهو ما يعني تراجع في الإيرادات في الوقت الذي تتزايد النفقات لاسباب حتمية الزيادة السكانية او التطلعات الشعبوية الحضارية وغيرها من الاسباب المؤدية للزيادة الحقيقية او الظاهرية للنفقات العامة، وتشير التقارير الدولية الى ان ارتفاع اسعار الطاقة ينعكس علي زيادة معدلات التضخم الكلي وذلك بالنسبة للدول المتقدمة واقتصادات الاسواق الصاعدة، والنامية، والتى تحاول تشديد اوضاع السياسة النقدية لكبح جماح التضخم واثاره السلبية .

ثانيا : المصادر الايرادية بالموازنة العراقية [٢]

١ـ الصادرات النفطية

بدأ انتاج النفط بالعراق عام ١٩٢٧، وهو احد مؤسسي منظمة اوبك يمتلك العراق ثاني احتياطى نفطي في العالم بعد المملكة العربية السعودية، ويبلغ حجم الاحتياطي العراقي من النفط الخام يصل (١١٢.٥) مليار برميل، اي ما يعادل (١١%) من اجمالي الاحتياطى العالمي ، كما يتمتع العراق بطاقات نفطية هائلة، فمن اصل حقوله النفطية الاربعة والسبعين المكتشفة والمقيمة، لم يستغل منها سوى ١٥ حقلا، هذا فضلا عن انه يمتلك مساحات غير مكتشفة وبالاخص في صحراءه الغربية ، وبذلك ، بما يعني ان غالبية النفط موجود بالمنطقة اليابسة وهو ما يعد معه اكثر النفوط تكلفة في

---

(١) دراسة بعنوان "الموازنة الفيدرالية للعراق – الاتجاهات ومعدلات النموللانفاق والايرادات الفترة من ٢٠٠٤ – ٢٠٠٧ " محمد خالد المهايني ، حسن عبد الكريم سلوم ، مجلة الادارة والاقتصاد ، العدد الثامن والستون ٢٠٠٨ ، ص ٣

(٢) مجلة قضايا سياسية تصدر عن كلية العلوم السياسية – العدد ٢٧- ٢٨ السنة ٢٠١٢ جامعة النهرين – وزارة التعليم العالي والبحث العلمي – issssn2070- 9250 - اثر المتغيرات الاقليمية علي الاوضاع الداخلية العراقية (ايران – سوريا) انموذجا – هشام خضير مطلك ، ص ٢٣٨ – ٢٣٩

الاستخراج، فان العراق دولة ريعية [١]، وقد تعرضت للازمات السياسية والامنية (الحروب والارهاب) علي مر العقود الماضية [٢]، مما ادي الي تذبذب الانتاج طيلة العقود الماضية هذا من ناحية، وضعف الانتاج لضعف عملية إدخال التكنولوجيا من ناحية اخري، مما ادي الي انخفاض قدرته الانتاجية والتصديرية مقارنة بطاقاته الفعلية [٣]

ومن ناحية اخري فان الآفاق المتوقعة لأسعار النفط محاطة بدرجة كبيرة من عدم اليقين، وتوجع في معظمها لعوامل متعلقة بالعرض المرتبط بالتوترات الجغرافية والسياسية، وكذلك تزايد انتاج النفط الصخري في الولايات المتحدة عن عام ٢٠١٧، وقد شهد ذات العام ارتفاع اسعار النفط منذ انخفاضها في حزيران ٢٠١٤، حيث تجاوزت الاسعار ٦٥ دولارا للبرميل في يناير ٢٠١٧ ثم ٧٦ دولارا للبرميل في يونيو ٢٠١٨، بدعم من تحسن مؤشرات النمو الاقتصادى عالميا ، ومن توقعات نمو اجمالي الناتج المحلي النفطي في عام ٢٠١٩ هو خفض هذه التوقعات في معظم دول مجلس التعاون الخليجي والعراق ويرجع ذلك الي انخفاض انتاج النفط تماشيا مع تمديد العمل باتفاق "اوبك +" [٤] . ومن جانب اخر فان ارتفاع الاسعار يعكس انهيار مستويات الانتاج في فنزويلا، والانقطاعات غير المتوقعة في كندا وليبيا، والتراجع في الصادرات الايرانية عقب فرض العقوبات الامريكية .

ويلعب النفط دورا محوريا في تنمية الاقتصاد العراقي من مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي بما لا يقل عن (٦٠) % بالاسعار الثابتة لعام ٢٠١٥ ومايقارب (٦٢) % لعام ٢٠١٦، اما الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية لعام ٢٠١٥ فقد بلغت نسبة القطاع النفطي ما يقارب ٣٢% و ٢٩% لعام ٢٠١٦، وكذلك مايزيد عن ٩٠% من العائدات المالية [٥] .

---

(١)للمزيد من التفاصيل / ليلي فوزي احمد ، دعم الصناعات كثيفة الطاقة وأثره علي الحصيلة الضريبية بالدول النامية ، دراسة تطبيقية مقارنة ، الناشر المركز العربي للدراسات والبحوث العلمية ، القاهرة ، ٢٠١٨ ص ٧

(٢) عبد الخالق عبدالله ، الولايات المتحدة ومعضلة الامن في الخليج العربي ، مجلة المستقبل العربي ، العدد ، (٢٩٩) بيروت مركز دراسات الوحدة العربية ، ٢٠٠٤/١ ص ١٩

(٣) وزارة المالية ، العراق - تقريردائرة الموازنة ٢٠٠٩ ، ص ٥

(٤) دراسات استقصائية للاوضاع الاقتصادية والمالية العالمية – افاق الاقتصاد الاقليمى – " مستجدات منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا وافغانستان وباكستان " – ادارة الشرق الاوسط وسيا الوسطى ، مايو ٢٠١٨ مرجع سابق ص ٢

(٥) احصاء الجهاز المركزى للاحصاء التابع لوزارة التخطيط عن عام ٢٠١٧ www.cosit.gov.iq ، وزارة النفط العراقية www.oil.gov.iq

جدول رقم (٣) صادرات النفط الخام في العراق للمدة (٢٠٠٣- ٢٠٠٨)

السنة	المعدل اليومي لتصدير النفط (مليون برميل)
٢٠٠٣	(١)
٢٠٠٤	١.٥
٢٠٠٥	١.٤
٢٠٠٦	١.٥
٢٠٠٧	١.٦
٢٠٠٨	١.٧

المصدر : وزارة المالية العراق – دائرة الموازنة

ويلاحظ من الجدول رقم (٣) بأن مستويات تصدير النفط الخام قد اتسمت بالإنخفاض او الارتفاع الطفيف إذا ما قورنت بحجم الاحتياطي المؤكد

جدول رقم(٤) الايرادات النفطية نسبة الي الموازنة العامة

السنة	الايراد النفطي (مليون دينار)	نسبتها الي الموازنة العامة
٢٠٠٣	١٥.٧٢٨.٣٨٧	٩٨.٤
٢٠٠٤	٣٢.٥٩٣.٠١١	٩٨.٨
٢٠٠٥	٣٩.٤٤٨.٥١٤	٩٧.٦
٢٠٠٦	٤٦.٨٧٣.٢٥٣	٩٥.٢
٢٠٠٧	٤٩.٥٥٧.٢٨٣	٩٥.٢
٢٠٠٨	٧٧.٨٧٤.٥٨٩	٩٧.٠٤

المصدر، وزارة المالية، دائرة الموازنة – العراق

الواضح من الجدول السابق رقم (٤) أن حصيلة الايرادات النفطية ارتفعت عام ٢٠٠٨، بعدما سجلت انخفاضات اعوام ٢٠٠٦، ٢٠٠٧، ومما يعني ضرورة مواصلة الجهود التنموية في ذلك القطاع .

ويلاحظ من الجدول السابق أن مستويات تصدير النفط الخام قد اتسمت بالإنخفاض إذا ما قورنت بحجم الاحتياطي المؤكد، ويشير الجدول التالي الي نسبة الايرادات النفطية الي الموازنة العامة عن الفترة ٢٠٠٣- ٢٠٠٥

جدول رقم (٥) المساهمة النسبية في الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة للقطاع النفطي وبقية القطاعات الاخري لعامي (٢٠١٦- ٢٠١٧)

	٢٠١٦	٢٠١٧
نسبة المساهمة للقطاع النفطي في الناتج المحلي الاجمالي %	٦٠.٤	٦١.٥
نسبة المساهمة للقطاع النفطى في الناتج المحلي الاجمالي %	٣٩.٦	٣٨.٥
المجموع	١٠٠.٠	١٠٠.٠

المصدر / وزارة التخطيط - الجهاز المركزى للمحاسبات – العراق

٢ - الايرادات الضرائبية بالعراق

يقوم النظام الضريبي في العراق علي الجمع بين نزام الضرائب المباشرة وغير المباشرة، وتشكل الضرائب غير المباشرة، بشكل عام، اكثر من ٨٠ %من مجموع الايرادات الضريبية ،في حين لاتشكل الضرائب المباشرة اكثر من ٢٠ %، ولايمكن وصفه بالحداثة إذ ان بداية التشريع الضريبي بالعراق يرجع الي تشريع ضريبة الدخل عام ١٩٢٧، الا ان امكانية الايرادات الضريبية علي الاسهام وبشكل فاعل في الموازنة العامة ظل بعيداً عن امكانية تحقيق التقارب بين مساهمة الايرادات الضريبية النفطية [١].

[١] طاهر موسي عبد ، زهير جواد الفتال ، اقتصاديات المالية العامة – كتاب منهجي للصفوف الثالثة في كليات الادارة والاقتصاد ، مطبعة جامعة بغدا ١٩٨٥ ، ص ١٦٦

جدول رقم (٦) الايرادات الضريبية نسبة الي الموازنة العامة

السنة	الايرادات الضريبية (مليون دينار)	نسبتها الي الموازنة العامة
٢٠٠٣	٣٢.٣٤٨	٠.٢
٢٠٠٤	٢٠٩.٨٢٠	٠.٦
٢٠٠٥	٦٤٧.٣٥٥	١.٦
٢٠٠٦	٧٨١.٠٢٩	١.٦
٢٠٠٧	١.٢٢٨.٣٣٦	٢.٤
٢٠٠٨	٩٨٥.٨٣٧	١.٢

المصدر، وزارة المالية، دائرة المحاسبة

والنتيجة التى يمكن الخروج بها من بيانات هذا الجدول رقم (٦) هي ان نسب اسهام الايرادات الضريبية لم تزد عن ٢% في احسن حالاتها الي مجموع الايرادات العامة ويرجع ذلك الي :

- استئناف تصدير العراق للنفط الخام عام ٢٠٠٣ وبمعدل طبيعي بعد ان كانت عملية تصدير النفط تقتصر علي تغطية الاحتياجات بموجب قرار مجلس الامن رقم ٩٨٦ في ١٩٩٥ النفط مقابل الغذاء والمتضمن برنامج بتصدير جزء محدد من نفطه، ليستفيد من عائداته في شراء الاحتياجات الإنسانية لشعبه، تحت إشراف الأمم المتحدة.
- ضعف الرقابة وانتشار التهرب الضريبي، وعدم دقة حصر المكلفيين، والاعتماد علي المظاهر الخارجية لتقدير مقدرة المكلف .
- التعديلات الضريبية التى منحت المكلف المزيد من الاعفاءات الضريبية [١]

السياسة المالية بالعراق شهدت فترة ما بعد ٢٠٠٣ صدور القانون الجديد للبنك المركزي العراقي والذي كرس إستقلالية البنك المركزي في ادارة السياسة النقدية، وكان من ابرز ملامح تلك الاستقلالية قرار البنك المتعلق بالتوقف عن طبع النقود لتمويل العجز في الموازنة العامة واذ لجأت الحكومة الي استخدام الاسلوب البديل، وهو التمويل بالدين، والاداة الائتمانية المستخدمة في ذلك هي اصدار السندات او

[١] وزارة المالية العراقية ، الدائرة الاقتصادية – سبل تنمية مصادر الايرادات في العراق ٢٠٠٩ ، ص١١

اذونات الخزينة، او الاقتراض الخارجي والاضرار المترتبة عليه، وعزوف القطاع الخاص عن الاستدانة من المصارف التجارية لدخول القطاع الحكومي كمنافس [١].

٣ ـ المقومات الصناعية بالعراق

لم يكن لدى العراق اي معوقات لإنشاء قاعدة انتاجية وطنية فعالة في خدمة الاقتصاد الداخلي، وذلك لتوفر المقومات العديدة ومنها الطاقة، والايدى العاملة والقوانين التشريعية اللازمة لوضع اطار قانوني للعملية التصنيعية ومنها قانون تأسيس المؤسسة العامة للمشاريع الصناعية رقم ٧٩ لسنة ١٩٨٢ [٢].

لقد كان الهدف الرئيسي لاستراتيجية التنمية الدولية للثمانينات، كما سبق تحديدها في قرار الجمعية العامة المرقم ٣٣/ ١٩٣، من خلال الاسراع بمعدلات التصنيع في الاقطار النامية بهدف تحقيق الهدف المحدد في اعلان ليما الصادر عن الامم المتحدة عام ١٩٧٥ [٣] اي لجعل حصة الاقطار النامية من الانتاج الصناعي العالمي عند نسبة ٢٥ %علي الاقل عام٢٠٠٠، مقرونا بنمو صناعي موزع بين الاقطار النامية كلما امكن ذلك، وفي الاجتماعات الاقليمية التى سبقت المؤتمر العام الثاني لليونيدو[٤] الذي عقد في ليما ١٩٧٥، كانت قد حددت اهداف نسب النمو الاقليمية في الانتاج الصناعي العالمي علي النحو التالي " اميركا اللاتينية نسبة نمو ١٣.٥%، افريقيا نسبة نمو ٢%، اسيا والباسيفك نسبة نمو ١٠% للاقطار الاسيوية النامية باستثناء غربي اسيا .

ويذكر انه في عام ١٩٧٥ قدرت النسب الاقليمية المتحققة ب ٤.٨٥ % لامريكا اللاتينية، ٠.٨% لافريقيا، ٢.٥% جنوب وشرق اسيا، ٠.٥ لغربي اسيا، وبصفة اجمالية ٨.٦% للاقطار النامية .

ويمكن اعتبار هدف ليما بانه التعبير الطموح عن المطالب الرئيسية الهادفة لتقليل الفجوة بين الاقطار المتقدمة والنامية والاسراع بالنمو السريع للعملية التصنيعية ، ولم

---

(١) دراسة بعنوان " اداء السياسة المالية في العراق بعد عام ٢٠٠٣ " ، همسة قصي عبداللطيف ، عمر عدنان خماس ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامهة ، العدد الثاني والخمسون ٢٠١٧ ص ١١

(٢) انظر / باسم محمد صالح – القانون التجاري – القسم الاول النظرية العامة ، العاتك لصناعة الكتب بيروت ، المكتبة القانونية بغداد بدون سنة نشر ص ٣٧٣

(٣) يذكر ان اعلان ليما الذي اعتمد في الدورة الخامسة عشر لمؤتمر اليونيدو العام في ٢٠١٣ ، يتضمن تعزيز وتسريع التنمية الصناعية الشاملة والمستدامة (ISID) في البلدان النامية ويتم التعرف علي ISID كمنهج متكامل لجميع الركائز الثلاث للتنمية المستدامة من خلال برنامج اعتمدت مؤخرا ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة ، وما يتصل بذلك من الاهداف الانمائية المستدامة وهي : البنية التحتية المرنة ، تعزيز التصنيع الشامل ، تشجيع الابتكار www.unido.org.

(٤) اليونيدو : هى وكالة متخصصة تابعة للامم المتحدة تهدف لتعزيز التنمية الصناعية والحد من الفقر والعولمة الشاملة والاستدامة البيئية www.unido.org

يتعرض للحلول الفعلية للمشكلات التصنيعية التى قد تواجه الدول النامية في العمليات التصنيعية مثل كيفية نقل المصادر المالية والتجارية والتكنولوجية الي الاقطار النامية، فضلا علي ذلك ضرورات تحقيق التداخل والتكامل مع باقي القطاعات لتحقيق النمو التصنيعي السريع [1].

جدول رقم (٧) الفائض او العجز بالموازنة العامة تريليون دينار عراقي

السنة	الفائض/ العجز
يناير ٢٠٠٦	١٨ تريليون دينار
يناير ٢٠١٠	٢ تريليون دينار
يناير ٢٠١٣	١٨ تريليون دينار
يناير ٢٠١٤	١٤ تريليون دينار
ناير ٢٠١٥	٢٤ تريليون دينار
يناير ٢٠١٦	٢٤ تريليون دينار
يناير ٢٠١٧	٢٥ تريليون دينار
يناير ٢٠١٨	٢٠ تريليون دينار
يناير ٢٠١٩	٢٧ تريليون دينار

المصدر، البنك المركزي العراقي www.cbi.iq

يتضح من الجدول رقم (٧) ارتفاع متوالي لعجز الموازنة العامة مما يشير الي سوء ادارة الاقتصاد العراقي، وفرض ضرورات التنوع الاقتصادي الايرادي

١- الموارد الطبيعية والمعادن

اضافة الي النفط فإن العراق يمتلك احتياطات كبيرة من الموارد الطبيعية الاخري كالغاز الطبيعي، حيث بلغت احتياطات الغاز المثبتة (١٣٠.٩) تريليون قدم مكعب، واحتياطات الغاز المحتملة (٣١) تريليون قدم مكعب، كما يتلك العراق امكانيات

(١) مجلة النفط والتنمية ، مجلة تعني بشؤون النفط والتنمية في الوطن العربي والعالم ، السنة السادسة ، عدد مزدوج ١١,١٢ اب ، ايلول ١٩٨١ ص ٦٢

وخبرات تنافسية في مجال الصناعات المرتبطة بالكبريت الي جانبالانتاج الواسع للاسمدة النتروجينية، والفوسفات فضلا عن الاحتياطيات من السليكات [١].

٢- الزراعة

تمتلك العراق امكانيات زراعية يعكسها توافر مساحات شاسعة من الارض الزراعية، وهذا يعود الي ان الاراضي القابلة للاستغلال الزراعي يزيد عن (٤٨) مليون دونم، لم يستغل منها سوي (١٢.٣) مليون دونم ، وذلك في اطار ان العراق به نهرين هما دجلة والفرات .

٣- التجارة

تعتبر محفزة للصادرات ومشجعة للإستثمارات الموجهة للتصدير وتعمل علي إزالة القيود التى تقف امام التجارة الدولية كالتعريفة الكمركية المرنة، وقلة الإجراءات الإدارية، مما تنعكس بشكل ايجابي علي الاستثمار والعملية التنموية . جدول رقم (٨)

جدول رقم (٨) مؤشرات التجارة الخارجية خلال عامي ٢٠١٣، ٢١٠٤

	٢٠١٣	النسبة الي الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية	٢٠١٤	النسبة الي الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية
التجارة الخارجية	١٧٣٨٧٠.٤	%٦٤.١	١٥٩٩٢٦.٢	%٦١.٤
الصادرات	١٠٤٦٦٩.٥	%٣٨.٦	٩٧٩٢١.٨	%٣٧.٦
الاستيرادات	٦٩٢٠٠.٩	%٢٥.٥	٦٢٠٠٤.٤	%٢٣.٨
الناتج المحلي الاجمالي	٢٧١٠٩١.٨			

المصدر / الجهاز المركزي للاحصاء (عن وزارة التجارة، العراق) المؤشرات الرئيسية www.cosit.gov.iq

(١) انظر / الجهاز المركزى للاحصاء ، وزارة التخطيط ، المؤشرات الرئيسية ، وموقع بيانات جمهورية العراق الخاص بالجهاز المركزى للاحصاء ، وانظر كذلك دليل المستثمر في العراق ٢٠١٧ ، مرجع سابق ص ٦

ثالثا : عجز الموازنة نسبة للايرادات العامة والناتج المحلي الاجمالي

جدول رقم (٩) مقدار العجز بالموازنة العامة ونسبته الي الانفاق والايراد العام والناتج المحلي الاجمالي في العراق للمدة (٢٠٠٣-٢٠٠٧)

	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧
عجز الموازنة العامة (مليار دينار)	٤٦٣٦.٢	١١٩٣٥.٢	٧٠٢٢.٥	٥٥٧٠.٩	٩٦٦٢.٩
نسبة عجز الموازنة الي اجمالي النفقات العامة	٥٠.٢	٣٥.٤	١٩.٥	١٠.٩	١٨.٦
نسبة عجز الموازنة العامة الي الايرادات العامة	١٠٠	٥٤.٩	٢٤.٢	١٢.٢	٢١.٤
نسبة عجز الموازنة العامة الي اجمالي الناتج المحلي	٢٢.٥	٣٢.٢	١٣.١	٦.٩	١٠.٢

المصدر : وزارة التخطيط، خطة التنمية الوطنية، الجهاز المركزي للاحصاء للسنوات من ٢٠٠٣/٢٠٠٧

جدول رقم (١٠) مقدار العجز بالموازنة العامة ونسبته الي الانفاق والايراد العام والناتج المحلي الاجمالي في العراق للمدة (٢٠٠٨-٢٠١٢)

	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢
عجز الموازنة العامة (مليار دينار)	٩٠٨٦.٨	١٨٧٥٧.٣	٢٢٩٢٢١.١	١٥٧٢٧.٩	١٤٧٦٨
نسبة عجز الموازنة الي اجمالي النفقات العامة	١٥.١	٢٧.١	٢٧	١٦.٢	١٢.٦
نسبة عجز الموازنة العامة الي الايرادات العامة	١٥.٧	٣٧.٢	٣٧.١	١٩.٤	١٤.٤
نسبة عجز الموازنة العامة الي اجمالي الناتج المحلي	٥.٨	١٦.١	٢٤.١	١٢.٣	١٠.٦

المصدر : وزارة التخطيط، خطة التنمية الوطنية، الجهاز المركزي للاحصاء للسنوات من ٢٠٠٨/٢٠١٢

ويلاحظ من ان حجم الايرادات العامة في تطور اثناء المدة محل البحث، حيث بلغت عام ٢٠٠٣ مبلغ ٤٥٩٦ مليار دينار، وارتفعت عام ٢٠٠٥ لتبلغ ٢٨.٩٥٩ مليار دينار بعد عودة العراق للسوق النفطية الدولية الا انه بتحليل الجدوليين اعلاه وجود العجز في السنين مدار البحث، وهذا العجز في الغالب الاعم متزايد، ولو تمت مقارنة هذه النسب بنسبة ٣% التي اقرها الاتحاد الاوربي كحد اقصي لعجز الموازنة المسموح به، فسيتضح تجاوزها لهذا الحد مما يعني ان العجز هيكلي مستمر لسنوات عدة وله الكثير من الاثار السلبية علي الاقتصاد العراقي خاصة زيادة الطلب الفعال وما يولده من ضغوط تضخمية تنعكس المستوى العام للاسعار (ولا شك في ان ذلك يعتمد علي طريقة التمويل) [١].

رابعا : التعارض بين تسديد الديون والتنمية

ان مبدأ الوفاء بالديون الخارجية ينطوي علي نتائج تتعارض مع اعتبارات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان النامية المدينة، فقد وجدت هذه البلدان نفسها في السنوات الاخيرة ان عليها التضحية بالاعتبارات المذكورة اذا ارادت ان تلتزم بالوفاء بديونها الخارجية، وبخلاف ذك فانها ستجد نفسها عاجزة تماما عن الوفاء بهذه الديون، وتحديدا في ضوء السياسات الاقتصادية القائمة التى أدت إلي عدم التناسب في توزيع الدخول حيث يذهب معظمها لأصحاب الثروات الذين يستخدمونها إما في الاستهلاك أو العمل على تهريبها للخارج[٢]، ومما يؤدي لزيادة حدة التفاوت في توزيع الدخول وهذا ينعكس سلبا على الأجور والدخل القومي الحقيقي[٣].

وقد برز هذا التعارض واضحا بصورة حادة في دول امريكا اللاتينية وغيرها من البلدان النامية الاخري المثقلة بالديون الخارجية ، وكانت مشكلة الاختيار بين تسديد الديون الخارجية علي حساب التنمية الاقتصادية والاجتماعية او بالعكس قد اخذت طابعا حادا في صيف ١٩٨٢ عندما اعلنت المكسيك عجزها عن القيام بخدمة ديونها

---

[١] عجز الموازنة العامة ورؤي وسياسات معالجته مع اشارة للعراق المدة ٢٠٠٣، ٢٠١٢ ، سالم عبد الحسين سالم ، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية ، المجلد ١٨ ، العدد ٦٨ ، ص ٣٠٨

(٢).مطانيو سحبيب : التنمية الاقتصادية، جامعة دمشق/ دمشق، ١٩٨٢، ص٥٨.

(٣) على سبيل المثال هبطت الدخل القومي في شيلي بنسبة ١٩% في عام ١٩٨٢ وانخفضت الأجور الحقيقية بنسبة ٣%، كما انخفضت الأجور الحقيقية في المكسيك بنسبة ٢٨% من عام ١٩٨١ وحتى عام ١٩٨٣، وفي البرازيل انخفضت بنسبة ٢٣% تقريبا فيما بين ١٩٨٩ والنصف الأول من عام ١٩٨٥.راجع في ذلك تقرير التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، يونيو ١٩٨٧.

الخارجية، ومما احدث هزة عنيفة في الدوائر المالية، وازاء هذا الخطر الداهم ساهم صندوق النقد الدولي الي العمل لتطويق الازمة في مهدها، فقام بدور قيادى انتهي بالاتفاق مع جميع الاطراف المعنية علي ما يسمي ب" ربطة الانقاذ" وتتكون من مجموعة عناصر اهمها القيام بتطبيق سياسات تصحيحية لعلاج اختلالاتها الخارجية، وقيام صندوق النقد الدولي بتقديم قرض كبير من موارده، وقبول المصارف التجارية بجدولة مستحقاتها خلال فترة معينة مع تقديم قروض جديدة للدولة المدينة المعنية، الا انه مفعول هذه الاجراءات كان قصير الاجل، حيث ما لبثت ازمة الديون الخارجية ان تفاقمت من جديد من جراء السياسات التصحيحية التى يشترطها صندوق النقد الدولي وذلك لاقترانها بانكماش شديد في الاوضاع الاقتصادية بالبلاد، رغم ان الهدف من انشائه كان ايجاد نقد دول لاغراض التداول والتعامل الدولي بنطاق واسع، واريد منها تخفيف الارتباك النقدى وتحقيق الاستقرار في المعاملات التى تعرضت لهبوط القيم النقدية وخاصة قبل سنة ١٩٣٠[١].

ويكون العبء الشديد علي الدول النامية هو التزامها تسديد اقساط الديون المقبلة التى لا تغطيها الحصيلة المتوقعة من المصادر الايرادية وعلي راسها الحصيلة الضريبية وضعف احتياطها المالي وانخفاض العائد الانتاجي ، وياتي دور التكتل والتكامل الدولي الاقتصادي لاصباغ مظاهر التعاون بين الدول المعنية في هذا الشان [٢]

خامسا : ظاهرة الفساد الادارى والمالي وعلاقتها بتزايد الاقتراض الخارجي

ونعني بها الانحراف الاخلاقي للمسؤولين في الحكومة والادارة وبما يؤدى للتنازل عن املاك الدولة من اجل مصالح شخصية، والتعريف المعتمد من مؤسسة البنك الدولي واعتمد في جميع الكتابات " استخدام الوظيفة العامة لتحقيق منافع خاصة او الاستغلال السيء للوظيفة العامة اي الرسمية من اجل تحقيق المصلحة الخاصة " ولقد اطلقت عليه التقارير الصادرة عن البنك الدولي " الفساد العدو الاول للشعب بالدول النامية "[٣]

لا يوجد محل للشك في ان الفساد الاداري والمالي بالدول النامية يفوق مثيله بالدول المتقدمة، حيث انه ليس ظاهرة عارضة في في الدول النامية، فقد اصبح جزءا لا يتجزا من نمط الحياة لدرجة اعتبار الرشوة احيانا اكرامية تضاف الي التكاليف

---

(١) مجلة النفط والتنمية ، مجلة تعني بشؤون النفط والتنمية في الوطن العربي والعالم ، العدد الاول – السنة الثانية عشر – كانون الثاني – شباط – ١٩٨٧ ص ٦٨، ٦٩

(٢) المصدر / محمد علي الجاسم ، القواعد الاساسية في الاقتصاد الدولي ، دار الجاحظ للطباعة والنشر – بغداد ١٩٧٦ ص ١٩٤ ، ص ٢١٦

(٣) المصدر / بيان صحفي صادر عن البنك الدولي بعنوان " الفساد العدو الاول للشعب بالدول النامية " ، واشنطن ١٩ ديسمبر / كانون الاول ٢٠١٣ الموقع الرسمس للبنك الدولي www.albankaldawli.org

المخصومة من الضرائب ، والمحسوبية واجب علي اصحاب المناصب تجاه ذويهم، وما زاد من تسهيل وزيادة انتشار ظاهرة الفساد الاداري والمالي هة بزوغ تطور جديد لهذه الظاهرة وهو الفساد المالي الالكتروني، حيث ادى عولمة شبكة الاتصال المعلوماتية الي تسهيلات غير عادية لعمليات التحويل الالكتروني للاموال الفاسدة ومما يؤدى لصعوبة التعرف والتتبع لمثل هذه الاموال في ذات الدولة او عبر الدول [١]

من واقع التقارير الدولية، يتفشي الفساد في كل مناحي الحياة في العراق، علي صعيد المدارس والجامعات ودور العبادة والدوائر الحكومية وجمعيات المجتمع المدني، ولقد عجل من الفساد ضغوطات نادي باريس والثالوث الرسمالي منظمة التجارة العالمية، صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، من ضرورة تخصيص الشركات الحكومية العراقية بسرعة كبيرة كشرط لإعادة جدولة ديون العراق، من اجل دفع العراق سريعا علي طريق اقتصاديات السوق وحجب الصلاحيات العديدة عن مؤسسات الدولة وترك المجال للقطاع الخاص ومما يفتح المجال ويخلق الشروط لاتساع ظاهرة الفساد [٢].

وتزداد الفجوة في بنية الاقتصاد العراقي بين التوسع في الانشطة المالية والتجارية والركود في مجال الانشطة الانتاجية والتصديرية، ومما اثر علي مستوى توزيع الدخول والثروات بين طبقات الشعب الواحد، وتكاد تكون ظاهرة الفساد لها وضع خاص بالعراق نظرا لما مرت به من ظروف سياسية وامنية متلاحقة وادت التى توتر الاوضاع وتباين الانظمة الحاكمة واختلاف مذاهبها وتوجهاتها الفكرية [٣]

---

(١) للمزيد من التفاصيل / سالم محمد عبود ، ظاهرة االفساد الادارى والمالي ، دراسة في اشكالية الاصلاح الاداري والتنمية ، الناشر المكتبة الوطنية ، بغداد ٢٠٠٨ ص ١٤٣، ١٥٠

[٢] الفساد الادارى والمالي بمصر : من الملاحظ تاخر صدور قانون مكافحة غسيل الاموال في مصر حتى عام ٢٠٠٢ والصادر برقم ٨٠ لسنة ٢٠٠٢ ولائحته التنفيذية رقم ٩٥١ لسنة ٢٠٠٣ والمعدلة اخيرا بالقرار رقم ١٥٦٩ لسنة ٢٠١٦ ، ويرجع ذلك للضغوط التى تعرض لها هذا البلد في وضع مثل ذلك القانون ، والمقامة التى واجهها هذا التشريع محليا من قبل المتضررين من صدور مثل ذلك القانون مثال شركات التامين ، ومكاتب تبديل العملة وبعض المصارف ، ولدرجة ادعاء البعض ان مثل هذا التشريع قد يمثل تهديد خطير للاستثمار الاجنبي المباشر في مصر

(٣) انظر المرجع السابق ص ١٦٧ ، ١٦٨

المطلب الثالث
مكانة العراق النفطية الدولية (انتاجاً واحتياطياً وإستهلاكاً)

يمثل الاحتياطى حجم الزيت الخام القابل للانتاج من المخزون البترولي المكتشف بباطن الارض بدرجة عالية من التاكد فى ظل الامكانيات والموارد المتاحة فى وقت معين طبقا لأسس علمية ومعايير اقتصادية مقاسا بوحدات كمية [1].

[1] يرجع السبب الرئيسى وراء الاهتمام فى تكوين الاحتياطى النفطى وخاصة فى الدول المستهلكة الى عام ١٩٧٣ ، بعد ان تعرضت الدول الغربية وعلى راسها لولايات المتحدة الامريكية الى صدمة النفط والتقلب فى الامدادات ، نتيجة تضامن الدول العربية المنتجة للنفط مع مصر وسوريا فى حربها ضد اسرائيل وبناءا عليه سن الكونجرس الامريكى عام ١٩٧٥ تشريعا يلزم الحكومة الفيدرالية بانشاء مواقع لتخزين كميات من الفحم كافية لتامين الطلب عليه فى حالة تعرض الامدادات لاي نوع من المخاطر الحادة ، كما تقوم الشركات العاملة فى مجال الطاقة بذات الامر ، انظر / رمضان محمد مقلد ، واخرون اقتصاديات البيئة والموارد ٢٠٠٢ ، مرجع سابق

الفرع الاول
خاصية النفاد الهرمى للإحتياطى النفطى

اولا: مفهوم ذروة النفط

قبل التطرق الى تعريف الاحتياطى النفطى يجب ان ندرك انه وفقاً لخاصية الاستغلال الهرمى ونفاد الاحتياطى (المبادئ الأولية لنظرية الموارد الناضبة) فإن عملية الانتاج تبدأ باستغلال قمة الهرم التى تعنى افضل التكوينات وارخصها ثم تتدرج الى وسط الهرم ثم قاعدته ومع هذا التدرج ترتفع تكاليف الانتاج ويقل العائد[١]، وهو مايعرف بذروة النفط [٢] .

ويشير مفهوم ذروة النفط الى نقطة الحد الاقصى للإنتاج وليس الوقت الذى سينضب فيه النفط[٣]، وبمعنى آخر فإن نضوب البترول لا يعني بأي حال من الأحوال أنه سيأتي يوم يتم فيه استخراج آخر قطرة في حقل البترول ولكن الذي سيحدث هو فقط أنه باستمرار استخراج البترول من حقل معيّن ستنتهي بمرور الزمن الكمية قليلة التكاليف لاستخراجه وستبدأ ترتفع تدريجيا تكاليف استخراج المتبقي منه فيتم تخفيض معدلات الاستخراج من هذا البئر والتحول من استخراج البترول من الحقول التي ارتفعت تكاليف استخراج المتبقي من بترولها والانتقال إلى حقول منطقة أخرى كانت تكاليف استخراج بترولها عالية نسبيا وأصبحت الآن بعد نضوب البترول الرخيص (السهل) وارتفاع أسعار البترول قابلة للاستخراج تجاريا.

ثانيا: معدل الإستنزاف واثره على معدل الاحتياطى

يقصد بمعدل الإستنزاف هي معدلات السحب من الاحتياطى النفطى ومدى توافق تلك النسب مع المعدل الطبيعى ام ان معدلات السحب تفوق المعدل الطبيعى، كما ان تقدير كميات الاحتياطى تتاثر وفقا لبعض العوامل منها الاساليب العلمية المستخدمة في القياس، تنمية الحقول السابق اكتشافها وهكذا..... [٤]

---

(١) المصدر : مجلة النفط والتعاون العربي ، المجلد السابع والثلاثون ، العدد ١٤١ ربيع ٢٠١٢ ، منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول ،ص ١٣

(٢) لمزيد من التفاصيل انظر التكنولوجيا ومستقبل الطاقة ، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، ص ٦٣مرجع سابق

(٣) يعد التطبيق الاكثر شهرة هو نظرية كينج هوبرت – (Hubbert Oil Peak Theory) الخاصة بحساب ذروة النفط ، انظر/ ريهام محمود على – البدائل الاقتصادية للطاقة البترولية فى مصر ، رسالة دكتوراة ٢٠١٥ مرجع سابق

(٤) **عوامل تقدير الاحتياطى**

الفرع الثاني
حجم الاحتياطى البترولي العراقي الدولى

يتكون الاحتياطى البترولى دولياً من الانتاج العربي وبقية دول العالم، ويحتل البترول العربي مكانة عالية فى السوق الدولية لإرتفاع درجة جودته، ويمتاز النفط العراقي بوجود جميع حقوله في اليابسة، لذلك فتكاليف انتاجه تعد الاقل في العالم، إذ تتراوح بين ١.٩ و ٠.٩٥ دولار للبرميل، مقارنة بتكلفة انتاج البرميل في بحر الشمال التى تصل الي عشرة دولارات، ويوجد في العراق جميع أنواع النفط من خفيف ومتوسط وثقيل، ويأتي بترول المملكة العربية السعودية في مرتبة مرتفعة أيضا والذى يعادل درجة API ٣٤، وكثافة نوعية ٠.٨٥٥ [١]، وتستخدمه منظمة أُوبك - ضمن قائمة أنواع البترول الأخري كأساس لتحديد الاسعار، ويتخذ معيار الكثافة كاساس لتحديد اسعار خامات البترول الاخري بباقى الدول [٢].

كمية الاحتياطى المؤكد تزداد وتنقص نتيجة تاثرها ببعض العوامل منها :

- حجم البيانات المتاحة عن ظروف الخزان النفطى وامتداده ونوعية الخام والضغوط ودرجة الحرارة ، وخواص الطبقات الارضية التى تحتوى النفط
- اختلاف تقدير الاحتياطى بالوقت الذي يتم فيه التقدير وبدا الانتاج
- الاساليب العلمية المستخدمة فى القياس والتى ينتج عنها تفاوت دقة التوفير ، وينبغى اعادة تقديرالاحتياطى وخاصة عند توافر معلومات جيولوجية جديدة
- تنمية الحقول السابق اكتشافها ، واجراء التوسعات فيها ممايؤدى لزيادة المخزون الاحتياطى
- معدل الانتاج السنوى ، والذي يتناسب عكسيا مع معدلات الاستخراج ويتوقف عليه عمر الاحتياطى وبما يسمى بالاستنزاف المخزونى
- يزداد الاحتياطى المؤكد من البترول بمقدار ما يتم اكتشافه ، المصدر احتياطى النفط الخام عربيا وعالميا ، صندوق النقد الدولي ٢٠٠٢

(١) API وهو اختصارAmerican Petroleum Institute ، معهد البترول الامريكى : وهى مؤسسة تجارة وصناعة النفط والغاز الطبيعي في الولايات المتحدة الامريكية ، وتمثل حوالى ٦٥٠ من الشركات التى تشارك في الانتاج والتكرير والتوزيع والعديد من الجوانب الاخري من صناعة النفط ، وتقوم بوضع معايير قياس كثافة الانواع المتعددة للبترول ، معهد البترول الامريكي www.api.org

(٢) يعرف البترول السعودى بانه النفط الخفيف ، و المعروف بنفط القياس marker crude ، وذلك لاستخدامه من قبل منظمة اوبك كصانع للقرار، وقد جرت العادة فى صناعة البترول على التعبير عن كثافة الزيت الخام باستخدام المقياس الذى وضعه معهد البترول الامريكى ، American Petroleum INSTITute (API)

اولا : تطور الاحتياطي البترولي عالميا

وتتمتع المنطقة العربية بقدر كبير من احتياطى البترول والغاز الطبيعي، فقد بلغ نصيب الدول العربية الاعضاء فى منظمة الأوبك حوالى ٥٣% من الاحتياطى العالمى المؤكد فى ذات الفترة من ٧٢ - ١٩٨٢، فى حين يبلغ نصيب الولايات المتحدة الامريكية ٤٣.١ مليار برميل فى عام ١٩٧٢ حتى وصل الى ٣٢ مليار بترول عام ١٩٨٠ بإنخفاض بنسبة ٢٦%، ثم عاود الارتفاع من ١٩٨١- ١٩٨٣ ليبلغ ٣٥.٤ مليارببرميل ، ثم انخفض من جديد الى ٣٣ مليار برميل عام ١٩٨٤ [١].

وبتطور الفترات الزمنية فقد تطور الاحتياطى الدولى المؤكد الى ١٠١١.٢ مليار برميل فى نهاية ١٩٩٤، وقد زاد الاحتياطى الدولى بنسبة ٥٢,٨ خلال فترة الثمانينات، وبلغ نصيب دول الاوبك من الاحتياطى المؤكد من البترول ٧٧٠.٣ مليار برميل فى نهاية ١٩٩٤ وهو مايمثل ٧٦ من الاحتياطى المؤكد الدولى فى ذلك العام، ويقدر الاحتياطى البترولي السعودى حوالى ٢٥ من الاحتياطى الدولى عام ١٩٩٤، كمازاد الاحتياطى البترولى لباقى دول الأوبك ومنها ايران والعراق والكويت فى ذلك العام، وكذلك ازداد الاحتياطى البترولى بدولة فنزويلا، وبلغ معدلات مرتفعة ؛ حيث ازداد الاحتياطى من ١٤ مليار برميل عام ١٩٧٠ الى ٦٠.١ مليار برميل عام ١٩٩٠، واستمر فى الزيادة ليصل ٦٥.٦ مليار برميل عام ١٩٩٤ [٢] .

وحديثاً بلغت الاحتياطيات العربية من البترول عند نهاية عام ٢٠١٥ حوالى ٧١١.٠مليار برميل بما يعادل (٥٤.٤ تريليون متر مكعب)، وتشمل نسبة ٥٥.٤% من احتياطى البترول العالمى المقدر بحوالى ١٢٨٤.٥ مليار برميل وتعد

---

(١) تجدر الاشارة ان تذبذب الاحتياطى والانتاج فى الولايات المتحدة الامريكية يرجع الى ان بفعل التكنولوجيا الحديثة فقد تم تحول العديد من ابار البترول ذات الاحتياطى الغير مؤكد الى احتياطى مؤكد ولمواجهة زيادة الاستهلاك النفطى

(٢) لقد مر تقدير الاحتياطيات الدولية بمراحل متعددة ؛ حيث يزداد الاحتياطى بمقدار ما يتم اكتشافه من آبار جديدة ، فقد ازداد الاحتياطى العالمى من البترول من ٥٨٥,١ مليار برميل عام ١٩٧٢ الى ٦٧١ مليار برميل عام ١٩٨٢ بزيادة تبلغ ١٥% ، ويبلغ نصيب دول منظمة الأوبك من الاحتياطى المؤكد ٤٣٨,٨ مليار برميل فى عام ١٩٨٢ وهو ما يمثل ٦٥ %من الاحتياطى العالمى المؤكد من البترول ، ويقدر انه طبقا لمعدلات الانتاج عام ١٩٨٢ فان هذا الاحتياطى يكفى ٦٧ عام ، اى بحلول عام ٢٠٤٨ ، بينما يقدر الاحتياطى العالمى (خارج اوبك) باقل من ثلث هذه المدة ، وبنهاية عام ٢٠١٥ بلغت الاحتياطيات النفطية البترولية نسبة ٩٨.٦% من الاحتياطات المؤكدة من النفط الخام البترولي بالدول العربية ، و ٩٧.٧% من احتياطيات الغاز الطبيعي ، يذكر ان هناك من التوقعات التى تعددت بشان الاحتياطى البترولى بدولة فنزويلا ، والتى ارجع بعضها الزيادة فى الاحتياطى الى تقديرات غير دقيقة

السعودية،العراق، الكويت، الامارات، ليبيا فى مقدمة الدول التى لديها احتياطى بترولي، ويوضح الجدول رقم (١١) الاحتياطى البترولي الدولى ٢٠١٥ [١] .

جدول رقم (١١) تطور الاحتياطى البترولي العالمى ٢٠١٥مليار برميل

البيان	فنزويلا	المملكة العربية السعودية	كندا	ايران	العراق	الكويت	الامارات العربية المتحدة	روسيا	ليبيا	نيجيريا
الكمية	٢٩٧,٧	٢٦٨,٤	١٧٣,٢	١٥٧,٣	١٤٠,٣	١٠٤	٩٧,٨	٨٠	٤٨,٤٧	٣٧,١٤

المصدر: تقرير الامين العام السنوى ٢٠١٥/٤٢، منظمة الاوابك

ومن خلال الدراسات العديدة التى اجريت فى هذا الشأن يتضح ارتفاع معدل استنزاف الاحتياطى البترولى فى غالبية الدول العربية بما فيها مصر، ويستوى في ذلك التقدير المرتفع او المنخفض من الاحتياطى النفطى تحديدا حيث يبلغ ٩,٤ %، وبالنظر الى كل دولة على حدى، فنجد ان معدل الاستنزاف يبلغ اعلى درجاته فى البحرين الى ١١%، ويبلغ ٦,١ فى الكويت، ويبلغ ١١% فى السعودية والعراق، ١٧% فى قطر، وهذا ما يُنذر بقصر عمر الاحتياطى البترولى ؛ حيث يقترب فى المتوسط من ٨٠ سنة [٢]، ويرجع ذلك الى عاملين هامين جعلا من البترول العربي اهمية بالغة بالنسبة لباقى انواع النفوط بالدول المختلفة، حيث يتميز النفط العربي بالآتى : -

٨- انخفاض تكاليف الانتاج، وبالتالى زيادة العائد منه وعلى مستوى مناطقه المتعددة

٩- ارتفاع معدلات انتاجية البئر العربي اذا ماقورن بالابار فى البلدان الاخرى

ثانيا : الارصدة الفعلية للطاقة بالمنطقة العربية

باستعراض وضع مصر النفطى انتاجا واحتياطا، يبين ان مصر تصنف ضمن قائمة البلدان المصدرة للطاقة بكميات صغيرة وسواء تعلق الامر بالبترول او الغاز

(١) لم يطرأ تغير على تقديرات احتياطى الغاز فى الدول العربية باستثناء السعودية التى ارتفعت تقديرات احتياطى الغاز الطبيعى فيها بنسبة ٢,١% من نحو ٨,٣٢ تريليون متر مكعب عام ٢٠١٤ الى حوالى ٨.٤٨٩ تريليون متر مكعب عام ٢٠١٥ ، المصدر : التقرير الاقتصادى العربي الموحد ، صندوق النقد العربي ، الكويت ٢٠١٦

(٢) من الملاحظ ان جميع الدراسات التى حددت متوسط لعمر النفط عموما ، تخضع للافتراض والتقريب والبيانات المتاحة ، فى حين انه من المؤكد ان الاستثمارات النفطية تؤدى الى زيادة الاحتياطيات بمدد تفوق على العمر الافتراضى بالمسوحات والدراسات فى هذا الشان ، نصر السيد نصر ، محاضرات فى جغرافيا البترول العربي ، معهد البحوث والدراسات العربية ، ١٩٦٧-١٩٦٨ ص١٥٣

الطبيعى . ان مصر اصبحت ذات رصيد سالب للنفط منذ عام ٢٠١٠ اي أن الواردات فاقت الصادرات، واصبح انتاج الغاز الطبيعى هو المتصدر للعملية الانتاجية فى مصر منذ ٢٠٠٩، ويوضح الجدول التالى رقم (١٢) مستوردو ومورد و الطاقة من الدول العربية وأرصدتهم المحققة عن عامى ٢٠٠٩، ٢٠١٠.

جدول رقم (١٢) يوضح مستوردو وموردو الطاقة من الدول العربية وأرصدتهم المحققة عن عامى ٢٠٠٩، ٢٠١٠

	البلد	انتاج النفط (١٠٠٠برميل /اليوم ٢٠١٠)	استهلاك النفط (١٠٠٠ برميل /اليوم) ٢٠١٠	صافى رصيد النفط (١٠٠٠برميل /اليوم ٢٠١٠)	انتاج الغاز الطبيعى مليار متر مكعب ٢٠٠٩	استهلاك الغاز الطبيعى مليار متر مكعب ٢٠٠٩	صافى رصيد الغاز الطبيعى (مليار متر مكعب) ٢٠٠٩
بلدان مستوردة صافية للطاقة	الاردن	٠,٠٩	٩٨	- ٩٧,٩١	٠,٢٥	٣,١	- ٢,٨٥
	لبنان	٠	١٠٦	-١٠٦,٠٠	٠	٠,٠٤	- ٠,٠٤
	المغرب	٣,٩٤	٢٠٩	-٢٠٥,٠٦	٠,٦	٠,٥٦	- ٠,٥٠
	تونس	٨٣,٧٢	٨٤	-٠,٢٨	٣,٦	٤,٨٥	- ١,٢٥
	الضفة الغربية	٠	٢٤	- ٢٤,٠٠	٠	٠	٠
بلدان مصدرة للطاقة بكميات صغيرة	البحرين	٤٧,٤٣	٤٧	- ٠,٥٧	١٢,٥٨	١٢,٥٨	٠
	مصر	٦٦٢,٦٢	٧٤٠	- ٧٧,٣٨	٦٢,٦٩	٤٤,٣٧	١٨,٣٢
	عمان	٨٦٧,٨٨	١٤٢	٧٢٥,٨٨	٢٤,٧٧	١٤,٧٢	١٠,٠٤
	سوريا	٤٠١	٢٩٢	١٠٩	٦,١٩	٧,١	-٠,٩١
	اليمن	٢٥٨,٧٥	١٥٧	١٠١,٧٥	٠,٥٢	٠,١	٠,٤٢
بلدان مصدرة للطاقة بكميات كبيرة	الجزائر	٢٠٧٧,٧٤	٣١٢	١٧٦٥,٧٤	٨١,٤٣	٢٨,٧٦	٥٢,٦٧
	العراق	٢٤٠٨,٤٧	٦٩٤	١٧١٤,٧٤	١,١٥	١,١٥	٠
	الكويت	٢٤٥٠,٣٧	٣٥٤	٢٠٩٦,٧٣	١١,١٩	١٢,٠٨	٠,٨٩
	ليبيا	١٧٨٧,١٦	٢٨٩	١٥٠٠,٦١	١٥,٩	٦,٠١	٩,٨٩
	قطر	١٤٣٧,٢٢	١٦٦	١٢٧١,٢١	٨٩,٢٩	٢١,١	٦٨,١٩
	المملكة العربية السعودية	١٠٥٢١,٠٩	٢٦٤٣	٧٨٧٨,٩٠	٧٨,٤٥	٧٨,٤٥	٠
	الامارات	٢٨١٢,٨٤	٥٤٥	٢٢٦٧,٨٤	٥٩,٠٦	٥٩,٠٦	٠

المصدر / برنامج الامم المتحدة الانمائي، المكتب الاقليمى للدول العربية، تقرير التنمية الانسانية العربية ٢٠١٢

يبين من الجدول السابق بعض المؤشرات الهامة :

١- ان العراق من البلدان التى تصدر الطاقة بمستويات مرتفعة و تستهلك النفط بكميات تفوق الدول ذات الانتاج الكثيف الاخري مثل السعودية (رغم ان الاخيرة تمتلك ثلث الاحتياطى النفطى العالمى)، وما تقاربها في الانتاج مثل الجزائر وليبيا .

٤- كما يبين من الشكل رقم (٣) ارتفاع كثافة استهلاك المشتقات النفطية في ليبيا يليها مصر والبحرين، يلها قطر والجزائر ثم السعودية والعراق هو مايتناسب مع ماسبق ذكره بشأن معدلات استهلاك الطاقة عموما ويوضح الشكل رقم (٣) كثافة استهلاك المشتقات النفطية بالدول العربية (طن مكافئ نفط/ مليون) دولار امريكى

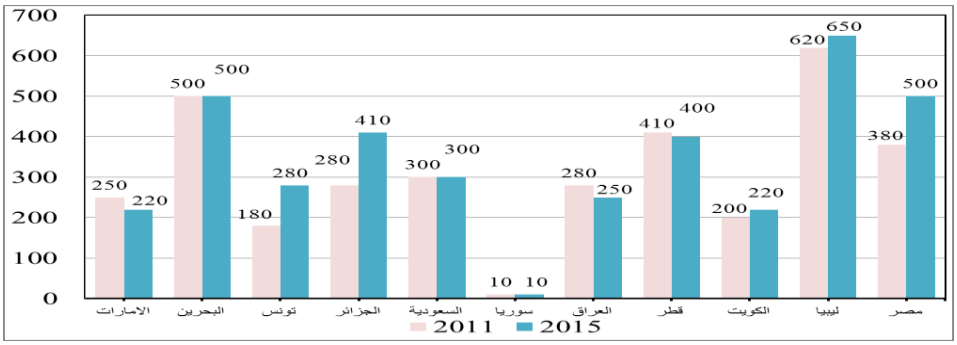

شكل (٣) تطور كثافة استهلاك المشتقات النفطية بالدول العربية الفترة ٢٠١١-٢٠١٥

المصدر: تقرير الامين العام لمنظمة الاقطار العربية المصدرة للنفط (اوابك) ٢٠١٥

ويستنتج مما توضح وجود تزايد في استهلاك الطاقة الاولية، ويقابل ذلك زيادة كثافة استهلاك الطاقة، في حين ان تزايد القيمة المضافة للصناعات التحويلية ليس بالمستوى المطلوب والمماثل للاقتصاديات الصاعدة والتى تصل فيها القيمة المضافة للصناعات التحويلية الى ٣٠% مع انخفاض كثافة استهلاك الطاقة [(١)].

(١) بلغ قيمة الناتج الصناعى العربي الموحد ٧٦٣ مليار دولار عام ٢٠٠٧ مقابل ٦٤٠ مليار دولار عام ٢٠٠٦ ويستحوذ القطاع الاستخراجى على نسبة ٢٧% من الناتج المحلى الاجمالى عام ٢٠٠١ الى ٤١% عام ٢٠٠٧ ولم يستفد القطاع الصناعى التحويلى من الانتعاش الاقتصادى فى تلك الفترة فبينما يمثل القطاع الصناعي التحويلى فى الناتج المحلى الاجمالى نسبة ٣٤% فى الصين ، ٢٨% اندونسيا ، ٢٥% سنغافورة ، ٢٣% الارجنتين ، فان قطاع الصناعات التحويلية فى الدول العربية لم

الفرع الثالث
التوجهات الدولية لتباين العرض والطلب للطاقة النفطية

نتناول فى هذا الفرع تطورات العرض والطلب النفطى طوال عقد من الزمن امتد من ٢٠٠٤، حتى ٢٠١٤، ومدى تغير حجم العرض والطلب بين المجموعات الدولية المختلفة، ومؤشرات كثافة استهلاك الطاقة صعودا وهبوطا دوليا

اولا : التوجهات الدولية الحديثة لعرض الطاقة العالمى (إمدادت النفط)

شهدت الإمدادات النفطية العالمية (النفط الخام والغاز الطبيعى) ارتفاعا ، وذلك بالنظر الى إمدادات النفط الخام العالمية على مستوى المجموعات الدولية الرئيسية؛ حيث ارتفعت امدادات مجموعة دول امريكا الشمالية من النفط الخام خلال الفترة (٢٠٠٤- ٢٠١٤) بمعدل نمو سنوى بلغ ٤%، وارتفعت امدادات مجموعة دول اوروبا الشرقية ايضا خلال نفس الفترة بمعدل نمو سنوى بلغ ١,٨%، وارتفعت امدادت مجموعة دول اسيا الهادى بمعدل نمو سنوى بلغ ٠,١% فقط، فى حين تراجعت امدادات مجموعة دول اوروبا الغربية من النفط الخام خلال فترة الدراسة بمعدل تراجع بلغ ٦,٥% سنويا، وتراجعت امدادات مجموعة دول امريكا الجنوبية بمعدل انخفاض بلغ ٠,٢% سنويا [١]

كما ارتفعت امدادت مجموعة دول الشرق الاوسط وافريقيا من النفط الخام خلال فترة الدراسة بمعدل نمو سنوى بلغ ٠,١% فقط، ومن ضمن مجموعة دول الشرق الاوسط وافريقيا شهدت امدادات الدول الاعضاء فى اوابك من النفط الخام ارتفاعا بمعدل نمو سنوى بلغ ٠,٦%، لترتفع حصتها من اجمالى الامدادت العالمية من ٢٨,٩% عام ٢٠٠٤ الى ٢٩,٤عام٢٠١٤ [٢] انظر (الشكل رقم ٤)

يتجاوز ١٠% فى الدول العربية كمجموعة اقليمية ، حيث بلغت نسبة المساهمة فى الناتج المحلى ١١,٢% عام ٢٠٠٢ ولم تتجاوز نسبة ٩,٢ % عام ٢٠٠٧ المصدر : منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية ، فيينا٢٠١٠

(١) ارتفعت الإمدادات النفطية العالمية عام ٢٠١٥ بنحو ١,٨ مليون برميل / يوم ، بنسبة ٢% مقارنة بعام ٢٠١٤ ليصل الانتاج الى ٩٤,٩ مليون برميل / يوم ، المصدر : منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول (اوابك) ، التقرير السنوى للامين العام ٢٠١٥

(٢) المصدر / منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول (اوابك) " تطور خارطة سوق النفط العالمية والانعكاسات المحتملة على الدول الاعضاء فى اوابك" ٢٠١٦ مرجع سابق

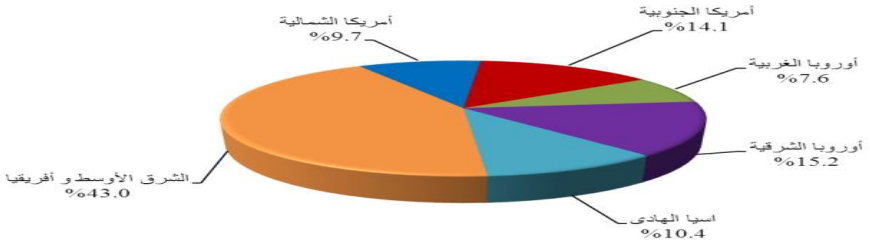

شكل رقم (٤): العرض العالمى للنفط عام ٢٠٠٤

المصدر: المرجع السابق

ويستنتج من الشكل السابق ارتفاع نصيب دول الشرق الاوسط وشمال افريقيا فى امدادات النفط عام٢٠٠٤، وان كان أغلب الانتاج يأتى من الدول العربية النفطية تحديدا وبإمدادات غزيرة وذلك لتصدرالامدادات النفطية صادرات تلك الدول، فى الوقت التى شرُعت بعض الدول الكبري قوانين تصدق على حظر الامداد النفطى خارج البلاد (الولايات المتحدة الامريكية عام ١٩٧٥) ، وقد ارتفعت الامدادات النفطية عالميا عام ٢٠١٤ انظر الشكل رقم (٥)

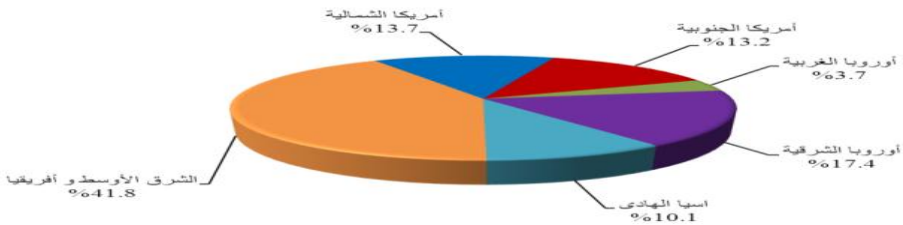

شكل رقم (٥): العرض العالمى للنفط عام ٢٠١٤

المصدر: منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول (اوابك)، تطور خارطة سوق النفط العالمية والانعكاسات المحتملة على الدول الاعضاء فى اوابك، مارس ٢٠١٦

يستنتج من الشكل السابق ارتفاع النسبة المئوية لإمدادات النفط من جانب دول الشرق الاوسط وشمال افريقيا، وتحديدا مجموعة دول أوابك بنسبة ٦% [(١)]، وهى تمثل اكثر النسب ارتفاعا فى الإمدادات وتليها مجموعة دول امريكا الشمالية وبنسبة ٤%، في

(١)اوابك منظمة الاقطار العربية المصدرة للنفط ، انشات عام ١٩٦٨ ، عدد اعضاؤها ١١ دولة وهم الكويت ، البحرين ، قطر ، العراق ، السعودية ، الامارات العربية ، مصر ، الجزائر ، ليبيا ، تونس ، سوريا

حين يأتى جزءاً كبيراً من الزيادة فى الإمدادات النفطية من دول خارج منظمة اوبك [١]، من المصادر غير التقليدية لإنتاج النفط [٢]

ثانياً : التوجهات الدولية الحديثة لطلب الطاقة العالمى

شهد الطلب العالمى على النفط تطورا ملحوظا خلال الفترة من ٢٠٠٤ حتى ٢٠١٤ ؛ حيث ارتفع بمعدل نمو بلغ ١,٨% سنويا[٣]، وعلى مستوى المجموعات الدولية الرئيسية، شهدت مجموعة دول امريكا الشمالية [٤] تراجعا فى الطلب على النفط خلال الفترة محل الدراسة بمعدل ٤% سنويا، كما شهدت مجموعة دول اوروبا الغربية [٥]ايضا تراجعا فى الطلب

---

(١) اوبك : هى منظمة حكومية دولية دائمة ، انشات عام ١٩٦٠ ، وتضم دول عربية ودول غير عربية و اعضاؤها ١٣ عضو ،وهم ايران ، العراق ، ليبيا ، الامارات ، الكويت ، السعودية ، فنزويلا ، قطر ، اندونسيا (علقت عضويتها ثم تم عودتها ديسمبر ٢٠١٥) ، الجزائر ، نيجيريا ، الاكوادور ، انجولا (عودة الجابون عام ٢٠١٦) opec bulletin , GABON return to opec,6/7/2016) المصدر منظمة الاوبك www.opecorg.orgوللمزيد من التفاصيل حول تشكيل اوبك وتكوينها وسياساتها الاحتكارية في تحديد الانتاج والاسعار وعلاقتها بشركت الانتاج العالمية انظر : MANA SAEED AL-OTAIBA , OPEC and the Petroleum Industry , croom Helm ,LONDON ,1975

(٢) يلاحظ ان هناك تشابها واضحا فى الاسباب الرئيسية وراء الازمة الحالية التى تشهدها اسعار النفط العالمية منذ منتصف ٢٠١٤ مع الازمة التى شهدتها فى منتصف الثمانينات من حيث الزيادة فى امدادات النفط من الدول المنتجة خارج اوبك المتزامنة مع تباطؤ نمو الطلب العالمى على النفط ، كما تجدر الاشارة ان مجلس النواب الامريكى (الكونجرس) قد وافق فى نهاية عام ٢٠١٥ عى تشريع يقضى برفع الحظر عن صادرات النفط الامريكية للمرة الاولى منذ عام ١٩٧٥ ، الامر الذى مكن منتجو النفط الامريكى فى نهاية شهر ديسمبر ٢٠١٥ من تصدير اول شحنة من النفط من ميناء هيوستن جنوبي ولاية تكساس الى احد الموانئ الايطالية لصالح احدى اكبر الشركات االمتخصصة بتجارة النفط ،المصدر : التقرير الاقتصادى العربي الموحد ، صندوق النقد العربي و الكويت ٢٠١٦ ، يذكر ان التقرير الاقتصادى العربي الموحد يصدر سنويا وبدأ اصداره منذ ١٩٨٠ ويشارك فى اعداده كل من الامانة العامة لجامعة الدول العربية والصندوق العربي للاتحاد الاقتصادى والاجتماعي وصندوق النقد العربي ومنظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول (الاوابك)

(٣) بلغ معدل النمو ١,٥ مليون برميل / يوم مقارنة بمعدل نمو بلغ ١,١ مليون برميل /يوم خلال عام ٢٠١٤ ليصل مستوى الطلب الى ٩٢,٩ مليون / برميل خلال٢٠١٥ ، فى ظل الوفرة فى الامدادات من خارج اوبك لتصل الى ٥٦,٩ مليون برميل / يوم ، فى الوقت الذى شهدت امدادات دول اوبك ارتفاعا بمعدل ٠,٦ مليون برميل / يوم لتصل الى ٣٨ مليون برميل / يوم ، كما تاثرت اسعار النفط العالمية بعدة عوامل اخرى من اهمها التباطؤ فى نمو الاقتصاد الصينى

(٤) تضم الولايات المتحدة الامريكية وكندا ، المصدر : ملخص دراسة تطور خارطة سوق النفط العالمية والانعكاسات المحتملة علي الدول الاعضاء في اوابك ، ٢٠١٦

(٥) تضم الدنمارك وفرنسا والمانيا وايطاليا وهولندا والنرويج وتركيا والمملكة المتحدة ودول يوغسلافيا السابقة ودول اخرى ، المرجع سابق

على النفط خلال نفس الفترة بمعدل ١,٢% سنويا فى حين شهدت مجموعة دول امريكا الجنوبية [١]ارتفاعا فى الطلب على النفط خلال فترة الدراسة بمعدل ٣,٦% سنويا، وشهدت مجموعة أوروبا الشرقية ارتفاعا بمعدل ٢,٠% سنويا، وفى المقابل، شهدت مجموعة دول أُسيا الهادى ارتفاعا ملحوظا فى الطلب على النفط خلال نفس الفترة بمعدل ٣,١% [٢].

كما ارتفع الطلب على النفط فى مجموعة دول الشرق الاوسط وافريقيا [٣] بمعدل ٦,٤ومن ضمن مجموعة دول الشرق الاوسط وافريقيا، شهد طلب الدول الاعضاء فى منظمة أوابك على النفط الخام ارتفاعا بمعدل ٧,٣% [٤] (انظر شكل رقم ٦ وشكل رقم ٧ بشان تطور الطلب على النفط فى الفترة من ٢٠٠٤/٢٠١٤)

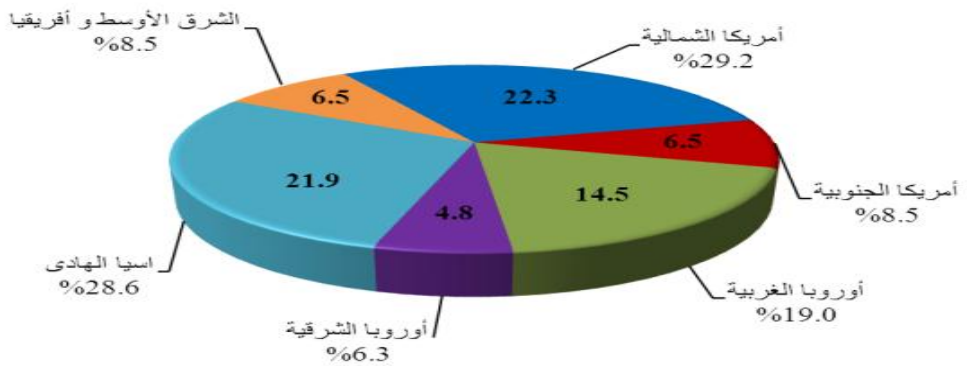

شكل رقم (٦): الطلب العالمى على النفط عام ٢٠٠٤

المصدر: منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول (اوابك)، تطور خارطة سوق النفط العالمية والانعكاسات المحتملة على الدول الاعضاء فى اوابك، مارس ٢٠١٦

(١) تتضمن الارجنتين والبرازيل وشيلي وكولومبيا والاكوادور والمكسيك وبيرو وترينداد وتوباجو وفنزويلا ودول اخرى ، المرجع سابق

(٢) تضم استراليا وبروناي والصين والهند واندونسيا وماليزيا ونيوزلاندا ودول اخرى ، المرجع سابق

(٣) تضم الدول العربية اعضاء في اوابك والدول العربية الاخرى وايران والدول الافريقية بخلاف الجزائر وليبيا ومصر وتونس ، المرجع السابق

(٤) المصدر ، منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول (اوابك) ، تطور خارطة سوق النفط العالمية والانعكاسات المحتملة على الدول الاعضاء فى اوابك ، مارس ٢٠١٦ (المرجع السابق)

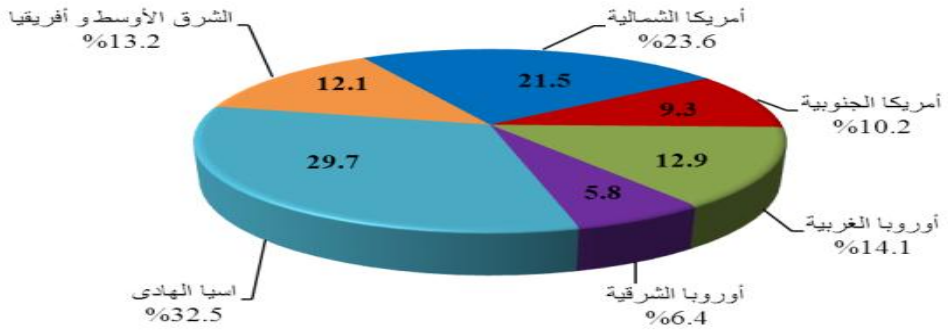

شكل رقم (٧): تطور الطلب العالمى على النفط عام ٢٠١٤

المصدر: منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول (اوابك)، تطور خارطة سوق النفط العالمية والانعكاسات المحتملة على الدول الاعضاء فى اوابك، مارس ٢٠١٦

الفرع الرابع
معدلات استهلاك الطاقة بالقطاع الصناعي

يتناول هذا المبحث معدلات الاستهلاك النفطية، في ضوء الدعم المحلي للطاقة، والاحتياجات الصناعية الاساسية من الطاقة، حيث تحتاج الصناعة الى الطاقة في صورة وقود أو قوة محركة وأيضا كمدخل أساسي في العمليات الصناعية، علي نحو استخدام الغاز الطبيعي في صناعة الأسمدة صناعة الحديد والصلب ، والطاقة الكهربائية الكثيفة في صناعة الألمونيوم ، ويعود السبب الاساسي في تضاعف استهلاك الطاقة عبر العقود المتتالية إلى إرتفاع معدلات الإستهلاك الصناعي وتحديدا في ضوء سياسات التسعير المنخفضة للمشتقات النفطية[١] .

ويتركز الاستهلاك فى مناطق بعيدة عن اسواق الانتاج ؛ حيث يوجد ثلثا احتياطى البترول الخام فى الشرق الاوسط وروسيا بينما ٩٠% من استهلاكه فى مناطق اخرى، وهذا هو سبب الحاجة لتطور وسائل نقل البترول من مناطق الانتاج الى مناطق الاستهلاك [٢].

اولا : مؤشرات استهلاك الطاقة دوليا

يعبر مؤشر استهلاك الطاقة عن كمية الطلب على المشتقات النفطية ؛ حيث تستهلك المنتجات البترولية فى الكثيرمن المجالات، منها مايمكن التعرف عليها بسهولة مثل البنزين الذي يتم استخدامه كوقود للسيارات او زيت للتدفئة، وهناك المجالات الاقل وضوحا مثل الاستخدامات بالصناعات القائمة على البترول كصناعة البلاستيك والادوية والاسمدة[٣].

ظل استهلاك الطاقة فى القطاع الصناعي مستقرا اثناء التسعينات ولكنه تزايد باستمرار ابتداءا من عام ٢٠٠٠، وتزامن ذلك مع ازدياد القيمة المضافة الصناعية طوال تلك الفترة وذلك وفقاً لتقرير منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية - البرامج الاقليمية –

---

(1) J. Chapelle, Géeographie Économique du Pétrole, Ministere de L'industrie, Républiqe Française, Societe des Editions Technip, Ginoux, Paris, 1968

(٢) يلاحظ ان نقل البترول الى اماكن الاستهلاك (باعتباره مادة سائلة) يتم بواسطة صهاريج وخطوط انابيب والشاحنات وناقلات البترول العملاقة وتمتلك السعودية – ارمكو ناقلات النفط العملاقة المصنفة دوليا – موقع شركة ارامكو ، مرجع سابق

(٣) ويعبر عن استهلاك الطاقة بنسب مئوية كمؤشر للقياس ، وتدل القيم المنخفضة للمؤشر علي ارتفاع كفاءة استهلاك الطاقة ، وتدل القيم المرتفعة للمؤشرعلي ارتفاع استهلاك الطاقة عن المعدلات الطبيعية وانخفاض العوائد الاقتصادية

٢٠١٠، والذى أشار الى الاتجاهات التاريخية لكثافة استخدام الطاقة فى التصنيع من الفترة ١٩٩٠ -٢٠٠٧

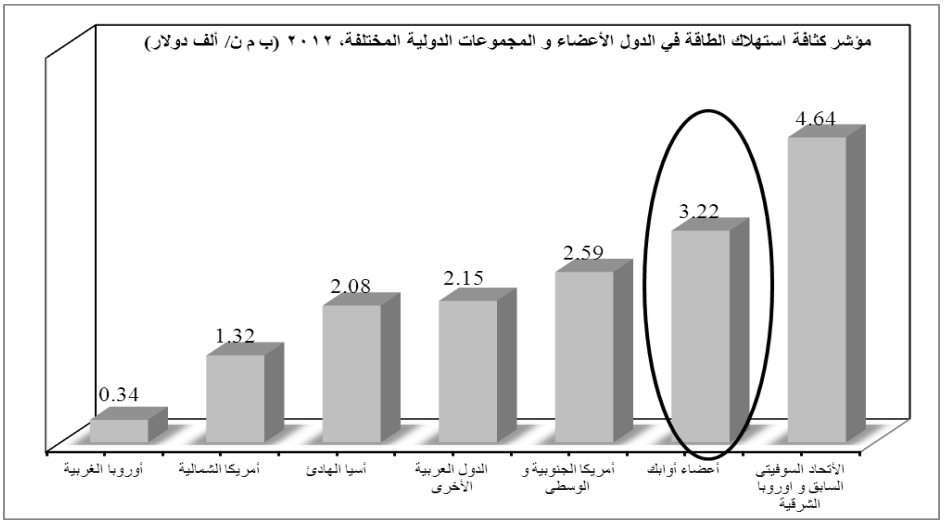

شكل رقم (٨)الاتجاهات العالمية لمؤشركثافة استهلاك الطاقة فى دول اعضاء اوابك والمجموعات الدولية عام ٢٠١٢

المصدر: منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول (اوابك)، سياسة دعم الطاقة فى الدول الاعضاء وانعكاساتها على الاقتصادات الوطنية، ابريل ٢٠١٥

ومن خلال استعراض كثافة استهلاك الطاقة فى الدول الاعضاء بمنظمة اوابك والمجموعات الدولية عام ٢٠١٢الموضح بالشكل التالى رقم (٩) يتبين ان التحدى الاكبر الذى يواجه الدول الاعضاء فى المنظمة مستقبلا في وتيرة التسارع فى معدلات النمو فى استهلاك الطاقة، وتشير توقعات الأمانة العامة لمنظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك) الى ان اجمالى استهلاك الطاقة فى دولها الاعضاء سوف يتراوح مابين ١٤,٤ و ١٧,٣ مليون برميل مكافئ نفط يوميا عام ٢٠٢٠مقارنة بحوالى ١٢,٤ مليون برميل مكافئ نفط يوميا خلال عام ٢٠١٣، أي بمعدل نمو يتراوح مابين ٣,٢% و٤,٩%.[(١)]، ويتين من الشكل التالى رقم (٩) ان معدل النمو السنوى لإجمالى إستهلاك الطاقة في الفترة من ١٩٨٠ حتى ٢٠١٢ بلغ أقصي حالاته بمجموعة دول أوابك بنسبة ٥,١% مرتفعاً عن معدل النمو السنوى لاجمالى استهلاك

(١)حيث تعود تلك الزيادة فى الاعتبار الاول الى سياسات الدعم لاسعار الطاقة المنتهجة بالدول العربية عموما ، ويعنى ذلك بيع الطاقة باقل من تكلفتها الحقيقية ولكافة مستويات الاستهلاك المنزلي والصناعي علي وجه الخصوص

الطاقة في مجموعة اسيا والمحيط الهادى والبالغ ٤,٦% ، في حين بلغ متوسط معدل النمو العالمى لإستهلاك الطاقة ٢,٠% عن ذات الفترة .

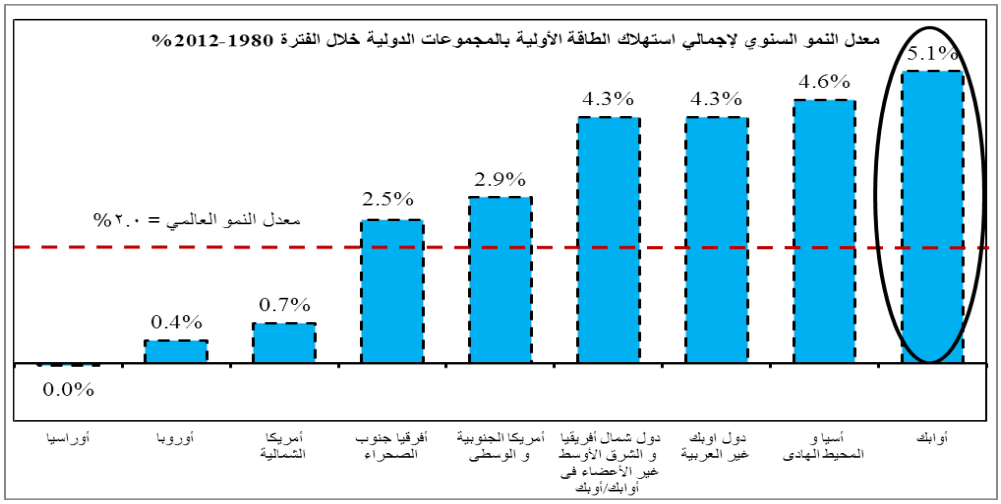

شكل رقم (٩) معدل النمو السنوى لاجمالى استهلاك الطاقة الاولية بالمجموعات الدولية ١٩٨٠ـ ٢٠١٢

المصدر: سياسات دعم الطاقة في الدول الاعضاء وانعكاساتها علي الاقتصادات الوطنية ابريل ٢٠١٥ -ص٨

ثانيا : الإفراط فى مستويات استهلاك الطاقة بالدول العربية

من دواعى عدم الوعى باهمية النفط كمورد هام للطاقة - ناضب - فان انخفاض اسعار منتجات الطاقة فى الكثير من الدول العربية قد شجع على الافراط فى استهلاك الطاقة بما يصاحب ذلك من اثار سلبية على عدد من الاصعدة، وسواء على صعيد الموازنة العامة للدولة او اهدار الموارد الاقتصادية او الاثار البيئية والصحية، وقد لوحظ مؤخرا اتجاه معدلات استهلاك الطاقة فى الدول العربية الى التزايد بشكل مستمر، الامر الذى وان كان يعزو فى جانب منه الى ارتفاع معدلات النشاط الاقتصادى فى المنطقة (مقارنة بمعدلات نمو النشاط الاقتصادى العالمى) والزيادة فى عدد سكان المنطقة الا انه يعزو من جانب اخر الى اثر زيادة مستويات الطلب على الطاقة نتيجة اسعار النفط المدعمة فى العديد من هذه البلدان مقارنة بباقى دول العالم الاخرى .

وتشير الدراسات الى ان معدل استهلاك الطاقة فى الدول العربية يعد من اعلى المستويات عالميا ؛ حيث انه خلال الفترة (١٩٨٠– ٢٠٠٨) نما استهلاك الطاقة فى الدول العربية بنسبة تفوق ٥% سنويا، وهو ما يفوق معدل النمو الحقيقى للناتج المحلى

الاجمالى ومعدل نمو السكان، وخلال هذه الفترة تضاعف استهلاك الدول العربية لمنتجات الطاقة بشكل عام بنحو ثلاثة مرات وتضاعف بالنسبة للكهرباء بشكل خاص بنحو ستة اضعاف المستويات المسجلة فى بداية الثمانينات

وقد بلغت الكميات المستهلكة من النفط فى الدول العربية اعلى مستوياتها بمعدل ٦,٦ مليون برميل فى اليوم عام ٢٠١٢، رغم ارتفاع اسعار النفط فى هذا العام لاعلى مستوياتها خلال الفترة ٢٠٠٨– ٢٠١٣، عندما بلغت ١٠٩,٥ دولار للبرميل، وقد استمر النمو الهائل فى الكميات المستهلكة من الطاقة خلال الفترة من ٢٠٠٨– ٢٠١٣، فعلى سبيل المثال ارتفع متوسط النمو السنوى لكميات النفط المستهلكة فى الدول العربية بنسبة ٤.٦ % سنويا خلال الفترة مقارنة بنحو ١.٤ % فقط للنمو المسجل فى كميات استهلاك النفط على مستوى الاقتصاد العالمى خلال نفس الفترة وهو مايؤكد ان دعم الطاقة فى الدول العربية لايساعد على ترشيد هذا المورد الناضب [١].

(١) المصدر مؤتمر الطاقة العربي العاشر ٢٠١٤ – ابوظبي الامارات العربية المتحدة

الفرع الخامس
العراق والتقنيات الحديثة للطاقة
(النفوط غير التقليدية)

الطاقة المتجددة هي الطاقة المتولدة من المصادر الطبيعية مثل ضوء الشمس والرياح و المياه و الإمطار وحرارة جوف الأرض يضاف إلى ذلك طاقة الكتل الحيوية، حيث يعد العراق من البلدان غير الرائدة في هذا المجال رغم توفر الظروف المناسبة لهذا الأمر، فحرارة الشمس التي قد يجدها البعض شديدة هي مناسبة للاستخدام في الطاقة الشمسية. كما يتميز العراق في الصيف بنوعين من الرياح الشرقي الجنوبي والجنوب الشرقي والتي قد تكون بسرعة ٨٠ كيلومتراً في الساعة (٥٠ ميلاً في الساعة)، ومن منتصف حزيران، وحتى منتصف كانون الثاني الرياح السائدة، هي شمالية (من الشمال والشمال الغربي)، بالتالي يعني إن العراق غني بها اضافة الى المصادر المائية بفضل نهري دجلة والفرات والبحيرات المائية .[١]

تتنوع وتتعدد مصادرالطاقة بحسب خصائصها الفيزيائية و الكيماوية وتوزيعها الجغرافى ونسبة ومعدلات تواجدها بالطبيعة وخاصة من حيث الوفرة او النضوب وتطور طرق استخلاصها [٢]

ولا : اثر التقنيات الحديثة للطاقة فى إعادة تقسيم مصادر الطاقة

لقد تباين هيكل مصادر الطاقة مع بداية القرن العشرين وحتى وقتنا الحاضر، فبعد ان تصدرالفحم المشهد بين مصادر الطاقة خلال القرن الثامن عشر والتاسع عشر، أخذ فى التراجع منذ بداية القرن العشرين أمام النفط اولا ثم الغاز الطبيعى فى مرحلة تالية وخاصة بعد ان بدأ الاستخدام التجارى لتلك الموارد ينتشر مع الربع الاول من القرن العشرين، وظلا يتصدران المشهد رغم الجهود المناهضة لذلك من قبل الحركات البيئة الدولية المعنية بالبيئة [٣]

---

(١) وزارة المالية العراقية – الدائرة الاقتصادية – سبل تنمية مصادر الايرادات العامة في العراق ٢٠٠٩

(٢) انظر/ دراسة فى جغرافيا الطاقة ، الاهمية النسبية النوعية لموارد الطاقة ، سوريا ، مجلة جامعة دمشق ، المجلد ٢٧ ، العدد الاول ٢٠١١ www.damasc university.edu.sy

(٣) يذكر ان عام ١٩٧٩ شهد انعقاد اول مؤتمر عالمى بشان المناخ ، وتوالت الاجتماعات الدولية بشان البيئة والمناخ الى ان اعتمد بروتوكول كيوتو عام ١٩٩٧ ودخل حيز النفاذ عام ٢٠٠٥ ؛ حيث الزم البروتوكول الدول المتقدمة بضرورة القيام بخفض الانبعاثات الضارة بالبيئة وذلك فى مرحلتيه ٢٠١٢/٢٠٠٨ ، ٢٠٢٠/٢٠١٣ ، المصدر برنامج الامم المتحدة للبيئة UN and climate change (UNEP)www.unep.org

ويُعد معيار الديمومة والعمر الزمنى، من أهم المعايير المعمول بها للتفرقة بين مصادر الطاقة، مع الاشارة الى التطورات العلمية الجديدة التى اضافت بعض التعديل الى ذلك المعيار للتفرقة بين مصادر الطاقة ؛ فلم يعد التقسيم النمطى بين مصادر الطاقة الى مصادر تقليدية احفورية من جانب ومصادر طاقة متجددة من جانب أُخر – هو السائد حاليا، حيث اصبحت التفرقة تتم داخل مصادر الطاقة التقليدية ذاتها مابين احفورية تقليدية وغير تقليدية (التسخين والتكسير الهيدروليكى للصخور) من جانب ومصادر الطاقة المتجددة فى الجانب الاخر.[١]

ووفقاً لتقديرات عام ٢٠١٠ وفرت الطاقة المتجددة مايقرب من ١٧% من إجمالى الاستهلاك العالمى من الطاقة، وجاء مايقرب من ٨% من هذا المجموع من مصادر حديثة للطاقة المتجددة بما فى ذلك الطاقة المائية، وطاقة الرياح، والطاقة الشمسية، والطاقة الحرارية الارضية، والوقود الحيوى، والكتلة الحيوية الحديثة؛ حيث أصبح الحصول على الطاقة المتجددة من الأساسيات لمعظم دول العالم وتحديدا فى ظل مايشهده العالم من ازمات ومشكلات بيئية واقتصادية متفاقمة [٢]

ثانيا: تطورمعدلات استهلاك الطاقة العالمى من مصادرها المتنوعة

من خلال تتبع تطور الاستهلاك العالمى لمصادر الطاقة التقليدية والمتجددة منذ عام ٢٠٠٥ حتى عام ٢٠١٥ يتبين الاتى :

١- تزايد استهلاك الطاقة البترولية بنسبة ٥٤% عام ٢٠٠٥ ،ثم ٧٠% عام ٢٠١٠، ثم ٨٩% عام ٢٠١٥

٢- ازدياد استهلاك الغاز الطبيعى بنسبة ٢٢,٨% عام ٢٠٠٥ ،ثم ٢٣,٧٠% عام ٢٠١٠، ثم٢٣,٨٥% عام ٢٠١٥

٣- تزايد استهلاك الفحم بنسبة ٢٨,٦% عام ٢٠٠٥ ،ثم ٢٩,٨٤ % عام ٢٠١٥، ثم ٢٩,٢٠% عام ٢٠١٥

---

(١) لقد ذخرت الدراسات السابقة بمعايير عديدة لتقسيم مصادر الطاقة ومنها تقسيم مصادر الطاقة الي مصادر متجددة واخرى ناضبة طبقا لمعيار التجدد والنضوب ، كما تنقسم الى مصادر تقليدية وغير تقليدية طبقا لمعياردرجة الاستخدام ، كما قد تنقسم الى مصادر طاقة اولية ومصادر طاقة ثانوية من حيث معيار اشتقاقها ، وتنقسم الى مصادر ذات شكل صلب واخرى سائلة واخرى ذات الشكل الغازى طبقا لمعيار شكل الطاقة عند الاستخراج والاشتقاق ، وهناك معيار تداولها بالاسواق التجارية حيث تنقسم مصادر الطاقة الى مصادر الطاقة ذات الاستخدام التجارى والمصادرالتى لم تصل بعد الى الانتشاروالاستخدام التجارى ، المصدر : مجلة جامعة دمشق - سوريا ، المجلد ٢٧ العدد الاول ٢٠١١ الاهمية النسبية النوعية لموارد الطاقة (دراسة فى جغرافيا الطاقة) مرجع سابق

(٢) التكنولوجيا ومستقبل الطاقة ، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، ٢٠١٣ مرجع سابق

٤- تزايد استهلاك الطاقة المائية بنسبة ٦,٢٥% عام ٢٠٠٥ ،ثم ٦,٤٤% عام ٢٠١٠ ثم ٦,٧٩% عام ٢٠١٥

٥- تزايد استهلاك الطاقة النووية بنسبة ٥,٧٣ % عام ٢٠٠٥، ثم ٥,١٤ % عام ٢٠١٠، ثم ٤,٤٤% عام ٢٠١٥

٦- تزايد استهلاك الطاقة الشمسية بنسبة ٠,٠١ عام ٢٠٠٥، ثم ٠,٠٦% عام ٢٠١٠،ثم ٠,٤٥ % عام ٢٠١٥

٧- تزايد استهلاك طاقة الرياح بنسبة ٠,٢٢% عام ٢٠٠٥، ثم ٠,٦٣% عام ٢٠١٠، ثم ١,٤٤% عام ٢٠١٥

٨- تزايد استهلاك مصادرالطاقة المتجددة الاخرى بنسبة ٠,٥٤% عام ٢٠٠٥ ،ثم ٠,٧٠% عام ٢٠١٠، ثم ٠,٨٩% عام ٢٠١٥

ويوضح الشكل رقم (١٠) تطور الاستهلاك العالمى لمصادر الطاقة التقليدية والمتجددة فى الفترة من ٢٠٠٥/٢٠١٥

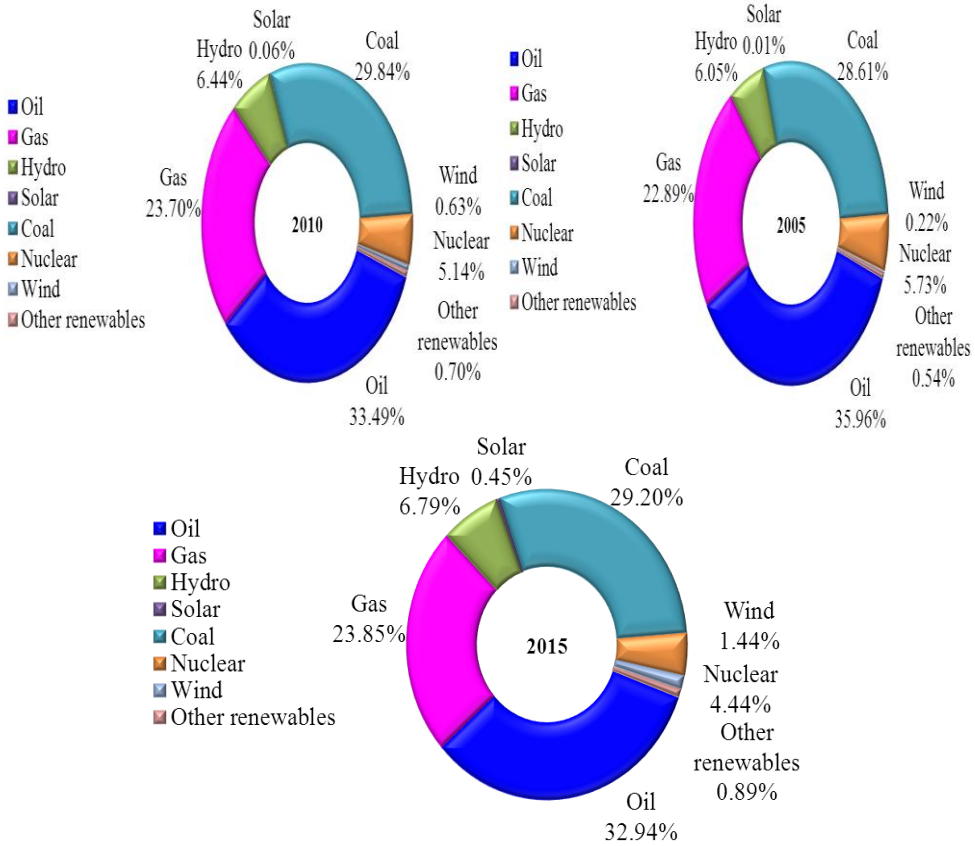

شكل رقم (١٠): تطور الإستهلاك العالمى من مصادر الطاقة التقليدية والمتجددة فى الفترات ٢٠٠٥، ٢٠١٠، ٢٠١٥

المصدر: world Energy Concil, world energy resources 2016

وفيما يتعلق بالوضع بالدول العربية يوجد تباين ملحوظ في معدلات إستهلاك الطاقة، وقد زاد الإستهلاك بمعدل ٣,٩% عام ٢٠١٥، وتعزو هذه الزيادة إلي ثلاثة عوامل رئيسية هي حجم الاحتياطيات النفطية ونسبتها الى مصادر الطاقة المتجددة المتاحة، وحجم الناتج المحلي الإجمالى، وعدد السكان ويوضح الشكل التالى رقم (١١) الاستهلاك النوعى لمصادر الطاقة بمصر والمنطقة العربية [(١)]

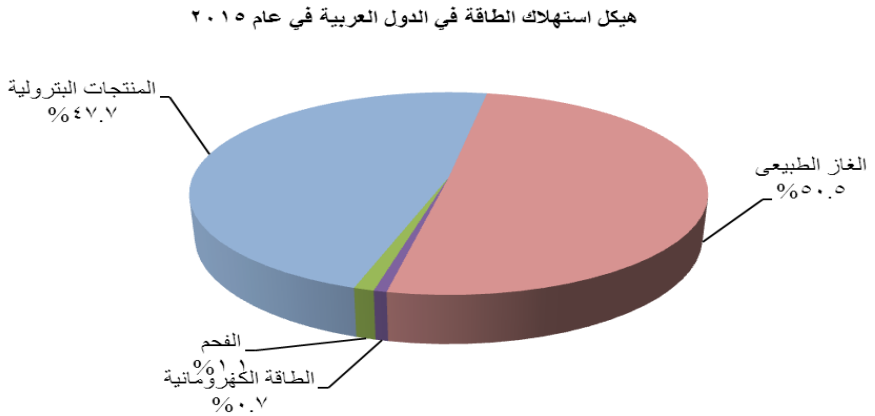

شكل رقم (١١) هيكل استهلاك الطاقة بدول المنطقة العربية ٢٠١٥

المصدر: منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول (اوابك)، تقرير الامين العام السنوى ٢٠١٥

ويبين من الشكل السابق ضآلة مصادرالطاقة الاخرى بخلاف النفط والغاز لتوليد الطاقة بالدول العربية، ولا تتعد كمية الطاقة المنتجة من المصادر المتجددة ٥% عام ٢٠١٣، ويعد

---

(١) تنتمي مصر ضمن دول المنطقة العربية ، والتى تتألف من ٢٢ بلدا فى شمال افريقيا وغرب اسيا وتمتد من المحيط الاطلنطى الى المحيط الهندى ، يبلغ سكان المنطقة نحو ٣٥٠ مليون نسمة عام ٢٠١٦، المصدر برنامج الامم المتحدة الانمائي – الدول العربية www.arab states .undp. org ، ومن جانب المنظمات المعنية بالبترول فإن مصر تعد احد اعضاء منظمة الاوابك وهى منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول والتى تهتم بشؤن البترول دون التأثير في الحصص التصديرية في السوق الدولية ، وذلك بخلاف منظمة الاوبك والمعنية بالحصص التصديرية للبترول وتضم دولا غير عربية بجانب الدول العربية النفطية (مصر ليست عضو في منظمة الاوبك)

من أهمها المصادر المائية، حيث تنتج مصر حوالى ٦٠ ألف برميل نفط مكافئ في اليوم، والمغرب ٢٠ ألف برميل نفط مكافئ في اليوم، وهذا يقارب معظم الطاقة المتولدة من المصادر المتجددة في العالم العربي، وأما الفحم الحجرى وهو يعد ثانى مصدر لتوليد الفحم في الحجرى في العالم، فينشط إستهلاكه في المغرب بمعدل ٨١ ألف برميل مكافئ، ومصربمعدل ٢١ ألف برميل مكافئ، والإمارات بمعدل ٣٥ ألف برميل مكافئ، وفيما يتعلق بالطاقة النووية فلا يوجد محطة نووية لتوليد الطاقة في العالم العربي [١]

ثالثا : إعادة تقسيم مصادر الطاقة حديثا (ثورة السجيل)

تتجلى القيمة العلمية للتقنيات التكنولوجيا فيما أضافته من وسائل جديدة لاستخلاص مصادر للطاقة وتحديدا فى مجال مصادر الطاقة الاحفورية حيث لم يعد الفحم والنفط والغاز هو المصدر الوحيد للطاقة الاحفورية، بل اضيف اليها مصادر حديثة غير تقليدية لإستخلاص تلك المصادر وهى النفط الصخرى والغاز الصخرى والذى أحدث طفرة نفطية فيما سمى ثورة السجيل[٢]

حيث يشار الى مصادر النفط غير التقليدية بشكل عام بأنها المصادر الهيدروكربونية التى ليس في الإمكان استكشافها وتطويرها وانتاجها بواسطة الطرق التقليدية المعروفة، وذلك لكونها تتطلب تقنيات انتاج جديدة ومتطورة تتسم بكثافة الاستهلاك للطاقة وتحتاج الى معالجات جديدة للتعامل مع خاصية تموضع المصادرغيرالتقليدية المتعذر الوصول اليها وتركيبتها الاستثنائية، علما بان مصادر النفط غير التقليدية تتميز بانها منتجة من تشكيلات او مكامن جيولوجية حالت تكويناتها فى السابق دون تدفق النفط من خلالها بمعدلات تجارية [٣]

وتجدر الإشارة الى ان الحد الفاصل بين مفهوم التقليدية والمصادرغير التقليدية ليس ثابتا بل يتغير بمرور الزمن وتبعا لتكنولوجيا الانتاج المستخدمة، ممايعنى بأن مايعد حاليا غير تقليدي قد يوصف على الأمد البعيد بأنه تقليدياً وينظر اليه على انه اعتيادياً

---

(١) التكنولوجيا ومستقبل الطاقة ، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، ٢٠١٣ مرجع سابق

(٢) ثورة السجيل وهي تعنى استخراج الطاقة من النفط والغاز الصخرى اى المكامن النفطية الموجودة في التكوينات الصخرية مثال النفط الموجود في في طبقات السجيل الزيتى والسجيل الغازى ، ويتميز كل نوع من انواع الوقود الكربونى بقيمته السعرية وهى مقدار الطاقة الموجودة فى وحدة الكتلة ، دليل احصاءات الطاقة ، وكالة الطاقة الدولية ، ٢٠٠٥ مرجع سابق

(٣) تنقسم انواع مصادر النفط غير التقليدية بحسب تواجدها فى الطبيعة الى النفط الثقيل ، رمال النفط (البتيومين الطبيعى) ، النفط الصخرى ، الصخر النفطي (نفط الكيروجين) ، المصدر : دراسة واقع وافاق صناعة النفط والغاز الطبيعى غير التقليدية فى امريكا الشمالية وانعكاساتها على الدول الاعضاء – منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول (اوابك)

وليس استثنائيا، بالتالى فإن الفصل بين ماهو تقليدى وغير تقليدى يعتبر من الناحية العملية امرا غير دقيق.

ويوضح الشكليين التاليين رقمى (١٢)، (١٣) النسب المئوية لمصادر الطاقة غير التقليدية القابلة للإستخلاص عالميا، وهو مايعبرعن غزارة مصادر النفط الصخرى والغازى، وبمايمكن أن يؤدى بمزيد من تطورات المعرفة التكنولوجية الإطالة من العمرالاحتياطى لمصدر الطاقة [١].

---

[١] وفي نظرة سريعة عن ملامح الامكانات الفعلية لانتاج النفط غير التقليدي يتبين الاتى :

يعبر النفط غير التقليدى عن دورالتقدم التكنولوجى فى مجال الصناعة النفطية ، واستخراج الغاز من مكامن غير تقليدية

اولا : انتاج البترول من (المصادر غير التقليدية) على المستوى الدولى وهما الصخر النفطى (الكيروجين) و النفط الصخرى (نفط السجيل) ، وتشمل احيانا السوائل المحولة من الغاز والفحم ، بالاضافة الى الوقود الحيوى ، والنفط المنتج من المناطق البحرية فائقة العمق ، والنفوط الثقيلة جدا ، وتحتوى رمال النفط على الجزء الاكبر (٥٧%) من اجمالى النفوط غير التقليدية القابلة للاستخلاص فى العالم تليها نفوط الكيروجين (٣٢,٥%) والنفط الصخرى (١٠,٥%) فى نهاية ٢٠١٢ ، بالاضافة الى ذلك يوجد غاز الصخور الكتيمة ، وغاز طبقات الفحم ، والغاز الصخرى ، والذى يشكل الجزء الاكبرمن اجمالى مصادر الغاز غير التقليدية للاستخلاص بنسبة ٦١,٨% ، تليها ٢٣,٦%، واخيرا طبقات الفحم (١٤,٦% بنهاية ٢٠١٢)

ثانيا : اماكن تركز النفوط غير التقليدية بمصر والمنطقة العربية : بالنسبة لمصادر النفط الثقيل فى الدول العربية ، تشير التقديرات الى انها تتوزع بين خمسة عشر حوضا ضمن منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا باجمالى يبلغ نحو ٩٩٨,٦ مليار برميل ، حيث يستحوذ الحوض العربي الذى يمتد من شمال شرق اليمن الى عمان جنوبا على ٨٤٢ مليار برميل ، وهو مايشكل نحو ربع تقديرات الاحتياطى العالمى من النفط الثقيل ، بينما يشكل نحو ٨٥% بالنسبة للشرق الاوسط وشمال افريقيا ، فيما تقدر المصادر فى كل من حوض خليج السويس الذى يمتد شمال غرب البحر الاحمر وحوض ديار بكر الذى يمتد فى اقصي شمال شرق سوريا نحو جنوب شرق تركيا بحوالى ٢٤,٧ و١٣,٥ مليار برميل على التوالى ، وقد ارتفعت امدادات بلدان اوبك من سوائل الغاز الطبيعي والنفوط غير التقليدية من ٦ مليون برميل /يوم خلال الربع الاول الى ٦,٣ مليون برميل/ يوم خلال الربع الرابع من العام

ويلاحظ ان انتاج الزيت الصخرى يحتاج المزيد من تكنولوجيا الانتاج الحديثة ، والتى لاتتوفر بالمستوى المطلوب فى مصر والدول العربية، مما تظل معه تلك الامكانيات الانتاجية الحديثة غير التقليدية حبيسة الاستعانة بكبري الشركات الاجنبية ، ومما يتبع ذلك من تكاليف مرتفعة وهناك مصافى جديدة فى منطقة الشرق الاوسط تؤدى الى انتهاج منهج جديد لم تعتاد عليه منطقة الشرق الاوسط وخاصة الخليج العربى وهو تصدير المشتقات النفطية بدلا من تصدير النفط الخام ، وهو مادى الى زيادة نسبة التصدير وخدمة متطلبات السوق المحلية ، المصدر : دراسة واقع وافاق صناعة النفط والغاز الطبيعى غير التقليدية فى امريكا الشمالية وانعكاساتها على الدول الاعضاء – منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول (اوابك) ٢٠١٥

مصادر الغاز غير التقليدية القابلة للاستخلاص فى العالم

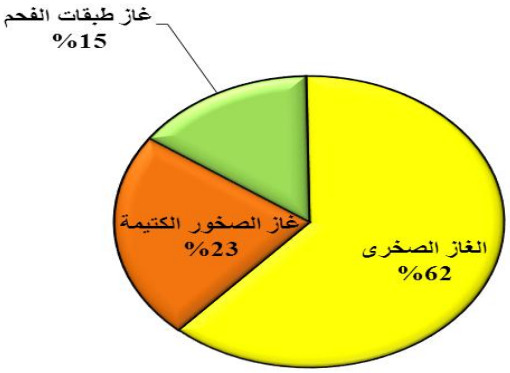

شكل رقم (١٢): مصادر الغاز غير التقليدية القابلة للاستخلاص فى العالم نهاية ٢٠١٢

المصدر: منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول، واقع وافاق صناعة النفط والغاز الطبيعى غير التقليدية فى امريكا الشمالية وانعكاساتها على الدول الاعضاء، مارس ٢٠١٥

أستخلاص النفوط غير التقليدية القابلة للأستخلاص المتبقية في العالم حسب النوع، نهاية عام 2012(%)

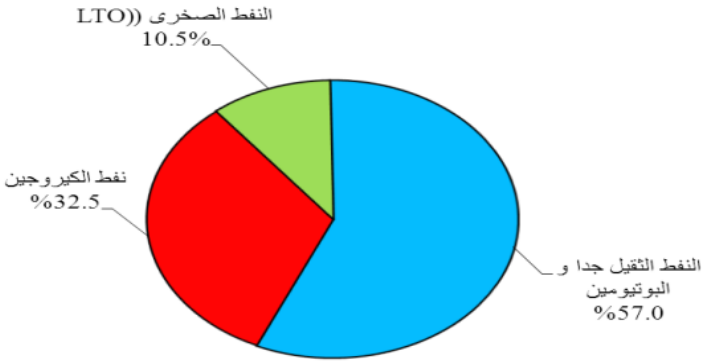

شكل رقم (١٣): النفوط غير التقليدية القابلة للاستخلاص حسب النوع ٢٠١٢

المصدر: منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول، دراسة واقع وافاق صناعة النفط والغاز الطبيعى غير التقليدية فى امريكا الشمالية وانعكاساتها على الدول الاعضاء، مارس ٢٠١٥ .

المبحـــــث الثاني
التشريعات الاقتصادية والمالية العراقية
توافقاً مع المتطلبات الدولية

تعد القوانين مثل الخصخصة والاستثمار، سوق بغداد للاوراق المالية، والقوانين واللوائح المنظمة لتقليل النفقات وتنمية الايرادات غير النفطية، من اهم التشريعات الحديثة بالعراق والتى تساهم في تنفيذ التوصيات الائتمانية للدائنين ومنهم نادى باريس، صندوق النقد الدولي .

حيث قامت المؤسسة التشريعية بالعراق باتخاذ عدة اجراءات للخروج بالاقتصاد العراقي من كبواته وازماته التى استمرت لعقود طويلة، وبدات هذه الاجراءات تحديدا بعد عام ٢٠٠٣، وبدا البحث في كيفية محاولة اللحاق بالركب الاقتصادى وكان من اولي اهتمامات المسؤلين هواعادة هيكلة الاقتصاد ككل بمؤسساته ومن هم الملفات الاقتصادية هو فتح ملف الديون الخارجية ومحاولة اعادة تسوية تلك الديون واستلزم الامر التدخل التشريعي لتنفيذ متطلبات اعادة الهيكلة ومنها متطلبات صندوق النقد الدولي، ولذلك تم اقراربعض القوانين من السلطة التشريعية ومنها قانون الاستثمار المباشر رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٦ والمعدل بالقانون رقم ٢ لسنة ٢٠١٠، ثم تعديلات القانون رقم ٥٠ لسنة ٢٠١٥، والخصخصة ، وسوق الاوراق المالية، وتعديلات الموازنة الاتحادية بدستور٢٠٠٥ ، ومواد قوانين الموازنة بشان ضبط النفقات العامة .

ويتم تناول هذا المبحث من خلال المطالب الاتية :

المطلب الاول : التشريعات الضريبية العراقية وتعديلاتها الحديثة

المطلب الثاني : الخصخصة والتشريعات الاستثمارية بالعراق

المطلب الثالث : الضرورات الاقتصادية لانضمام العراق لمنظمة التجارة العالمية

المطلب الرابع : تشريعات القطاع المصرفي والمالي في العراق وعلاقة ذلك بالتوصيات الائتمانية لصندوق النقد

المطلب الاول
التشريعات الضريبية العراقية وتعديلاتها الحديثة

ان قانون ضريبة الدخل رقم ١١٣ لسنة ١٩٨٢ المعدل بالقانون رقم ٤٨ لسنة ٢٠١٥، فإن الحد الاعلي لضرائب الدخل علي الشركات والافراد ينبغي ان لايتجاوز نسبة ١٥% من الارباح تشجيعاً للإستثمار الوطنى والاجنبي [١].

(١) موقع الهيئة العامة للضرائب www.iraqtax.org

الفرع الاول
الضريبة علي المبيعات بالقانون العراقي

الضرائب علي الإستهلاك هي ضرائب على الإنفاق وهي من الضرائب العينية، وذات حصيلة وفيرة ولاسيما في أوقات الرواج [1]

وهي تُفرض علي السلع فيحصلها التاجر أو الصانع أو مؤدي الخدمة ويوردها لمصلحة الضرائب، وتتميز بالسهولة والبساطة وليس لها اعباء متكررة، وتساعد تلك الضريبة علي الوقوف علي حقيقة النشاط الإقتصادي، وقد يطلق عليها ضريبة علي المشتريات، وحديثاً ضريبة القيمة المضافة، ولنتعرف اولا علي احكام الضريبة علي المبيعات بالتشريع العراقي، ثم نلقي نظرة سريعة علي ضريبة القيمة المضافة .

(1) Jean Dubege, La psychologie sociale de l'impôt dans la France d'aujoudhui (Paris 1961).

أولا : النصوص المنظمة للضريبة علي المبيعات في التشريع العراقي:

- قرار مجلس قيادة الثورة المنحل رقم ٣٦ لسنة ١٩٩٧ بشأن فرض ضريبة المبيعات على الخدمة في المطاعم والفنادق من الدرجتين الممتازة والأولي .

- التعليمات المالية رقم (٧) لسنة ١٩٩٧ الصادرة من وزارة المالية - الهيئة العامة للضرائب والمعدلة بالعليمات المالية رقم (٤) لسنة ٢٠٠٥ بشان ضريبة المبيعات علي الخدمة في المطاعم والفنادق .

- قانون الموازنة الاتحادية لجمهورية العراق رقم (١) لسنة ٢٠١٩ " ثالثا - أ – تفرض ضريبة مبيعات بنسبة (٥%) (خمسة بالمائة) علي كافة السلع المباعة في (المولات و مراكز التسوق) والخدمات المقدمة في صالونات الحلاقة الرجالية والنسائية) وعلي جميع الجهات المشار اليها اقتناء جهاز الكاشير الالكتروني.

- التعليمات المالية رقم (٥) لسنة ٢٠١٥ الصادرة من وزارة المالية الهيئة العامة للضرائب بفرض وجباية ضريبة المبيعات علي بعض الخدمات الاخري بخلاف الخدمة الفندقية .

ثانياً: التنظيم الفني لضريبة المبيعات

يتم تنظيم الضريبة علي المبيعات بالعراق بموجب قرار مجلس قيادة الثورة رقم ٣٦ لسنة ١٩٩٧ [(١)] والتعليمات المالية المنظمة لتنفيذ القرار، و كذلك تعليمات وزارة المالية – الهيئة العامة للضرائب رقم (٥) لسنة ٢٠١٥ بشأن فرض وجباية ضريبة المبيعات [(٢)]، ومواد قوانين الموازنة العامة المتعاقبة، علي نحو ما نري تفصيلا للقرارات المنظمة لضريبة المبيعات وتعديلاتها .

١- الضريبة علي الخدمات الفندقية

وقد حدد القرار رقم ٣٦ لسنة ١٩٩٧ هذه الضريبة في الفقرة (اولا) بسعر نسبي ١٠% من قيم جميع الخدمات المقدمة بالفنادق والمطاعم من الدرجة الممتازة والأولي، ورغم أن ضريبة المبيعات هي من الضرائب العامة التى تُفرض علي إنتاج السلع والخدمات وتفرض في مرحلة بيع السلعة أو الخدمة إلا أن المشرع العراقي هنا جعلها من الضرائب الخاصة التى تفرض فقط علي الخدمات المقدمة من الفنادق والمطاعم من الدرجتين الممتازة والأولي .

(١) نشر في جريدة الوقائع العراقية ع (٣٦٧٠) في ١٩٩٧/٥/١٩

(٢) تم نشر التعليمات في الوقائع العراقية العدد ٤٣٦٣ في ٢٠١٥/٥/٤

والمشرع قد جعل المسؤولية علي عاتق جميع إدارات المرافق السياحية بجباية هذه الضريبة وتحويلها شهرياً إلي وزارة المالية خلال الأيام الأولي الشهر الذي يلي الشهر الذي تحققت فيه .

وقد بينت التعليمات رقم (٧) لسنة١٩٩٧[١] الخاصة بإستيفاء ضريبة المبيعات أن الجهة التى تشرف علي عملية جباية هذه الضريبة ومتابعة إستيفائها هي الهيئة العامة للضرائب وتستحدث لأجل ذلك شعبة تسمي شعبة ضريبة المبيعات تتولي مسك السجلات الخاصة بأسماء المرافق السياحية المشمولة بأحكام هذه التعليمات ومتابعة استيفاء ضريبة المبيعات ولها المراقبة وإجراء التدقيقات لضمان صحة إستيفاء وجباية هذه الضريبة كما الزمت هذه التعليمات إدارات المرافق السياحية المشمولة بهذه الضريبة مسك سجلات تجارية خاضعة لرقابة الهيئة العامة للضرائب وتدقيقها [٢].

والعراق يفتقر إلي البيئة المناسبة لإستحصال الضرائب الجديدة [٣]، حيث أن المبيعات تجري بعملية الدفع النقدي وليس عبر البطاقات المالية الإلكترونية (الفيزا كارد) مما سيواجه عقبات كثيرة عند تنفيذها كتهرب المواطنين من دفعها أو تحايل أصحاب المحلات علي النظام الضريبي، كما ستؤدى هذه الضرائب إلي رفع أسعار البضائع والخدمات والتى سيتحملها المواطن وليس صاحب المهنة وستؤدى إلي إصابة السوق بالركود، مما سينعكس علي الإقتصاد العراقي المكبل بالقروض الكبيرة وفوائدها ومن هذه القروض (إتفاق الاستعداد الإئتماني العراقي مع صندوق النقد الدولي (٢٠١٦) وغيره علي النحو الموضح بقانون الموازنة العامة رقم (١) لسنة ٢٠١٩ .

٢- الضريبة علي المبيعات بموجب التعليمات المالية رقم (٥) لسنة ٢٠١٥

المادة (١) من التعليمات المالية رقم (٥) لسنة ٢٠١٥

اولاً – ضريبة المبيعات : ضريبة تفرض علي أقيام خدمات الهاتف النقال وشبكات الانترنت وشراء السيارات وتذاكر السفر والسكائر والمشروبات الكحولية

ثانياً – المكلف : الشخص الطبيعي او المعنوي المكلف بدفع ضريبة المبيعات لاغراض هذه التعليمات وهو المسؤول عن جبايتها وتسديدها الي الهيئة العامة للضرائب

---

(١) نشرت هذه التعليمات في جريدة الوقائع العراقية ع (٣٦٨١) في ١٩٩٧/٨/٤

(٢) انظر المواد (٢,٣,٧) من التعليمات رقم ٧ لسنة ١٩٩٧

(٣) وفقا لتعليمات تنفيذ الموازنات التخطيطية للقطاع العام لسنة ٢٠١٩ ، تسري احكام التعليمات المالية رقم (٧) لسنة ١٩٩٧ المعدلة بالتعليمات رقم (٤) لسنة ٢٠٠٥ علي الخدمة المقدمة في المطاعم والفنادق كافة استناداً لاحكام المادة (١٨- اولا) من قانون الموازنة الاتحادية رقم (١) لسنة ٢٠١٩ علي ان تشمل ابتداءا المرافق المصنفة من قبل هيئة السياحة وكذلك المرافق الاخري المتميزة وغير المصنفة بهدف توفير قاعدة مقبولة بهذه الضريبة حديثة التطبيق وبما يسهل بتمكين الهيئة العامة للضرائب من السيطرة الفعالة علي تطبيقها ، كما تسهم في مراعاة الفئات محدودة الدخل .

ثالثا – خدمة الهاتف النقال : كل خدمة في مجال الاتصالات مقدمة من خلال شبكة الهاتف النقال

رابعا – خدمة الانترنت : كل خدمة في مجال الاتصالات مقدمة من خلال شبكات الانترنت

خامسا - المبلغ الخاضع للضريبة : المبلغ الاجمالي المتحقق للمكلف مقابل تقديمه خدمة الهاتف النقال او شبكات الانترنت سواء أكانت مدفوعة الثمن مقدماً ام لاحقاً .

سادساً – تذاكر السفر : تذاكر السفر الجوية المقطوعة داخل العراق أو خارجه لشركة الخطوط الجوية العراقية والنواقل الوطنية الاخري سواء كانت مستخدمة للسفر الداخلي او الخارجي

سابعاً – السكائر والمشروبات الكحولية : منتجات التبغ بكافة انواعها بالاضافة الي المشروبات الكحولية بصرف النظر عن انتاجها المحلي او الاجنبي .

ثامناً – شراء السيارات : استيراد السيارات بانواعها كافة .

تاسعاً – النواقل الوطنية : كل من يحمل شهادة المستثمر الجوي العراقي (AOC)

المادة (٢) من التعليمات المالية رقم (٥) لسنة ٢٠١٥، تفرض ضريبة بنسبة (٢٠%) عشرين من المئة من قيمة الكارت او خدمة الدفع اللاحق (الفاتورة) علي خدمة الهاتف النقال او خدمة الانترنت المقدمة في العراق من المكلف الي المستهلك وتعد الخدمة مقدمة في العراق اذا كانت المنشأت اللازمة لتقديمها موجودة داخل العراق أو خارجه .

المادة – ٣-

اولاً – علي المكلف اضافة مبلغ الضريبة الي سعر خدمة الهاتف النقال وخدمة الانترنت مدفوعة الثمن مقدماً او لاحقاً واظهارها الي المستهلك .

ثانياً : يدفع مبلغ الضريبة من المكلف كل (٣) ثلاثة اشهر مصحوبا بتقرير مصدق من المحاسب المختص يوضح نشاطه وفق النموذج الذى تعده الهيئة العامة للضرائب لهذا الغرض خلال النصف الاول من الشهر الذى يلي انتهاء مدة (٣) اشهر موقعا منه أو ممن يمثله قانوناً .

المادة -٤-

اولا – تفرض ضريبة مبيعات علي استيراد السيارات بنسبة (١٥%) خمسة عشر بالمائة من قيمة البضاعة المثبتة علي التصريحة الكمركية علي ان تتم جبايتها من الوحدات الضريبية في المنافذ الحدودية كافة كإيراد نهائي لصالح الهيئة العامة للضرائب .

ثانياً - تفرض ضريبة مبيعات علي شراء تذاكر السفر المقطوعة للرحلات الجوية المغادرة داخل العراق وخارجه بنسبة (١٥%) خمس عشرة بالمائة وتتولي شركة الخطوط الجوية العراقية والنواقل الوطنية الاخري ومكاتب السفر والسياحة استيفائها، وعلي كل مكلف ان يقدم تقريرا كل (٣) ثلاثة اشهر مصدقا من المحاسب المختص عن نشاطه وفق النموذج الذى تعده الهيئة العامة للضرائب لهذا الغرض خلال النصف الاول من الشهر الذى يلي انتهاء مدة (٣) الثلاثة اشهر موقعاً منه أو ممن يمثله قانوناً .

ثالثاً – أ- تُفرض ضريبة مبيعات علي استيراد منتجات السكائر بجميع انواعها والمشروبات الكحولية بنسبة (٣٠٠%) ثلاثمائة بالمائة من قيمة البضاعة المثبتة علي التصريحة الكمركية، علي ان تتم جبايتها من الوحدات الضريبية في المنافذ الحدودية كافة كإيراد نهائي لصالح الهيئة العامة للضرائب

ب – إذا كان المنتج محلياً فعلي المنتج جباية مبلغ الضريبة وتقديمه الي العيئة العامة للضرائب كل (٣) ثلاثة اشهر مصحوباً بتقرير مالي مصدق من المحاسب المختص لهذا الغرض يوضح نشاطه وفق النموذج الذى تعده الهيئة العامة للضرائب لهذا الغرض خلال النصف الاول من الشهر الذي يلي انتهاء مدة (٣) الثلاثة اشهر موقعاً منه أو ممن يمثله قانوناً .

٣- الضريبة علي المبيعات بموجب قانون الموازنة العامة

نصت المادة (١٩) من قانون رقم (١) لسنة ٢٠١٩ – قانون الموازنة العامة الاتحادية لجمهورية العراق للسنة المالية ٢٠١٩ الآتي :

فقرة " اولا – أ- استمرار فرض ضريبة المبيعات علي خدمة تعبئة الهاتف النقال وشبكات الانترنت بنسبة (٢٠%) (عشرون بالمائة) وتقيد إيراداتها إيرادا نهائيا للخزينة العامة ويخضع المخالف للاحكام الواردة في قانون ضريبة الدخل رقم (١١٣) لسنة ١٩٨٢

ب - تسري أحكام ضريبة المبيعات المنصوص عليها بقرار مجلس قيادة الثورة المنحل رقم (٣٦) لسنة ١٩٩٧ علي الخدمة المقدمة في المطاعم والفنادق كافة

" **ثانيا** – لوزير المالية الاتحادى اصدار الضوابط لتسهيل تنفيذ احكام البند (اولا) من هذه المادة .

" **ثالثا** - أ – تفرض ضريبة مبيعات بنسبة (٥%) (خمسة بالمائة) علي كافة السلع المباعة في (المولات و مراكز التسوق) والخدمات المقدمة في صالونات الحلاقة

الرجالية والنسائية) وعلي جميع الجهات المشار اليها اقتناء جهاز الكاشير الالكتروني [١]

ب – يستوفي عن ضريبة المبيعات المجباة وغير المحولة ومبالغ ضريبة المبيعات (الفائدة المصرفية) وتكون ادارة الجهات المشار اليها اعلاه بالبند (اولا) من هذه المادة مسؤولة عن تحمل ودفع هذه الفائدة وتوريدها الي الهيئة العامة للضرائب

ج – لوزير المالية اصدار الضوابط اللازمة لتسهيل تنفيذ احكام الفقرة (ثالثا) اعلاه "[٢]

رابعاً : الجرائم والعقوبات علي المخالفات الضريبية

أوضح قرار مجلس قيادة الثورة رقم ٣٦ لسنة ١٩٩٧ والذي فرض الضريبة المقررة بالقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٩٧ والتعليمات المنظمة لها[٣] أبرز العقوبات التى توقع علي المرافق السياحية المخالفة لأحكامه وهي :

١- دفع فائدة مصرفية معادلة للفائدة التى تفرضها المصارف التجارية علي السحب المكشوف علي مبالغ ضريبة المبيعات المستوفاة غير المحولة خلال المدة المحددة قانوناً، والمذكورة سابقاً، إلي الهيئة العامة للضرائب .

٢- دفع مبالغ الضريبة المترتبة وكذلك الفائدة التى تعادل الفائدة المصرفية التى تفرضها المصارف التجارية علي السحب المكشوف في حالة عدم دفع الضريبة بالأساس .

---

(١) وفقا لتعليمات تنفيذ الموازنات التخطيطية للقطاع العام لسنة ٢٠١٩ ، يتم دفع مبلغ ضريبة المبيعات المنصوص عليها في المادة (١٨ / أ ،ب) من قانون الموازنة الاتحادية العامة رقم (١) لسنة ٢٠١٩ من المكلف شهرياً مصحوب بتقرير مصدق من المحاسب المختص يوضح نشاطه وفق النموذج الذى تعده الهيئة العامة للضرائب لهذا الغرض علي ان لا يتجاوز توريد دفع مبلغ الضريبة الي الهيئة العامة للضرائب النصف الاول من الشهر الذى يلي انتهاء مدة الشهر السابق موقعاً منه او من يمثله قانونا اعتبارا من ٢٠١٩/١/١ مع تطبيق تعليمات فرض وجباية المبيعات رقم (٥) لسنة ٢٠٠٥ في كل مالم يرد فيه نص علما ان المكلف المخالف لاحكام هذه الفقرة يكون عرضة للمسائلة القانونية وفق الموارد الواردة بالفصل الثامن والعشرون من قانون ضريبة الدخل رقم ١١٣ لسنة ١٩٨٢ المعدل

(٢) قارن / الفقرة الثالثة من الموازنة العراقية " تفرض ضريبة مبيعات ١٠% علي كافة السلع المباعة عدا مفردات البطاقة التموينية في (المولات ومراكز التسوق) والخدمات المقدمة في صالونات الحلاقة الرجالية والنسائية وعلي جميع الجهات المشار إليها إقتناء جهاز الكاشير الإلكتروني "

(٣) المادة ٦ من التعليمات المالية رقم ٧ لسنة ١٩٩٧

الفرع الثاني
التشريعات الضريبيـــــة الجمركية

الضريبة الجمركية وهي من الضرائب غير المباشرة، ولقد تم تطبيق أول قانون في العراق ينظم أمور الضرائب الجمركية من خلال بيان تعريفة الرسوم الجمركية رقم (١٩) لسنة١٩١٩ ثم جرى تطبيق عدة قوانين، ومنها القانون رقم (٧٧) لسنة ١٩٥٥ وتعديلاته، وقانون رقم (٣٢) لسنة ١٩٨٤ وتعديلات[١]، وتم وقف العمل به بموجب امر سلطة الائتلاف المنحلة رقم ١٢ لسنة ٢٠٠٣ وفرض رسوم إعادة الإعمار بموجب أمر سلطة الإئتلاف رقم ٣٨ لسنة ٢٠٠٣، وذلك بنسبة ٥% علي البضائع المستوردة إلي العراق (عدا البضائع للاغراض الانسانية) .

هذا وقد صدر قانون الضريبة الجمركية رقم ٢٢ لسنة ٢٠١٠ بفرض رسوم لا تزيد عن ٢٠% لسلع خارج الجدول المحدد بذلك القانون، حيث نص في المادة (٩) أولاً " يلغي قانون التعريفة الكمركية رقم ٧٧ لسنة ١٩٥٥، وأمر سلطة الإئتلاف المؤقتة رقم (٤٥) لسنة ٢٠٠٤ (سياسة تحرير التجارة لعام ٢٠٠٤)، وأمر سلطة الإئتلاف

---

(١) في نظرة تاريخية للضريبة الكمركية يتبين :

- إن العراق وبوصفها أحدي دول الخلافة العثمانية ، تقوم بفرض رسم إستيراد قيمى بنسبة ٥% ، أما رسوم التصدير فقد كانت تفرض بسعر ١٢% من قيمة البضائع ، وفي سنة ١٨٦١ استطاعت الدولة العثمانية أن تعدل معاهداتها التجارية بما يسمح لها بزيادة رسم الإستيراد وخفض رسوم التصدير ، حيث رفع الأول من ٥% إلي ٨% وتمتخفيض رسوم التصدير إلي ٨% مع تخفيضه سنوياً بنسبة ١%، وكانت الضريبة الكمركية تفرض علي سلع الترانزيت بين ولايات الدولة العثمانية

- يُعد صدور بيان التعريفة الكمركية رقم ١٩ لسنة ١٩١٩ هو أول بداية الأخذ بالضريبة الكمركية النوعية بالعراق حدد رسم الإستيراد بنسبة ١١% من قيمة البضاعة وهو سعر موحد كان يسري علي جميع السلع =ماعدا المشروبات الروحية والتبوغ والعطور التى أخضعت لرسوم نوعية عالية ، وتحدد سعر الصادر الكمركي ب ١% واما رسم الترانزيت فقد كان ١.٥%

- في عام ١٩٣٣ صدر قانون التعريفة الكمركية رقم ٣٣ لسنة ١٩٣٣الملغي ، فارضاً رسوم قيمية تتراوح بين ٨% و١٠٠% علي ٦٨٠ سلعة ، ورسوماً نوعية علي ٢٧٥سلعة يتراوح سعرها بين ٨% و ٣٠٠% كما تقرر إعفاء ١٣٧ سلعة مختلفة اخري ، أما رسم التصدير فكان (٥%) وكان ذلك القانون يهدف إلي حماية الصناعة والزراعة المحلية ، وثانياً تحقيق الغرض المالي

- صدر قانون التعريفة الكمركية رقم ٧٧ لسنة ١٩٥٥ المعدل و وتراجع الهدف المالي بعض الشئ لصالح اهداف التنمية الإقتصادية وتقررت إعفاء ات وتخفيضات هامة في رسوم الإستيراد وتزامن ذلك مع تحسن الميزان التجاري لصالح العراق لزيادة ايرادات البترول ، واخذت الحكومة إتباع سياسة تجارية تحررية ومنها تخفيض رسوم الإستيراد لتشجيع الإستيراد ، تم العمل به إلي أن ألغي العمل به بصدور القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٥٥ وتعديلاته

المؤقتة رقم (٣٨) لسنة ٢٠٠٣ (ضريبة أعادة إعمار العراق وتعديلاته) ، ثانياً لايعمل بأي قانون أو تعليمات أو أنظمة تتعارض مع أحكام هذا القانون [١].

اولا :يتكون وعاء الضرائب الجمركية كقاعدة عامة من المصادر الآتية :

١- الضرائب الجمركية التى تُفرض علي البضائع الأجنبية المستوردة عند دخولها إلي البلاد وتسمي بضرائب الإستيراد

٢- الضرائب الكمركية التى تُفرض علي البضائع المصدرة إلي الخارج وتُسمي بضرائب الصادرات

٣- الضرائب الكمركية التى تفرض علي البضائع المارة بالبلاد اي علي البضائع المصدرة من دولة إلي أخري غير العراق وتُسمي بضرائب التجارة العابرة (الترانزيت)

هذا وقد بينت المادة (٨) من قانون الكمارك العراقي النافذ رقم ٢٢ لسنة ٢٠١٠ وعاء الضريبة الجمركية بالنص "تخضع البضائع التى تدخل اراضي جمهورية العراق أو تخرج منها باية صورة كانت للرسوم الكمركية المقررة في قانون التعريفة الكمركية .....)

كما قررت المادة (٣) من القانون ذاته علي ان (كل بضاعة[٢] تجتاز الخط الكمركي في الادخال او الاخراج او العبور تخضع لاحكام هذا القانون والقواعد الكمركية المرعية)، ويقصد بالخط الكمركي هو الخط المطابق للحدود السياسية الفاصلة بين جمهورية العراق وبين الدول المتاخمة لها والشواطئ والبحار المحيطة بها[٣]

وبالتالي فان الضريبة الجمركية بالعراق تنطبق عليها القواعد العامة من حيث كونها ضريبة علي الصادرات والواردات في الحدود والاعفاءات التى حددها القانون الجمركي .

ثانيا : سعر الضرائب الجمركية

تتضمن قوانين التعريفة الجمركية ثلاثة انواع من الضرائب (الرسوم) وهي الضرائب القيمية والضرائب النوعية، والضرائب المختلطة :

---

(١) نشر في الوقائع العراقية – العدد ٤١٧٠ (ج١) في ٢٠١٠/١٢/٦

(٢) البضاعة : هي كل مادة او منتج طبيعي او حيواني او زراعي او صناعي ، ف ١٣ من المادة (١) من قانون الجمارك العراقي النافذ

(٣) للاطلاع / مادة ١/ حادي عشر من قانون الجمارك رقم ٢٠١٠/٢٢

أ- الضرائب القيمية

وتفرض هذه الضرائب بنسب مئوية من قيمة البضاعة أو سعرها حسب نوعية البضاعة وطبيعتها، ويُقصد بقيمة البضاعة هو سعر الكُلفة مضافاً اليه أجور النقل والتأمين، علماً أن هناك عدد من السلع تبلغ نسبة الضرائب عليها (١٠٠%) من قيمتها أو أكثر من ذلك.، وقد ورد بالقانون الضريبي الجمركي العراقي النافذ مادة (٢) يفرض رسم جمركي علي البضائع المستوردة غير الواردة في جدول تعريفة الرسوم الكمركية بنسبة لا تزيد عن ٢٠% من قيمة البضاعة، ومثال فرض ضريبة ٢٠% من قيمة السيارات المستوردة الي داخل البلاد .

ب- الضرائب النوعية

وتُفرض هذه الضرائب بشكل مبلغ مقطوع علي كل وحدة قياس كالوزن أو الحجم أو المساحة أو الطول من البضاعة مثال ذلك أن يتم فرض رسم ضريبة جمركية (٥٠٠ دينار) للكيلو الواحد من سلعة معينة .

جـ - الضرائب المختلطة (القيمية والنوعية)

وتعني الجمع بين النوعين السابقين من الضرائب فتُطبق الضرائب القيمية علي بضائع معينة وتطبق الضرائب النوعية علي بضائع أخري.

الاعتراض والطعن علي تقدير الضريبة الكمركية

حدد قانون الكمارك جهتين للنظر في النزاعات المتعلقة بتطبيق احكامه احدهما تنظر بالطعون المتعلقة بتقدير الضريبة الجمركية وفرضها، وهي الهيئة الاعتراضية طبقا لنص المادة (٧٤) من قانون الكمارك العراقي، والاخري مختصة وفقا لنص المادة (٢٤٦) بالطعون الجنائية كالفصل في جرائم التهريب وهي المحكمة الكمركية [(١)].

ثالثا اعفاءات الضرائب الجمركية

منح المشرع الضريبي عدة إعفاءات من الضرائب الكمركية لاسباب إجتماعية وإقتصادية وسياسية وهذه الإعفاءات لم ترد في قانون واحد بل وردت في عدة قوانين ومن هذه الإعفاءات الآتي :

١- إعفاء المواد التى يستوردها المشروع الصناعي أو الزراعي أو الخدمي إذا كان من غير الممكن الحصول عليها من الإنتاج المحلي كالمكائن وأجزائها والأجهزة والأدوات الإحتياطية والمحتبرية والإنشائية الضرورية للمشروع .

٢- إعفاء المواد الغذائية التى تستدعي الظروف الإقتصادية والإجتماعية توفيرها .

---

(١) راجع / نص المادة (٢٤٥) من قانون الكمارك العراقي النافذ

٣- إعفاء المواد التى تحتاجها الجامعات ومعاهد التعليم والمدارس والمستشفيات والمراكز الصحية ومؤسسات الإطفاء ومراكز الرعاية الإجتماعية وما في حكمها

٤- إعفاء الأمتعة الشخصية المستوردة مع المسافر أو تُستورد خلال فترة معينة من تاريخ وصولها العراق كالملابس والعدد والآلآت اللازمة لممارسة مهنته إذا إستوردها أصحابها لغرض تأسيس أعمالهم لأول مرة في العراق، كذلك تُعفي الأشياء التى تُستعمل لأغراض دينية في المساجد والجوامع ومعاهد العلوم الدينية وغيرها من دور العبادة .

٥- إعفاء المواد المخصصة لإستعمال الدول الأجنبية التى تُعامل العراق بالمثل كما تعفي الأشياء التى تنص علي إعفائها إتفاقات دولية عقدتها دولة العراق .

٦- إعفاء السلع المارة بالعراق (الترانزيت) .

٧- إعفاء بعض الأشياء إذا كان القصد من إستيراد إستعمالها لأغراض مؤقتة كإقامة المعارض وماشابه ذلك . .

وهناك اعفاءات خاصة علي النحو الاتي بيانه :

١- الاعفاءات السياسية

وهي الاعفاءات الخاصة بالهيئات الدبلوماسية [(١)] ومنها :

- ما يرد للاستعمال الشخصي الي رؤساء واعضاء السلكين الدبلوماسي والقنصلي العرب (من غير العراقيين) والاجانب العاملين بجمهورية العراق (عدا القنصل الفخري) الواردة اسمائهم في الجداول التى تصدرها وزارة الخارجية وكذلك مايرد الي ازواجهم واولادهم القاصرين .
- ما تستورده السفارات والمفوضيات والقنصايات (عدا الفخرية) للاستعمال الرسمي عدا المواد الغذائية والمشروبات الروحية .

٢-الاعفاءات العسكرية

ويتم من خلالها اعفاء ما يتم استيراده للقوات المسلحة وقوى الامن الداخلي من ذخائر واسلحة وتجهيزات ومواد طبية ووسائط نقل والبسة وسواء كان الاستيراد مباشر او لحسابها من جهات اخري .

٣-الاعفاءات الخاصة

اشارت المادة (١٥٥) من قانون الكمارك انه يعفي من الرسوم الكمركية وذلك :

١- ما يستورد لرئيس الجمهورية بصفته الذاتية وما يستورد لرئاسة ديوان الرئاسة .

٢- الهبات والتبرعات الواردة لدوائر الدولة والقطاع العام والمنظمات الشعبية .

---

(١) لمزيد من التفاصيل / انظر المادة (١٥٦) من قانون الكمارك النافذ

المطلب الثاني
الخصخصة والتشريعات الاستثمارية بالعراق

يهدف برنامج الخصخصة الي تحويل عدد من الشركات المملوكة – ملكية عامة الي الملكية الخاصة كجزء من خطة اصلاح القطاع العام، وقطاع الاعمال العام، ووفقا لما هو مسطر في وثائق البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وقد اثرت العولمة علي واقع الاقتصاد الدولي، والتوازنات الاقليمية، وانعكس ذلك علي مصالح الدول النامية، والتى لم تتأقلم بما يكفي وتشكل توازنات اقليمية مشتركة في اطار مفاهيم العولمة الجديدة[1] .

[1] انظر / يامن خالد يسوف ، واقع التوازن الدولي بعد الحرب الباردة واحتمالاته المستقبلية ، الهيئة العامة للكتاب ، ٢٠١٠ ، ص ١٥٣ ، وفي ذات المعني انظر / سيار الجميل ، العولمة الجديدة والمجال الحيوي للشرق الاوسط ، مفاهيم عصر قادم ، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق ، بدون سنة نشر ، ص ١٥٢

الفـــرع الاول
الخصـخصـــة

اولاً : ماهية الخصخصة وأساليبها

تعني الخصخصة سياسة نقل ملكية او ادارة وحدة الاصول الحكومية كلا او جزءا من القطاع العام الى القطاع الخاص وفقا للقوانين والانظمة والتعليمات النافذة .

١- ماهية الخصخصة

يثير مفهوم تعبير الخصخصة الكثير من الصعوبات وهناك عدة مرادفات لهذا المصطلح منها التخصيص، والتخاصية، الاستخصاص، وبالانجليزية (Privatization[١] وترجع تلك الصعوبات الي تطور المفهوم الاقتصادي، واساليبها المتعددة واشكالها الكلية او الجزئية، حيث كان يعبر هذا المطلح عند نشاته الي نقل ملكية المشروعات العامة الي القطاع الخاص، ثم تطور المفهوم حديثا ليكون مضافا اليه نقل ادارة المشروعات العامة الي القطاع الخاص عن طريق عقود الايجار والادارة، بما يتضمن ادارة المشروعات العامة للدولة وفق مبادئ واساليب القطاع الخاص .

هذا وقد استخدمت بعض الدول مصطلحات اخري للدلالة علي الخصخصة، منها، تونس حيث استخدمت تعبير (خروج الدولة من الاقتصاد) و (التفويت)، واستخدمت شيلي وسيرلانكا تعبير (الرأسمالية الشعبية)، كما استخدمت كوستريكا وجاميكا تعبير (الديمقراطية الاقتصادية) [٢]، وقد استخدم التشريع المصري لفظ الخصخصة [٣]، كما اقرت نص المادة (٣٤) من الدستور الفرنسي لعام ١٩٥٨ علي " للمشرع وحده سلطة وضع القواعد الخاصة بتأميم المشروعات وكذلك القواعد الخاصة بتحويل المشروعات من القطاع العام الي القطاع الخاص "

هناك من الاموال ما هو اموال التى تملكها الدولة ملكية خاصة او احد الاشخاص العامة، والتى لاتخصص للمنفعة العامة فقط، وتخضع لاحكام القانون الخاص في استغلالها وفي التصرف فيها، والغرض من هذه الاموال هو الانتفاع بها وبما تنتجه من غلات وثمار فيكون للدولة و الاشخاص المعنوية العامة حق الانتفاع بها بشكل مباشر

---

(١) Privatizationوهي اسم مشتق من الصفة ,privat وتعني خاص

(٢) انظر مجلة كربلاء العلمية المجلد الخامس / العدد الرابع انساني كانون الاول ٢٠٠٧ ، ص ٥٨

(٣) انظر / محمد محمود الامام ، محددات الاداء الاقتصادي لكل من القطاعين العام والخاص في الوطن العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية والصندوق العربي للانماء الاقتصادى والاجتماعي ، بيروت ١٩٩٠ ص ١٠٣ (حيث تمت الاشارة الي ان مجمع اللغة العربية قد استخدم كلمة خصخصة

او غير مباشر، وعليه فان الاموال التى يجوز خصخصتها هى اموال الدولة الخاصة دون اموالها العامة [1].

٢- اساليب عملية الخصخصة :

أ- **خصخصة الادارة** : اي ادارة المنشأت العامة الي القطاع الخاص مع بقاء حق الملكية في يد الحكومة وخاصة فيما يتعلق بمشروعات الخدمة العامة اي الانشاء من قبل القطاع الخاص والاستفادة منها لفترة زمنية ثم تؤول ملكيتها بعد ذلك الي القطاع الخاص

ب- **التأجير :**اي قيام السلطات العامة او الحكومة بتأجير المنشأت العامة التي لا تدخل ضمن الخدمات الاساسية الي القطاع الخاص او تأجيربعض خطوطها الانتاجية سنويا

ت- **البيع الكلي أو الجزئي : اي ان تقوم الحكومة ببيع كل او جزء من الاسهم الي القطاع الخاص ويشمل هذا الاسلوب :**

- البيع الكامل للقطاع الخاص، سواء باسلوب المزايدة او التفاوض المباشر اذا دعت الحاجة ولكافة اصول المشروع وخاصة بالنسبة للمشاريع العامة التى تتحمل خلال عامين وذلك ما يدفع القطاع الي تحسين ادائه خوفا من بيع مؤسساته وتسريح عمالها
- البيع الجزئي من خلال بيع جزء من ملكية المؤسسات العامة الي القطاع الخاص
- طرح أسهم الشركات للاكتتاب العام
- البيع لمستثمر رئيسي
- التخصيص الجديد ويتضمن ذلك تسهيلات حكومية لبداية اعمال خاصة جديدة

ثانيا :الخصخصة في القانون العراقي

لقد اختلف الاداء الاقتصادي حيال قضية الخصخصة باختلاف طريقة الحكم في العراق ماقبل عام ٢٠٠٣ وبعد عام ٢٠٠٣ ووفقا للدساتير النافذة في هذا الوقت وعلي النحو التالي :

١- **حيث انه قبل ٢٠٠٣** سار النهج الإشتراكي وفقا لدستور ١٩٧٠، اذ نص في المادة الاولي منه " العراق جمهورية ديمقراطية شعبية ذات سيادة، هدفه الاساس تحقيق

---

(١) نصت المادة (١٧) من القانون المدني العراقي " ١ - تعتبر اموالا عامة العقارات والمنقولات التى للدولة او الاشخاص المعنوية العامة والتى تكون مخصصة لمنفعة عامة بالفعل او بمقتضي القانون ٢- وهذه الاموال لا يجوز التصرف فيها او الحجز عليها او تملكها بالتقادم " ، كما تنص المادة (٨٧) من القانون المدني المصري

الدولة العربية الواحدة وإقامة النظام الإشتراكي " [1]، ورد في المادة الثانية عشر علي انه " تتولي الدولة تخطيط وتوجيه الاقتصاد الوطني بهدف إقامة النظام الاشتراكي علي اسس علمية وثورية ....."، كما ورد بالمادة الثالثة عشر ان " الثروات الطبيعية ووسائل الانتاج الاساسية ملك الشعب تستثمرها السلطة المركزية في جمهورية العراق استثمارا مباشراً ووفقاً لمقتضيات التخطيط العام للإقتصاد الوطني " .

وبالتالي فان هذه النصوص تقر النظام الاشتراكي للحكم بما يتضمن ملكية الشعب لوسائل الانتاج والثروات الطبيعية، وقد استبق ذلك صدور حركة التأميمات بالعراق عام ١٩٦٤، وكان منها صدور قانون تاميم البنوك والمصارف التجارية رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ والذي تنص المادة الاولي منه علي " تؤمم جميع البنوك والمصارف غير الحكومية العاملة في العراق بما فيها فروع المصارف الاجنبية وتؤو ملكيتها الي الدولة بما فيها الاموال المنقولة والاموال غير المنقولة المسجلة باسمها او باسم مركزها الرئيسي في الخارج اذا كانت اجنبية .

كما سبق صدور هذا القانون، قانون تأميم بعض المنشأت رقم ٩٩ لسنة ١٩٦٤ والذي ينص في المادة الاولي منه " تؤمم جميع الشركات والتأمين وإعادة التأمين في العراق كما تؤمم الشركات والمنشأت المبينة في الجدول المرفق لهذا القانون وتؤول ملكيتها الي الدول " كما نص في المادة (٢) أ- " يتحول أسهم الشركات ورؤوس اموال المنشأت المشار اليها الي سندات اسمية علي الدولة تستحق بعض خمس عشر سنة من تاريخ نشرهذا القانون بفائدة ٣ % سنوياً..." [2]

---

(١) انظر /كارل ماركس ، راس المال – نقد الاقتصاد السياسي ، ترجمة ، محمد عيتاني ، الناشر مكتبة المعارف بيروت بدون سنة ، الجزء ٥-٦ ص ١٠٧٤

(٢) لا يمنع ذلك من وجود بعض المنشأت الخاصة ولو بشكل محدود كانت موجودة في هذه الفترة من اجل دعم المصادر الايرادية للدولة ، كالمعامل الصغيرة المملوكة للافراد والفنادق ، وقد كان هذا نهج الدولة منذ اعقاب ثورة تموز عام ١٩٥٨ الذي اطاح بنظام الحكم الملكي الفترة (١٩٢١- ١٩٥٨) رغم ازديدا دور الدولة في الاقتصاد الوطني منذ عام ١٩٥٨ لكن ذلك لايعني ان الدولة اغفلت القطاع الخاص بل العكس فقد استمرت بدعم وتشجيع القطاع الخاص ودليل ذلك صدور قانون التنمية الصناعية رقم ٣١ لسنة ١٩٦١ والذي اعتبر رعايا البلدان العربية كالعراقيين من ناحية نسبة عدد العمال المستخدمة ، ورؤوس الاموال العربية كما لوكانت عراقية ، ولذلك ظل القطاع الخاص مهيمناً علي النشاط الانتاجي ، وبلغت مساهمته الانتاجية عام ١٩٦٠ حوالي ٨١.٤ % من الناتج المحلي الاجمالي ، و ٧٠.٦% من الناتج الصافي غير النفطي ، اما القطاع العام فلم تتجاوز نسبته ١٩.٦ % ، ٢٩.٤ % هذه الفترة ، للمزيد انظر دراسة بعنوان " قوانين التأميم الاشتراكية في ١٤ تموز ١٩٦٤ في العراق – دراسة تاريخية اقتصادية " المجلد ١٧ – العدد ٢ ، شباط ٢٠١٠ مجلة جامعة تكريت للعلوم الانسانية ، العراق ص٤

وانطلاقا من ان القطاع الخاص يقوم بدورا مهما في اطار التنمية الاقتصادية في البلدان النامية والمتقدمة علي حدا سواء، ومن بينها العراق والتى تسعي جاهدة الي تحقيق معدلات تنمية رغم ما مرت به من ظروف غير مواتية، فقد بأت العراق الاهتمام بالتنمية الصناعية منذ فترة العشرينات في القرن الماضي مع سن القانون رقم (١٤) لسنة ١٩٢٩ الذي ساهم في تشجيع المستثمرين العراقيين في انشاء مختلف المشروعات، وساهم في ذلك ايضا المصرف الصناعي عام ١٩٤٠، ولقد برز القطاع الخاص ضمن الفترة (١٩٢١- ١٩٥٨) عندما تركت السلطات العامة أغلب مجالات النشاط الاقتصادي للقطاع الخاص، وبلغت المساهمات ما يبلغ (٨٥%) في مختلف الانشطة الاقتصادية حتى عام التأميم ١٩٦٤، حيث اصبحت الدولة هي المالكة لمعظم القطاعات الانتاجية، وتحديدا القطاع الصناعي، ونظرا لعدم امتلاك الحكومة للخبرة العملية الكافية المطلوبة وانتشار الفساد الاداري والبيروقراطية، فقد استنزفت موارد البلاد، ولهذه الاسباب ارتفعت الاصوات والاراء التى تنادى بتحويل الملكية العامة الي الخاصة فيما عرف بالخصخصة، وارتفع عدد الدول التى طبقت ذلك النظام من ١٤ دولة الي ٦٠ دولة بين عام ١٩٨٨ الي ١٩٩٥

وعلي ذات النهج بدات عمليات الخصخصة في العراق عام ١٩٨٧ – ١٩٩٤ وكان ذلك من خلال الالغاء أو الدمج أو البيع أو الإيجار

جدول رقم (١٣) تطور حصة القطاع العام نسبة للقطاع الخاص

السنة	القطاع العام %	القطاع الخاص %
١٩٨٠	٨٧.٨	١٦.٢
١٩٨٥	٧٦	٢٤
١٩٩٠	٤٦.٣	٥٣.٧

المصدر : مجلة كربلاء العلمية – المجلد السابع العدد الاول- انساني ٢٠٠٩

ويلاحظ بشكل واضح من ذلك الجدول رقم (١٣) انخفاض حصة القطاع العام من الناتج المحلي الاجمالي، هذا وقد زاد الانخفاض حدة بعد السنوات التى تلت ١٩٩٠ وذلك بسبب الظروف الخاصة بفرض الحصار بقرار مجلس الامن الصادر في ٦ اغسطس /آب برقم ٦٦١ لسنة ١٩٩٠ ، وما ادى اليه ذلك من الاهتمام بالنشاط الخاص بنحو متزايد نتيجة الارتفاع الكبير في المستوى العام للاسعار وتدهور القدرة الشرائية للمستهلكين، والقوة الشرائية للنقد العراقي، وذلك مما ساهم في دعم القطاع الخاص الذي يعتمد علي الارباح اكثر من الاعتماد علي الرواتب الثابتة علي نحو ما هو معمول به في القطاع الحكومي، وترتب علي ذلك قيام الحكومة بتخفيض الانفاق العام بحوالى

٧% عام ١٩٩٠ مقارنة بعام ١٩٨٩، وتم تخفيض حجم العاملين بما يقرب ٥٠%، وفضلا عم ذلك استمرار العجز بالموازنة العامة، وكانت اسهامات الايرادات العامة في تمويل الموازنة العامة في انخفاض مستمر طوال الفترة ١٩٨٠- ١٩٩٠، حيث بلغت ٢.٦% عام ١٩٨٠ لتصل الي ٢٣.٦ % عام ١٩٩٠، عندما قامت الدولة ببيع ممتلكات تابعة للقطاع العام واستخدام ايرادات الخصخصة بهدف تخفيض العجز في الموازنة العامة، وانخفضت حصة الفرد من الناتج المحلي الاجمالي، الذي بلغ ٦٨٣.٩ دينار عام ١٩٧٠ وارتفع الي ١١٩١ دينار عام ١٩٨٠، ثم انخفض الي حوالي ٦٨١ دينار عام ١٩٨٥، والي ١٥٣ دينار عام ١٩٩٣ [١]

٢- **في ظل دستور عام ٢٠٠٥،** نصت المادة (٢٥) من الدستور الحالي " تكفل الدولة اصلاح الاقتصاد العراقي وفق اسس اقتصادية وبما يضمن استثمار كامل موارده وتنويع مصادره وتشجيع القطاع الخاص وتنميته، كما نصت المادة (٢٦) من الدستور الحالي " تكفل الدولة تشجيع الاستثمارات في القطاعات المختلفة وينظم ذلك بقانون "

ويلاحظ ان اعتماد الخصخصة كإحدى العمليات الاقتصادية من شأنها أن تؤدى الي تشجيع قطاع سوق الاوراق المالية والاستثمار فيه، إذ ان للخصخصة دور كبير في تنمية هذا السوق بسبب تداول اسهم الشركات التى تم خصخصتها عن طريق بيع أسهمها، كما ان هنالك إشارة الي جواز الخصخصة في المادة (٢٧) من الدستور نفسه عندما نصت (ثانياً – تنظم بقانون الاحكام الخاصة بحفظ املاك الدولة وادارتها وشروط التصرف فيها والحدود التى لايجوز فيها التنازل عن شئ من هذه الاموال) ولذلك نجد ان هذه المادة قد احالت للقانون وضع شروط يجب توافرها إذا ما اريد التصرف بأموال الدولة، وكذلك يجب علي القانون ان يبين الحدود التى يجوز فيها التنازل عن شئ من هذه الاموال، ويتضح من ذلك ان الدستور العراقي يجيز اعتماد آلية الخصخصة كإحدى الوسائل الاقتصادية التى يمكن من خلالها انعاش بعض مرافق الحياة الاقتصادية التى تجد الدولة ان القطاع الخاص سوف يكون اكثر فاعلية إذا ما أنيطت به مهمة استثمار او إدارة بعض المشروعات وفقاً للرؤي السياسية وفلسفة الدولة الاقتصادية [٢]، ونضيف الي ذلك ، والمادة (٨) ثالثاً من نظام بيع وايجارات عقارات واراضي الدولة والقطاع العام لإغراض الإستثمار رقم (٧) لسنة ٢٠١٠، والتى تنص علي " المشارع الكهربائية والنفطية وغيرها الواقعة خارج حدود البلدية التى تنفذ بصيغة بناء، تشغيل، تملك (BOO) وبناء، وتشغيل، تحويل الي الجهة المستفيدة

---

(١) المصدر : زاد احمد سعدون، دور القطاع الخاص في التطور الاقتصادى لمجموعة من النامية ، مع اشارة خاصة لنتيجة المواد للمدة من (١٩٧٠ – ٢٠٠٤) تحليل وقياس ، رسالة دكتوراة مقدمة الي كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ٢٠٠٧ ص ١٤١

(٢) انظر / دراسة " الاساس القانوني للخصخصة في ضوء التشريع العراقي " دراسة مقارنة ، مجلة جامعة كربلاء العلمية المجلد الخامس / العدد الرابع الانساني كانون الاول ٢٠٠٧ ص ٦٤

(BOT) ببدل ايجار قدره ٢% من بدل ايجارها السنوى المقدر من المقدر من قبل اللجان المشار اليها في المادة (٤) من النظام رقم (٧) لسنة ٢٠١٠

الفـــــرع الثاني
تشريعات العراق بالمجال الاستثمـــار ي

لقد شهد العراق تحول في فلسفته الاقتصادية من الاشتراكية الي اقتصاد السوق تماشياً مع الاتجاهات الاقتصادية العالمية، وتحديدا في ظل ما تتمتع به العراق من موقع استراتيجي هام بين دول العالم فهو قريب من الاسواق العالمية ويطل علي الخليج العربي مما يجعله نقطة وصل جغرافي مهم لخطوط التجارة الدولية بين الشرق الادني والعالم الغربي، كما ان العراق يرتبط بشبكة من الخطوط البرية والبحرية والجوية بما فيها سكك الحديد .

وبناءا علي ذلك فقد تركزت الاهداف الواردة بقانون الاستثمار المباشر رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٦[١] والمعدل بالقانون رقم ٢ لسنة ٢٠١٠ [٢]، ثم القانون رقم ٥٠ لسنة ٢٠١٥ [٣] – علي تشجيع الاستثمار[٤]، وجلب الخبرات التقنية والعلمية ودعم تأسيس مشاريع الاستثمار في العراق وتطويرها، ومنح الاعفاءات والامتيازات لهذه المشاريع علي نحو ما يتبين لاحقاً .

---

(١) يبلغ الحد الادني لرأس مال المشروع المشمول بأحكام هذا القانون (٢٥٠٠٠٠) دولار (مائتان وخمسون الف دولار امريكي) أو ما يعادلها بالدينار العراقي

(٢) اهم التعديلات بالتعديل الاول لقانون الاستثمار :

- السماح لغير العراقيين بتملك الاراضي لاغراض مشاريع الاسكان حصرا
- شمول الشراكات الاستراتيجية مع الشركات العامة المملوكة للدولة بمزايا قانون الاستثمار
- منح هيئات الاستثمار في المحافظات غير المنتظمة في اقليم ، الشخصية المعنوية لتمكينها من اداء مهامها بصورة اكثر فاعلية
- جمع واحصاء الاراضي العائدة ملكيتها للدولة وحصرها تحت تصرف الهيئة الوطنية للاستثمار لغرض تخصيصها للمشاريع الاستثمارية

(٣) اهم التعديلات بالتعديل الثاني لقانون الاستثمار :

- =منح التعديل الجديد اعفاءات من الضرائب والرسوم للمشاريع الحاصلة علي اجازة استثمار لمدة (١٠) سنوات من تاريخ بدء التشغيل .....
- استثني التعديل الجديد الاراضي والعقارات التى تخصص لغرض اقامة مشاريع استثمارية عليها من احكام القوانين والقرارات التى قد تشكل عقبة امام الاستثمار كقانون بيع وايجار اموال الدولة رقم ٢١ لسنة ٢٠١٣ ، قانون ايجار اراضي الاصلاح الزراعي رقم ٣٥ لسنة ١٩٨٣ .....

(٤) ينظم الاستثمار في اقليم كردستان بموجب قانون الاستثمار رقم (٤) لسنة ٢٠٠٦ والذي تشكلت بموجبه هيئة الاستثمار في الاقليم

اولا : الهيئة الوطنية للإستثمار

هى هيئة تابعة لرئاسة مجلس الوزراء [١] ، وتقوم بتنفيذ الاهداف الواردة بقانون الاستثمار، والذي يسهم في تشجيع الاستثمار نظرا لما تتسم به العراق من موارد طبيعية كالنفط والغاز والموارد البشرية والاراضي بمختلف استخداماتها، فضلا عن كبر حجم السوق العراقي والموقع الجغرافي [٢].

ثانيا : مزايا وضمانات قانون الاستثمار

يلاحظ انه قبل تناول مزايا وضمانات الاستثمار فان قانون الاستثمار قد شرع الاستثمار في كافة المجالات ما عدا الاستثمارات في انتاج واستخراج النفط والغاز الطبيعي والاستثمارات في قطاعي المصاريف والتأمين، وهذه المزايا كالاتي :

١- الاعفاء من الضرائب والرسوم لمدة عشر سنوات من تاريخ بدء التشغيل التجاري لكل مرحلة من مراحل إنشاء المشروع .

٢- زيادة سنوات الاعفاء من الضرائب والرسوم مع زيادة نسبة مشاركة المستثمر العراقي لتصل الي ١٥سنة اذا كانت نسبة شراكة المستثمر العراقي اكثر من ٥٠% .

٣- توظيف عمال أجانب جنباً إلي جنب مع العمالة المحلية

٤- بحسب التعديل الجديد للقانون يتم اعفاء الموجودات المستوردة لغرض المشروع الاستثماري من الضرائب والرسوم الكمركية علي أن يتم إدخالها الي العراق خلال مراحل إنشاء المشروع وقبل البدء بالتشغيل التجاري في كل مرحلة من مراحله وفق التصميم الاساسي للمشروع وكان ذلك يشكل عقبة امام المستوردين حيث تم معالجة ذلك في التعديل الجديد

٥- كما تضمن التعديل اعفاء المشروع الاستثماري السكني من رسوم الافراز ورسوم التسجيل العقاري وبضمنها رسوم انتقال الوحدات السكنية للمواطنين، وكذا اعفاء المواد الاولية المستوردة لاغراض التشغيل التجارى من الضرائب والرسوم الكمركية وفقا لنسبة مساهمة المواد المحلية في تصنيع المنتج وهذا يشكل دعما مهما للمنتجات المحلية

٦- ضمان عدم مصادرة أو تأميم المشروع الاستثماري بإستثناء ما يتم بامر قضائي بات

---

(١) دليل المستثمر في العراق ٢٠١٧ ، الهيئة الوطنية للاستثمار NIC، National Investment Commission

(٢) إبراهيم يوسف الفار: دور التمويل الخارجي في تنمية اقتصاديات البلاد النامية، مرجع سابق، ص٤١٢.

٧- يتمتع المستثمر الاجنبي بمزايا اضافية وفقاً لاتفاقيات دولية ثنائية بين العراق ودولته أو اتفاقيات دولية متعددة الاطراف التى قد انظم العراق اليها . [١]

وحديثا تتوافر المعلوماتية التى يستلزم وجودها في اطار الاهداف الاستثمارية، وذلك بخلاف الحال قديما وتحديدا ما قبل عام ٢٠٠٣، حيث كانت المعلوماتية حكراً علي اجهزة النظام السياسي ومرصودة للعمل الاستخباراتي والامني وممنوعة عن اجهزة الدولة الادارية وعن المواطن، ولذلك كانت العراق خارج الثقافة المعلوماتية، وبعيدا عن استخداماتها الواسعة في الادارة السياسية والاقتصادية والعلمية [٢].

والمعلوماتية هي مزيج من منظومتي الاتصال والحاسوب Information & Computing[٣] وهي لها ابعاد اقتصادية والاجتماعية هامة، حيث تنعكس علي مستوى الاداء الاقتصادي لمجتمع ما، ومدى قدرته التنافسية والتوجيه الاجتماعي السليم وتحديدا نحو الادوات والمجالات الاستثمارية الحديثة .

حيث تساهم المعلوماتية في بتخفيض النفقات العامة من خلال توفير برمجيات يمكن من خلالها استغلال المناطق المحلية وفي استغلال ثرواتها وامكاناتها الخاصة بها، مع التنفيذ الأمثل والجيد للامركزية .

ثالثا : دور مشاريع BOT في تنفيذ التوصيات الائتمانية

---

(١) دليل المستثمر العراقي ٢٠١٨ ، المرجع السابق ص ٣

(٢) حيث انه قبل عام ٢٠٠٣ ، كان استعمال الهاتف النقال ممنوعا ، ويوجد حظر للدخول الي الانترنت ويمنع استخدام الهوائيات الخاصة استقبال الفضائيات العالمية ، ولايوجد مركز للمعلومات ، المصدر / مجلة قضايا سياسية – كلية العلوم السياسية – جامعة النهرين – العددان ٢٧- ٢٨ السنة ٢٠١٢ – المعلوماتية واثرها علي المركزية واللامركزية في ظل السلطة البيروقراطية ، آزار ناجي الحساني ، ص ١٨٧ ، ١٨٩

(٣) المعلوماتية هي هي نتاج الفكر الانساني وما نتج عنه من تطور تكنولوجي تشابك مع السلوك الفردي والمجتمعي وتحديدا بالدول المتطورة بشكل خاص والعالم اجمع ، ونتج عن ذلك مصطلح المجتمع المعلوماتي ، ومجتمع الحاسوب ، ومجتمع ما بعد الصناعة ، ومجتمع ما بعد الحداثة ، ومجتمع اقتصاد المعرفة ، والمجتمع الرقمي الذي يؤدى لتحقيق الامن البشري الشامل (الامن الغذائي ، الامن البيئي ، الامن المائي ، الامن الثقافي ، الامن السياسي ، امن الطاقة ، الامن الصناعي ، الامن التقني ، الامن المجتمعي) للمزيد من التفاصيل مجلة قضايا سياسية – كلية العلوم السياسية – جامعة النهرين – العددان ٢٧- ٢٨ السنة ٢٠١٢ – المعلوماتية واثرها علي المركزية واللامركزية في ظل السلطة البيروقراطية ، مرجع سابق ، ص ١٩١

يخلو التنظيم التشريعي للنظام التجاري والاستثماري في العراق من يبين المقصود بعقد البوت، اذ اقتصر بالنص علي جواز الاستعانة بهذه الصيغ في النشاط الاستثماري[1]، ويكاد يكون ذلك هو المعمول به علي مستوى اغلب التشرعات والتى لم تنص علي تعريف محدد لعقد البوت، الامر الذي دفع المنظمات الدولية لوضع تعريفات لهذه العقود والتى تدور في غالبها حول ذات المعني (Build، Operate,Transfer)، وتمثل هذه العقود صورا حديثة ومستحدثة من العقود الادارية تستهدف القيام بمشاريع ضخمة يعهد بها الي احدى الشركات للقيام بانشاء مرفق عام وتشغيله لحسابها الخاص مدة من الزمن علي ان تلتزم بنقل ملكيتها الي الطرف الاخر سواء كانت الدولة او شخصا معنويا او حقيقياً، كما عرف بانه عبارة عن قيام الدولة بإسناد وتأسيس احد المرافق العامة لاحد شركات القطاع الخاص بناءاً علي اتفاق بينهما علي ان يحصل الاخير علي امتياز ادارة وتشغيل هذه المرفق فترة زمنية تكفي لاسترداد أصل التمويل، مع الالتزام بنقل اصول ملكية المشروع للدولة وفق الشروط المتفق عليها في العقد .

رابعا : التشريعات الصناعية

ان دستور ٢٠٠٥ منح المحافظات سلطة سن التشريعات المحلية او يصطلح تسميتها في القانون الاداري بالتشريع الفرعي بدلالة المواد ٦١ أولا و ١١٠ و١١١و١١٤و١١٥و١٢٢ ثانياً من الدستور، وتحديداً فإن استقرار مضامين هذه المواد يشير إلي صلاحية مجلس المحافظة بسن التشريعات المحلية لتنظيم الشؤون الادارية والمالية لها وبما يمكنها من ادارة شئونها وفقاً لمبدأ اللامركزية الادارية والتى تمنحها المادة (١١٥) من الدستور الولوية في التطبيق، وذلك ان مجلس النواب يختص حصراً بتشريع القوانين الإتحادية وليس له إختصاص إصدار التشريعات المحلية للمحافظات، ويستطيع مجلس المحافظة أن يصدر جميع القرارات عدا الإختصاصات الحصرية للسلطات الاتحادية او الاختصاصات المشتركة .

كما ان دستور ٢٠٠٥ قد عالج صلاحيات المحافظات غير المنتظمة باقليم في المادة (١٢٢)" تمنح المحافظات التى لم تنتظم في اقليم الصلاحيات الادارية والمالية الواسعة، بما يمكنها من ادارة شؤونها وفق مبدأ اللامركزية الادارية وينظم ذلك بقانون " ولم يصدر قانون ينظم ذلك الا بصدور قانون المحافظات غير المنتظمة باقليم رقم ٢١ لسنة ٢٠٠٩ ، والذي اعطى المحافظات الحق باصدار التشريعات المحلية في حدود

---

(١) انظر المادة (٨) ثالثاً من نظام بيع وايجارات عقارات واراضي الدولة والقطاع العام لإغراض الإستثمار رقم (٧) لسنة ٢٠١٠ ، والتى تنص علي " المشارع الكهربائية والنفطية وغيرها الواقعة خارج حدود البلدية التى تنفذ بصيغة بناء ، تشغيل ، تملك (BOO) وبناء ، وتشغيل ، تحويل الي الجهة المستفيدة (BOT) ببدل ايجار قدره ٢% من بدل ايجارها السنوى المقدر من المقدر من قبل اللجان المشار اليها في المادة (٤) من النظام رقم (٧) لسنة ٢٠١٠

المحافظة وبما يمكنها من إدارة شؤونها وفق مبدأ اللامركزية الادارية ولكن لا يتعارض مع الدستور والقوانين الاتحادية [1]

خامسا : مصادر الطاقة ودورها في تحديد المواقع الصناعية

يقصد بالموقع الصناعي، الموقع الامثل للمنشأة الصناعية ؛ حيث يلعب الموقع دورا هاما في تكلفة الانتاج، وانعكاس ذلك على حجم الارباح، وتتناول نظريات الموقع الصناعي تحديد الأسس العلمية لذلك الاختيار.

وفيما يتعلق بدور الطاقة في تحديد الموقع الصناعي ، فقد بدأ هذا الدور في الظهور منذ ان اصبح الفحم المصدر الاساسي للطاقة منذ الثورة الصناعية ١٧٦٠ ؛ حيث اصبح توفر الفحم عاملا اساسيا لاختيار موقع الصناعة بالقرب من مناجم الفحم وبما ساهم فى خفض تكاليف الانتاج، ومع بدء الاستخدام الصناعي للبترول كمصدر للطاقة او كمادة اولية للصناعات البتروكيماوية، فقد ساعد ذلك علي تواجد مناطق صناعية بعيدا عن مصادر الطاقة، وخاصة في ظل استخدام البترول كقوة محركة رخيصة لوسائل النقل والمواصلات وأصبح من الطبيعى أن تقوم التجمعات الصناعية بعيدة عن مواقع انتاج البترول ، وينطبق ذات القول على الغاز الطبيعى والذى أصبح يتم استخدامه بحالته الغازية والسائلة على نطاق واسع فى كافة الاغراض الصناعية وغيرها بغض النظر عن قرب التواجد من مناطق الانتاج .

---

(١) يذكر انه علي هذا الاساس اصدر مجلس محافظة النجف الاشرف القرار رقم ٧٧ في ٢٠٠٦/١١/١٣ منح فيه لمحافظة النجف لغرض النهوض والاسراع بانجاز صلاحية تأهيل مطار النجف الاشرف بطريقة التنفيذ المباشر من قبل كوادر المحافظة وان يتم المشروع من موارد المحافظة (ورغم ما قيل في هذا الشان من ان هذا المشروع قد تم عام ٢٠٠٦ رغم ان القانون المحدد للاختصاصات صدر عام ٢٠٠٩ ، وقد خالف القوانين الدستورية مثال قانون الطيران العراقي المدني النافذ) المصدر / دراسة قانونية تحليلية " الاطار القانوني لعقد استثمار مطار النجف الاشرف الدولي " احمد سامي مرهون المعموري ، كلية القانون – جامعة النجف ، ص ٨

الفـــرع الثالث

المناطق الحرة في العراق

يسمح قانون الهيئة العامة للمناطق الحرة رقم (٣) لسنة ١٩٩٨ بالاستثمار في المناطق الحرة من خلال المشاريع الصناعية التجارية والخدمية، ويعمل هذا القانون بالتوجيهات الصادرة عن ادارة المناطق الحرة وتعليمات تنظيم عمل المستثمر رقم ٤ لسنة ١٩٩٤، ووفقاً لقانون هيئة المناطق الحرة تعفي البضائع المستوردة والمصدرة الي المناطق الحرة من كافة الضرائب والرسوم الا إذا تم توريدها الي داخل المنطقة الكمركية، كما تعفي رؤوس الأموال والارباح والدخل الناجم عن الاستثمار في المشاريع من كافة الضرائب والرسوم طيلة مدة تنفيذ المشروع وبضمنها مراحل التأسيس والبناء وتقتضي عملية التقديم الخاصة بالمستثمر تقديم طلب رسم مقداره ١٠٠ (مائة دولار) الي هيئة المناطق الحرة [١]

ان آلية واجراءات العمل في المناطق الحرة الثلاث تتمحور في قيام الهيئة بتأجير الاراض والمنشأت للمستثمرين (افراد وشركات) عراقية أو عربية أو اجنبية لاقامة مشاريع (صناعية، تجارية، خدمية) بموجب عقود استثمار تبرم بين الهيئة والمستثمر، ولقد سمح القانون بممارسة كافة الانشطة الصناعية والتجارية والخدمية للعمل في المناطق الحرة عدا المحظورة منها كالصناعات الملوثة للبيئة، المواد السامة أو المضرة بالصحة العامة، المسكوكات المعدنية والنقود المزيفة والمقلدة، قوالب سك النقود والمطبوعة والمنقوش عليها، الكتب والكراريس واشرطة التسجيل وكل شئ غير لائق ومنافي للاخلاق العامة .

(١) موقع الهيئة العامة للمناطق الحرة www.freezones.mof.gov.iq

المطلب الثالث
الضرورات الاقتصادية لانضمام العراق
لمنظمة التجارة العالمية

ان العراق لايمكن ان يعيش في بمعزل عن المتغيرات الدولية الاقتصادية التى من أهمها ضرورة الانضمان لمنظمة التجارة العالمية[١]، وقد يري البعض من الآثار الخطيرة التي ترتبت على تفاقم مشكلة القروض الخارجية للدول النامية تعريض حرية صانع السياسة الاقتصادية في البلاد النامية ومتخذ القرارات الهامة فيها للخطر الشديد، ذلك أن استفحال مشكلة القروض نجم عنها ضغوط خارجية قوية ظلت تلاحق باستمرار صانع السياسة الاقتصادية في الدول النامية، مما ترتب عليه وقوع عدد من الدول النامية في دائرة الحصار، حيث غلت يد المخطط في اتخاذ القرار المناسب من النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية وأصبح يتعين على صانع القرار الاقتصادي مراعاة تلك الضغوط وأخذها بعين الاعتبار عند تصميم السياسة الاقتصادية للبلد، وهذا الأمر جد خطير لأن وصول البلاد النامية لهذه الحالة أدى بها في النهاية إلى التحول عن طريقها الإنمائي الذي اختارته بوعي واستقلال والولوج في طريق آخر أملت معالمه وحددت دروبه جبهة الدائنين والمؤسسات الدولية التي تقف وراءها[٢].

أولا : عضوية العراق بالمنظمة

انسجاماً مع مقتضيات المرحلة الآنية ضمن التحول التدريجي الذي يشهده العراق في سياسته الاقتصادية والانتقال من الاقتصاد المركزي الموجه إلى اقتصاد السوق فقد دأب العراق بعد ٢٠٠٣/٤/٩ للاندماج بالاقتصاد الدولي من خلال ارتباطه بالمنظمات الدولية التي تأهله لاستعادة مكانته السابقة في المجتمع الدولي، حيث تقدم العراق بطلب الانضمام إلى المنظمة بصفة مراقب في عام ٢٠٠٤ وتم قبول الطلب بالإجماع خلال اجتماع المجلس العام للمنظمة في نفس السنة حيث لمس العراق دعماً من الدول لرجوع العراق إلى الأسرة الدولية واستعدادهم لتقديم كل المساعدة الممكنة بهذا الشأن. وبعد نيل العراق صفة مراقب في المنظمة حيث تم تشكيل اللجنة الوطنية المعنية بانضمام العراق إلى منظمة التجارة العالمية [٣]

---

(١) إبراهيم يوسف الفار: دور التمويل الخارجي في تنمية اقتصاديات البلاد النامية، مرجع سابق، ص٤١٢.

(٢) سمير محمد علي حسن: مواجهة مشكلة المديونية الخارجية، مرجع سابق، ص٦٩.

(٣) المصدر / وزارة التجارة العراقية – جمهورية العراق – قسم منظمة التجارة العالمية ، ٢٠١٨/٥/١٥ الموقع الالكتروني www.mot.gov.iq

ثانيا : الاثار الايجابية

يرى البعض أن مشكلة القروض في الدول النامية مشكلة سيولة مؤقتة وليست مشكلة إعسار. لذلك فأن برامج التكييف والإصلاح التي يوصي بها صندوق النقد الدولي تؤدي لنتائج طيبة في بعض الدول النامية. ويرىالاقتصادي الأمريكي الشهير (William Cleine)[1] " كلاين "أن تحسن الأوضاع الاقتصادية الدولية، مثل زيادة الطلب على صادرات الدول النامية وتحسن أسعار الصرف يؤدي بالضرورة إلى التغلب على هذه المشكلة:

١- من المتوقع أن ترتفع أسعار السلع الزراعية المستوردة نتيجة لتطبيق أحكام اتفاقية الزراعة المتضمنة تخفيض دعم أنتاج وتصدير هذه السلع وهذا الارتفاع في الاسعار يدفع البعض الى توقع حدوث اثار إيجابية على صعيد التخفيف الاكتفاء من هذه السلع القمح بصفة خاصة وذلك أن ارتفاع الأسعار سوف يشجع المنتجين العراقيين على زيادة المساحات الزراعية المخصصة الإنتاج الزراعي فضلا عن دخول منتجين جدد بهدف الاستفادة من ارتفاع الأسعار.

٢- تتعرض العديد من الصناعات الوطنية العراقية الى منافسة شديدة في أسواقها المحلية من الصناعات الأجنبية المماثلة ولاسيما التي تحصل على دعم من بلدانها والتي تباع بأسعار تقل عن أسعارها في بلد المنشأ (عمليات إغراق) لذا فان رفع هذا الدعم ومكافحة الاغراق على وقف مبادى (WTO) سيؤدي الى منح الصناعات الوطنية العراقية فرصة لنهوض والمنافسة داخليا وخارجيا وسيؤدي تحفيز الصناعات المحلية على رفع مستوى الانتاج والجودة وتحسين الكفاءات في تخصيص الموارد ومن ثم ارتفاع مستويات المعيشة بالعراق .

٣- ان نظام فض المنازعات الذي رسمته المنظمة سيجعل العراق أكثر قدرة داخل المنظمة الدولية للحفاظ على مصالحة وحقوقه التجارية لاسيما وأن الدول داخل المنظمة الدولية تفرض اجراءات من طرف واحد على التجارة العالمية وهو ما كان يضر الاخرين دون وجود آلية فاعلة للفصل في النزاعات .

٤- أن تحرير الخدمات والاجراءات الاستثمار الاجنبية من كثير من القيود يؤديان الى تشجيع هذه الاستثمارات في العراق الذي اعتاد على وضع الكثير من هذه القيود على حرية الحركة على المستثمرين الأجانب وهذا التدفق الأكبر للاستثمارات الاجنبية سوف يكون له دور ايجابي مهم على التنمية الاقتصادية والثقافية في العراق بموجب اتفاقية إجراءات الاستثمارية المرتبطة بالتجارة .

---

(١) راجع في ذلك:

William R. Cleine: international debt: systematic Risk and policy Response institute Of international Economics. Washington D. C 1984.

٥- ان التحرير يؤدي الى زيادة النمو الاقتصادي في الدول الصناعية المتقدمة وهذا النمو من شأنه ان يودي الى زيادة الطلب العالمي على النفط الخام نتيجة لزيادة الطلب على المنتوجات البتروكيمياوية بسبب تخفيض التعريفة الجمركية عليها بنسبة ٣% مما يؤدي إلى ارتفاع سعر النفط طبقا لحالة العرض والطلب في الاسواق العالمية .[٥]

٦- في حالة بقاء العراق خارج أطار منظمة التجارة العالمية التي أصبحت تضم أكثر من ١٧٤ دولة وتسيطر على ما يزيد على ٩٠ % من التجارة العالمية فسيكون عرضة للإجراءات الانتقامية وان عضويته تمكنه من حل منازعاته مع الدول بطريقة منصفة .

٧- ان انضمام العراق الى (WTO) وتحرير التجارة الخارجية سيكون ذا تأثيرا إيجابي على مجمل النشاط الاقتصادي في العراق فتحرير المستوردات يؤدي الى توسيع القاعدة الانتاجية وتطويرها عن طريق توفير وسائل الانتاج الضرورية الأمر الذي يؤدي الى قبول التحدي الذي تمثله المنتجات الاجنبية المنافسة لمنتجاتهم سواء كان في السوق المحلي ام في الأسواق الخارجية ومن جهة اخرى سيتعين على العراق ايضا توضيح سياسة التجارة الخارجية العراقية والتي ستعلن من خلال التزام العراق بمبادى هذه المنظمة والاتفاقيات التي انبثقت عنها وسعية لتطبيقها وفق الشروط التي سيتم التفاوض عليها .

٨- أن التزام العراق بحماية حقوق الملكية الصناعية نتيجة انضمامه الى (WTO) سيؤدي الى تحسين نقل التكنلوجيا الى العراق نتيجة اطمئنان الشركات العالمية المتقدمة صناعيا كما يؤدي هذا الالتزام الى تخفيض تكلفه المستوردات العراقية من الآلات والتجهيزات وصرف الانتاج المتقدمة كما يؤدي هذا الالتزام الى تحسين الناتج الاستثماري في العراق وذلك بإعطاء اشارة واضحة لقطاع الاعمال العراقي والعربي والعالمي مفادها ان العراق ملتزم بقواعد ثابتة وشفافة ويدفع هذا القطاع الى الاستثمار في العراق وكلا الحالتين سيتأثر النشاط الاقتصادي العام في العراق بصورة إيجابية ملموسة .

٩- يؤدي انضمام العراق الى (WTO) الى دفع الانتاج الوطني الى الاعلي نتيجة توفير الاسواق الخارجية للمنتجات العراقية وتمكينه من الاستفادة من معاملة الدولة الاكثر رعاية ومن ثم تحرير الصادرأت العراقية من العوائق النقدية والجمركية التي الدول الاعضاء في المنظمة على صادرات الدول غير الاعضاء .

١٠- وهذا يعني التزام العراق بالسعي لتحرير التجارة الخارجية من العوائق والإجراءات التقييدية المختلفة واستبدالها بتعريفة جمركيه مناسبة وذلك على وفق برامج تجري مراجعتها دوريا بين (WTO) والجهات المعنية بالعراق وفي أطار

مراجعة التصحيح الاقتصادي الهادفة الى تحرير الاقتصاد الوطني من القيود والاجراءات غير الملائمة .

المطلب الرابع
تشريعات القطاع المصرفي والمالي في العراق والتزاماته بالتوصيات الائتمانية لصندوق النقد الدولي

لقد هيمنت المصارف المملوكة للدولة في العراق لعقود طويلة علي كامل النشاط المصرفي، في ضوء انحسار ملحوظ لدور القطاع الخاص، ولكن تماشياً مع ما سبق وفي ظل التحول السياسي والاقتصادي في العراق بعد عام ٢٠٠٣ سعت الحكومة الي اجراء اصلاحات واسعة وعديدة في شتى المجالات الاقتصادية والمالية والمصرفية علي نحو ما يتم توضيحه .

الفرع الاول
دور البنك المركزى في تحفيز عملية الرقابة والتنمية

تضمن اصلاح القطاع المصرفي (ادواته وآلياته) بصدور القانون رقم ٥٦ لسنة ٢٠٠٤، وذلك من خلال إعادة النظر بالتشريعات واللوائح بهدف التركيز علي المنافسة وانفتاح السوق المالي المحلي علي الاسواق الدولية وذلك لمواجهة عوامل المخاطرة، ويضاف الي ذلك التطور التكنولوجي وتحقيق تقدم كبير في نظم الاتصالات والمعلومات، وهذا التطور ادي الي انخفاض تكلفة انجاز المعاملات المالية عبر الحدود وتحسن معالجة البيانات والنظم المحاسبية، وبالتالي انعكس بشكل ايجابي علي اداء المصارف [١].

اولا : اجراءات البنك المركزي لتنظيم ادارة البنوك

ولقد اتخذ البنك المركزى خلال عام ٢٠١٧ مزيداً من الاجراءات الرامية الي تنظيم عمل المصارف وتعزيز دورها في تمويل النشاط الاقتصادي وضمان سلامة الجهاز المصرفي ومتانته ومن أهم الاجراءات والخطوات التى اتبعها هذا البنك :

الاستمرار بالسماح للمصارف بإستثمار ما لايزيد عن (٥٠%) من (١٥%) من الاحتياطي الالزامي للدينار العراقي فقط لشراء حوالات الخزينة لغرض توسع نطاق الائتمان من خلال تشجيع المصارف علي الاستثمار في حوالات الخزينة وبما يخدم النهوض بعملية التنمية .

لغرض دعم سيولة الجهاز المصرفي استمر البنك المركزى العراقي باطلاق نسبة ال (٥%) من نسب الاحتياطى الالزامي المفروض علي اجمالي الودائع بالدينار العراقي والدولارالبالغ (١٥%) الي المصارف التى تواجه مشاكل سيولة لغرض مواجهة سحوبات زبائنها، المصارف التى لا تواجه مشاكل سيولة لغرض تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة .

تعديل نسب الاحتياطى الالزامي علي الودائع الجارية بنسبة (١٥%) وودائع التوفير والثابتة بنسبة (١٠%) للدينار والدولار [٢]

ثانيا : تنوع الهيكل المصرفي العراقي

ويتنوع هيكل الجهاز المصرفي في العراق نهاية عام ٢٠١٧ الي (٦٩) مصرفاُ ما بين مصارف حكومية ومصارف تجارية خاصة .

---

(١) موقع البنك المركزي العراقي www.cbi.iq

(٢) المصدر / قرار مجلس ادارة البنك المركزيالعراقي

فقد بلغ عدد المصارف الحكومية في العراق (٧) مصارف ، منها (٣) مصارف تجارية، و (٣) متخصصة، و(١) مصرف اسلامي وهي (مصرف الرافدين، ومصرف الرشيد، والمصرف الزراعي التعاوني، والمصرف الصناعي، والمصرف العقاري ، ومصرف النهرين الاسلامي، والمصرف العراقي للتجارة) في حين بلغت المصارف التجارية الخاصة (٦٢) مصرف، وهذه الاخيرة تتضمن (٢٤) مصرفا تجاريا محليا، و(١٥) مصرفا اجنبيا، (٢٣) مصرفا أجنبياً، و (٢٣) مصرفاً إسلامياً منها (١٩ محلي و ٤ اجنبي) [١]

وكافة البنوك متصلة بنظام الدفوعات العراقي المشغل من قبل البنك المركزي العراقي، ولذلك فهي قادرة علي إجراء دفوعات محلية، ولدى العراق العديد من المصارف القادرة علي تحويل الاموال الكترونياً ولديها مايقرب من ٢٠٠ فرع في كافة انحاء البلاد، كما ان معظم المصارف لديها مشاركة في مجتمع الاتصالات المالية بين البنوك، جدول رقم (١٤) بيان للمصارف العراقية في كافة أنحاء العالم (SWIFT) [٢].

(١) البنك المركزى العراقي – دائرة الاختصاص والابحاث – التقرير الاقتصادى السنوى ٢٠١٧ ص ٣٤

(٢) (SWIFT) (Society for Worldwide Interbank Financial Telecommunication) ، ويبلغ الحد الادني لتأسيس مصرف في العراق ١٠٠ مليار دينار عراقي (٨٥ مليون دولار) ، ويوجد بالعراق مجموعة من المصارف الخارجية وبعدد (١٤) فرع وهي (٧) لبنانية ، (٤) تركية ، (٣) ايرانية ، للمزيد موقع البنك المركزي www.cbi.iq

جدول رقم (١٤) بيان للمصارف العراقية ونسب المساهمة الاجنبية

اسم المصرف	المساهمة الاجنبية
مصرف بغداد	٥١% بنك برقان الكويتي ٥٤% بنك الخليج المتحد – البحرين
المصرف التجاري العراقي	٥٥% البنك الاهلي المتحد – البحرين
المصرف الاهلي العراقي	٨٠% بنك المال الاردني
مصرف الائتمان العراقي	٧٥% بنك الكويت الوطني ١٠% مؤسسة التمويل الدولية
مصرف دار السلام للإستثمار	٧٠% بنك البريطاني (HSBC)
مصرف المنصور للإستثمار	٥١% بنك قطر الوطنى
مصرف التعاون الاسلامي	٦٢% بنك اقتصاد نوين الايراني ٢٥% البنك الزراعي الايراني

المصدر/ البنك المركزى العراقي، www.cbi.iq

ثالثا : الاحتياطات الاجنبية لدي البنك المركزى العراقي

وفقاً للبيانات الإحصائية سجل رصيد الاحتياطيات الاجنبية نهاية عام ٢٠١٧ ارتفاعاً مقداره (٤.٧) تريليون دينار وبنسبة (٨.٩)% عن العام الماضي، ليبلغ (٥٧.٣) تريليون دينار مقارنة ب (٥٢.٦) تريليون دينار نهاية عام ٢٠١٦، وبذلك تكون النسبة (٢٥.٤ %) من الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية، ويعزى هذا الارتفاع الي زيادة الاستثمارات الاجنبية في الخارج .

ولقد قدم البنك المركزى اكبر مبادرة اقراض في تاريخ العراق لتنشيط القطاعات الاقتصادية الحقيقية وتحقيق التنمية الاقتصادية وتوسيع نطاق الائتمان من خلال دعم سيولة المصارف التجارية المتخصصة (الزراعي، الصناعي، صندوق الاسكان) بمبلغ (٥) تريليون دينار لتمكينها من تقديم القروض الي الصناعيين والزراعيين وتقديم القروض الاسكانية والعقارية دعماً للنشاط الاقتصادي وتوفير فرص العمل، وتخصيص مبلغ (١) تريليون دينار للمصارف التجارية الخاصة لتمويل المشاريع

المتوسطة والصغيرة، ولأغراض توسيع القاعدة الانتاجية المحلية وتحريك عجلة الاقتصاد وخلق فرص العمل وبما يتفق واهداف الصندوق النقدى الانمائية [1]

(١) البنك المركزى العراقي – العراق – دائرة الاحصاء والابحاث – التقرير الاقتصادي السنوى – ٢٠١٧ ص ٣٠

الفرع الثاني
تحديثات عمليات الرقابة المصرفية

ان حوالي ٨٩ % من اصول النظام المصرفي مجمعة لدى ثلاثة من المصارف الحكومية البالغ عددها (٧) مصارف والتى منها بنك واحد اسلامي، وهذه المصارف هي (الرافدين، الرشيد، المصرف العراقي التجاري)، وتعمل الحكومة علي اعادة هيكلة مصرفي الرافدين والرشيد، وعلي ان يتم التعاقد مع مدققين دوليين لتدقيق البيانات المالية، وذلك بالتعاون مع االاجهزة التنفيذية لاعادة الهيكلة الخاصة بهذين المصرفين والبنك الدولي، وعلي صعيد اصلاحات البنك المركزي :

- البدء باستخدام نظام رقم الحساب المصرفي الدولي (IPAN) في العراق
- رفع متطلبات رأس مال المصارف الي (٢٥٠) مليار دينار، اي ما يعادل (٢١٤) مليون دولار، وقد قامت كل المصارف الخاصة والبالغ عدد (٣٢) برفع رأس مالها الي هذا المستوى عدا مصرف واحد .
- التعاقد مع جهة استشارية لمساعدة البنك المركزي العراقي في تعزيز الاجراءات الاحترازية الخاصة بالسيولة ونسبة كفاية رأس المال .
- مراجعة الاجراءات الاحترازية لدي البنك المركزي العراقي بمساعدة مركز المساعدة الفنية الاقليمية لمنطقة الشرق الاوسط (METAC) التابع لصندوق النقد الدولي .
- اعداد نظام لتامين الودائع ينص علي إنشاء مؤسسة عامة مرخصة من قبل البنك المركزي العراقي، ويتاح للمصارف فرصة المساهمة في رأس مال هذه المؤسسة
- اصدار قانون مصرفي للمؤسسات المالية التي تقدم الخدمات الاسلامية .

الفرع الثالث

سوق العراق للاوراق المالية

تأسست السوق في حزيران ٢٠٠٤، وتعمل تحت اشراف هيئة الاوراق المالية العراقية، وهي هيئة مستقلة تم تأسيسها علي غرار الهيئة الامريكية للاوراق المالية، وفي الفترة قبل الغزو الامريكي للعراق ٢٠٠٣ كان يطلق علي السوق الحالية اسم بورصة بغداد والتى كانت تديرها وزارة المالية العراقية، وحاليا فهي هيئة ذاتية التنظيم مثل بورصة نيويورك، واعتبارا من عام ٢٠٠٥ أصبحت سوق العراق للاوراق المالية هي البورصة الوحيدة في العراق .

ويُعد هذا السوق من المؤسسات الداعمة لعملية الاستثمار والمساهمة بتحقيق التنمية الاقتصادية المستقرة والمستدامة في العراق، فهو يسهم بتقوية البنية الاستثمارية وتشجيع عملية تكوين رأس المال عبر مساعدة الشركات علي بناء رؤوس الأموال اللازمة للاستثمار وبما يعزز مصالح المستثمرين ويرتقي بمستوى التنافس من خلال سوق حرة آمنة تتسم بالشفافية، وقد نجح هذا السوق في الحصول علي عضوية اتحاد البورصات العربية عام ٢٠٠٦ والاتحاد الاوروبي الاسيوي للبورصات عام ٢٠٠٥، وقد نص قانون الاستثمار الفصل الثالث المادة (١١) المزايا والضمانات – أنه يحق للمستثمر الاجنبي التداول في سوق العراق للأوراق المالية بالأسهم والسندات المدرجة فيه وتكوين المحافظ الإستثمارية في الاسهم والسندات .

وعندما افتتحت في عام ٢٠٠٤ كانت هناك ١٥ شركة فقط مدرجة في السوق، وفي عام ٢٠١٥ تم إدراج اكثر ١٠٠ شركة، وفي عام ٢٠٠٥ كان تداول الاسهم في الجلسة الواحدة ما يقارب الخمسة ملايين دولاراً، وتشمل الاسهم الكبيرة شركة مصرف بغداد، واسهم شركة بغداد للمشروعات الغازية، واسهم الشركة العراقية للسجاد والمفروشات

تتمثل الشركات المدرجة علي سوق العراق للاوراق المالية علي قطاعات المصارف والتأمين والإستثمار والخدماتية والشركات الصناعية والفنادق والشركات السياحية، والشركات الزراعية، والاتصالات، ويبلغ عدد الشركات المدرجة حتي ٢٠١٥/١٢ ، عدد ٩٨ شركة مدرجة [١]، انظر جدول رقم (١٥)

---

(١) المصدر / سوق العراق للاوراق المالية : انشأت الهيئة بالقانون رقم ٧٤ لسنة ٢٠٠٤ ، وهي جهة رقابية منظمة لسوق رأس المال ، وتتمتع بالإستقلال المالي والاداري والهدف من إنشائها حماية المستثمرين بالاوراق المالية في سوق الاوراق المالية وتنظيم سوق رأس المال وتطويره بما يكفل تحقيق العدالة والكفاءة والشفافية وحماية السوق من المخاطر ، ويناط بالمجلس المسؤل عن ادارتها مهام عديدة تحقيق العديد من الاهداف منها اعداد مشاريع القوانين والانظمة الداخلية الخاصة باسواق المال ومركز الايداع ومنح التراخيص للاسواق وشركات الوساطة والموافقة علي ادراج الاوراق المالية في السوق .

جدول رقم (١٥) حجم التداول وعدد الشركات بسوق بغداد للاوراق المالية

الفترة	حجم التداول (مليون دينار عراقي)	عدد الاسهم / مليار سهم	عدد الشركات المدرجة	مؤشر القياس العام (نقطة)
٢٠١٢	٨٩٣.٨٢٥	٦٢٥.٦٤٠	٨٤	١٢٥.٠٢٠
٢٠١٣	٢.٨٤٥.٤٢٥	٨٧٥.٥٦٩	٨٣	١١٣.١٥٠
٢٠١٤	٩٠١.١٧٢	٧٤٦.٢١٢	٨٦	٩٩٨.٢٠٧
٢٠١٥	٤٩٥.١١٢	٦١٨.٧٢٦	٩٨	٧٣٠
٢٠١٦	٥١٥.٩	١.٠٣٨	٩٧	٦٤٩

المصدر / النشرة الاحصائية السنوية لعام ٢٠١٥ الصادرة عن البنك المركزي العراقي، وهيئة الاوراق المالية / التقرير السنوي لعام ٢٠١٦، (يذكر انه وفقا لتقرير هيئة الاوراق المالية السابق فإن عدد الشركات المدرجة بسوق الاوراق المالية عن السنوات ٢٠٠٨، ٢٠٠٩، ٢٠١٠، ٢٠١١ هى ٩٤، ٩١، ٨٥، ٨٦)

ووحدة العملة العراقية هي الدينار العراقي (IQD) وسعر الصرف لكل (١) دولار يساوى (١١٩٠) دينار عراقي حسب السعر الرسمي للبنك المركزى العراقي خلال عام ٢٠١٧ و (١٢٥٥) دينار عراقي حسب سعر السوق

الفرع الرابع
الالتزامات الاصلاحية التي تضمنتها ورقة السياسات العراقية المالية[١]

تقوم وزارة المالية بتقديم مسودة جديدة لقانون الادارة المالية وفقا لملاحظات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بتحديث المالية العامة وفق منظومة ادارة معلومات المالية العامة للحكومة GFMIS، وتجدر الاشارة الي قانون الادارة المالية النافذ هو ٩٥ لسنة ٢٠٠٤

اولا : التزامات بتعديل نظام الادارة المالية العامة

- حتى ٢٠١٦ قامت الحكومة بشمل مبلغ (٢,٤) تريليون دينار عراقي لتسديد المتاخرات المحلية في موازنة عام ٢٠١٦ بعدما حددت الحكومة متاخرات محلية بقيمة (٧,٣١) تريليون دينار من ضمنها ٥ تريليون دينار تراكمت في ٢٠١٥، وتتابع الحكومة اجراء مسح وتدقيق ودفع المتاخرات المحلية بالتعاون مع وزارة التخطيط .

- تصميم وتنفيذ وبمساعدة الصندوق، نظام لمراقبة الالتزام لتنفيذ الموازنة يستند الي خطة مالية شاملة لتنفيذ الموازنة .

- تصميم نظام متكامل لمعلومات الادارة المالية وتنفيذه بمساعدة البنك الدولي، وكخطوة اولي يتم عمل خطة عمل تفصل متطلباته الوظيفية الاساسية بما فيها دليلي الحسابات وتتبع النفقات علي مدى عدة سنوات وترحيل الموارد من سنة لاخري وادارة السلف وترتيبات ادارة النقد

- اصلاح ادارة الاستثمار العام (pim) بمساعدة البنك الدولي، وتنفيذٌ لهذا الالتزام، اصدر رئيس الوزراء قراراً في ١٨ تشرين الاول ٢٠١٥ صادق بموجبه علي اطار عملية ادارة الاستثمار العام بناءا علي توصيات البنك الدولي، ويشمل هذا الاطار اختيار الاستثمار والتنفيذ والتقييم اللاحق، علي ان تقوم وزارة التخطيط بانشاء وحدة لادارة الاستثمار العام لفرز المشاريع بناءا علي دراسات الجدوي الخاصة بها ،ولانشاء وادارة البنك المتكامل للمشاريع (IPM) ليتم تشغيله كنظام فرعي من نظام تنمية العراق IDMS .

---

(١) وذلك تنفيذا لتوصيات صندوق النقد الدولي /، انظر ، " العراق وصندوق النقد الدولي - المراجعة الاولي لتنفيذ اتفاق الاستعداد الائتماني مع العراق " الوثائق المتعلقة بنوايا السياسات القطرية ، ١٥ ديسمبر ٢٠١٦

ثانيا : إلتزامات تعديل بعض القوانين المالية

١- قانون الهيئة الوطنية للنزاهة / وفقاً لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد .

٢- قانون البنك المركزي العراقي/ وفقاً لمتطلبات التدقيق الداخلي والرقابة الوقائية المعتمدة في أدلة التدقيق لدى صندوق النقد .وكذلك إقرار نظام لمكافحة غسيل الأموال يقدمه البنك المركزي استناداً إلى قانون غسيل الأموال لعام ٢٠١٥ .

٣- قانون الإدارة المالية وفق ملاحظات وتصويبات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي بغية تعظيم شفافية مالية الحكومة ورفع مستوى الأداء المالي للحكومة .

٤- : إخضاع الرواتب والتقاعدات ومستحقات المشاريع (المقاولين والمجهزين) للتدقيق المسبق من قبل ديوان الرقابة التالية الاتحادي بغية التصدي لأي أموال عامة تدفع على غير وجه حق .

٥ - تتولى شركة تدقيق خارجية (وعلى وفق معايير التدقيق الدولية) أعمال تدقيق لكل من :

- الديون السيادية الداخلية والخارجية.
- موجودات البنك المركزي العراقي المحلية والأجنبية .
- حساب المقبوضات النفطية الذي أعقب صندوق تنمية العراق والمسمى ٦٠٠/٣٠٠

ثالثا : التزامات تتعلق بتخفيض عجز الموازنة العامة

١- إجراء تخفيض كبير في ميزان المالية العامة الاولي غير النفطي، اي بحوالي ١٢% من اجمالي الناتج المحلي غير النفطي (٢٤ تريليون دينار عراقي، أو ٢٠ مليار دولار عراقي) ومن المتوقع أن يتم الانتهاء منه بالموازنات المتعاقبة و وهذا الالتزام قد استوجب نتيجة تأزم الوضع السياسي وحراجة ركود النشاط الاقتصادي .

٢- زيادة كبيرة في التمويل المحلي فضلاً عن التمويل الخارجي علي المدى القصير بشكل يتماشي مع استمرارية القدرة علي تحمل الدين علي المدى المتوسط، وللتقليل من اثر التصحيح المالي علي السكان واللاجئين، ستقوم الحكومة بحماية النفقات الاجتماعية (اي الانفاق علي الصحة والتعليم والتحويلات التى تدعم شبكة الحماية الاجتماعية)

في ٢ كانون الأول ٢٠١٥ قدمت الحكومة العراقية إلي البرلمان تعديلات علي مسودة الموازنة التى قدمتها في ١٨تشرين الاول ٢٠١٥، وكانت تستهدف عجزاً أولياً غير نفطي في المالية العامة حتى ٧٧ تريليون دينار عراقي (٥٧%) من الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي، وسيتم تحيق ذاك من خلال تنفيذ الحكومة للإجراءات الآتية :

-جمع ما لايقل عن (٨,٨) تريليون دينار عراقي (٥,٥%) من الناتج المحلي الاجمالي غير النفطي بشكل إيراد غير نفطي ،ويتضمن تريليون دينار عراقي من زيادة الضرائب والاجور .

- تحديد الإنفاق الأولي غير النفطي بمبلغ (٨) تريليون دينار (٣%) من الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي ،وسيتم مرة اخري تحقيق هذا التشديد في الانفاق الاولي غير النفطي في معظمه علي مستوي أعلي بقليل من المستوى المتدني لعام ٢٠١٥ من خلال تأجيل مشاريع الإستثمار غير النفطي ذات الاولوية الاقل للسنوات اللاحقة، ولو أن السير بهذا الإتجاه والتسليم لهذا الإجراء سينعكس سلباً علي مجمل النشاط الإنتاجي، وبالتالي لابد من التفكير بتخفيض النفقات غير الضرورية لمؤسسات الدولة وتقنين الإنفاق وهذا سيوفر أموال كبيرة .

- ومن أجل تمويل العجز الاولي غير النفطي في المالية العامة، والإنفاق الإستثماري النفطي وخدمة الدين، ستلجأ الحكومة إلي إيرادات النفط (٧٣ تريليون دينار)، والتمويل المحلي (٢٠) تريليون دينار)، والتمويل الخارجي (٣) تريليون دينار فسيتم تمويله من خلال :

أ- الإصدار المخطط له من اليوروبوند (٢مليار) دولار

ت- قروض البنك الإسلامي للتنمية (٥٠٠ مليون) دولار

ث- قروض المشاريع من البنك الدولي (٥٠ مليار) دولار

ج- قروض من الوكالة اليابانية للتعاون الدولي jica (٥٠٢) مليون دولار

ح- إيطاليا (٥٠) مليون دولار

علي أن لا تلجأ الحكومة إلي مراكمة المتأخرات كطريقة لتمويل العجز، وتلتزم بسقف الصفر بالنسبة للمتأخرات الخارجية، وأن تقوم الحكومة بجرد للمتأخرات المحلية (الدين الدخلي) لضمان عدم تراكمها والقيام بتسديدها حال القيام من تدقيقها بالشكل اللازم [١]

رابعا : التزامات بشان ضبط النفقات العامة

طبقا لما هو وارد بقانون الموازنة الاتحادية لجمهورية العراق رقم (١) ٢٠١٩[٢]، فإنه يتم ضبط النفقات علي النحو الوارد بمواد ذلك القانون ومنها:

مادة (٣٠) :

أولا :علي وزارة المالية ضغط النفقات وتخفيض المبالغ المخصصة للوقود وصيانة السيارات المستخدمة وعلي النحو الموضح بنص المادة بالموازنة

---

(١) العراق وصندوق النقد الدولي : قراءة في التزامات الحكومة لعام ٢٠١٦ ، اتجاه الصندوق بموجب اتفاق ٢٢/ كانون الاول / ٢٠١٥ مركز الدراسات الاستراتيجية ، جامعة كربلاء ، CSS Center for Strategic Studies , Krbala U niversiy

(٢) تم العمل بالموازنة العامة لعام ٢٠١٩ بموجب القانون رقم (١) لسنة ٢٠١٩ الصادر في (١) كانون الثاني ٢٠١٩

ثانيا : يتحمل الموظف الذي يستخدم سيارة من سيارات الدولة نفقات الوقود والصيانة بشكل كامل بإستثناء السيارات الانتاجية وسيارات الحمل الكبيرة والإنشائية وسيارات الإسعاف وسيارات نقل الموظفين والاجهزة الامنية .

ثالثا : عدم صرف الرواتب التقاعدية لأي موظف من موظفي الدولة والقطاع العام بمن فيهم كبار مسؤولي الرئاسات الثلاث إلا بعد إبراء الذمة من ممتلكات الدولة المنقولة وغير المنقولة وبأثر رجعي علي أن يقدم ديوان الرقابة المالية الاتحادى تقريرا بذلك لمجلس النواب في موعد اقصاه نهاية الفصل الاول من سنة ٢٠١٩ .

رابعا : الابقاء علي تخفيض نفقات الايفاد الخارجي واعداد الموفدين المحدد في قانون الموازنة العامة الاتحادية للسنة المالية ٢٠١٨، وحصرها للاغراض الضرورية جدا مع تحديد مدة الايفاد بالمدد الاقل وعدم تنظيم اي مؤتمر خارج العراق .

خامسا (م ٣٠) : التزامات بقانون الموازنة رقم (١) لسنة ٢٠١٩ تتعلق بالخدمة الخارجية العراقية

أ- علي وزارة الخارجية غلق السفارات والبعثات الدبلوماسية العراقية في الدول التي ليس لها تمثيل في العراق وفقاً لمبدأ المعاملة بالمثل وللوزارة دمج بعض السفارات العراقية في سفارة واحدة اقليمية تشمل عدداً من الدول

ب- الإبقاء علي التخفيض في اعداد العاملين من موظفي الخدمة الخارجية في البعثات الدبلوماسية الذى تم بموجب قانون الموازنة لعام ٢٠١٨ وعلي وزارات (الثقافة، التجارة، الدفاع، الصحة، البيئة، التعليم العالي، البحث العلمي) غلق الملحقيات أو نقلها الي مقر السفارات والإبقاء علي التخفيض الذي حدث لعدد موظفيها ٢٠١٨

ت- لاتتحمل وزارة الخارجية نفقات الدراسة لأبناء الدبلوماسيين العامليين في البعثات العراقية في الخارج والمشموليين بقانون الخدمة الخارجية بعد الدراسة الثانونية

ث- علي الجهات المختصة إعادة رؤساء المستشفيات والبعتات العراقية الدبلوماسية من العامليين في المنظمات العربية والاقليمية والدولية الي مركز الوزارة المعنية علي ان يبقي التخفيض لموظفي الملاك الدائم والمستخدمين المحليين علي حاله والذى تم اقراره في موازنة عام / ٢٠١٨ ويتولي سفير العراق في تلك الدولة ادارة شئون الممثلية أو البعثة تسيير الامور الادارية ويستثني من ذلك بعثة العراق في نيويورك والمنظمة الدولية في جنيف .

ج- لوزارة الخارجية إعادة تأهيل المباني والدور التابعة لها في الدول التى توجد فيها سفارات وقنصليات لاستخدامها كمباني للسفارات أو أي غرض اخر تحدده الوزارة (بدأ الايجار) عن طريق المناقلة من تخصيصات ايجار المباني لهذه الوزارة .

سادساً (م٣٠) : يمنع إستئجار الطائرات الخاصة من خزينة الدولة علي أن تستخدم الطائرة الرئاسية في مجلس الوزراء من الرئاسات الثلاث وتتحمل كل رئاسة الكلف المترتبة علي ذلك .

المادة – ٣٢- يتم تعديل نسبة الضريبة ضمن البند (١) من المادة (٢) من قانون ضريبة العقار رقم (١٦٢) لسنة ١٩٥٩ المعدل بموجب القسم (٦) من أمر سلطة الائتلاف المؤقتة رقم (٤٩) لسنة ٢٠٠٤ من (١٠%) الي (١٢%) من العائدات السنوية للاملاك العقارية.

ملـــــحق

تسلسل زمني لاهم الاحداث في العراق

السنة	الاحداث
٢٥ ابريل/ نيسان ١٩٢٠	وضع العراق تحت الانتداب البريطاني
٢٣اغسطس/آب ١٩٢١	تتويج فيصل الاول ملكا علي العراق
٣ اكتوبر / تشرين الاول ١٩٣٢	العراق دولة مستقلة
١٤ يوليو /تموز ١٩٥٨	الاطاحة بالملكية في انقلاب عسكري واعلان الجمهورية في العراق، وتولي عبدالكريم قاسم رئاسة الوزراء
٨ فبراير / شباط ١٩٦٣	الاطاحة بعبدالكريم قاسم في انقلاب لحزب البعث، وعبد السلام عارف رئيسا للبلاد
١٨ نوفمبر / تشرين الثاني ١٩٦٣	عارف ومجموعة من الضباط يطيحون بحكومة البعث
١٧ ابريل / نيسان ١٩٦٦	عبدالرحمن عارف رئيسا للبلاد بع مقتل محمد عارف في حادث تحطم مروحية
١٧ يوليو / تموز ١٩٦٨	انقلاب بالتنسيق بين حزب البعث وضباط قريبين بعارف يطيح به والضابط احمد حسن البكر رئيسا للجمهورية
٣٠ يوليو / تموز	حزب البعث يعلن عن " حركة داخلية " يبعد فيها العناصر من خارجه التى شاركت في الاطاحة بعبدالرحمن عرف
١١ مارس / آذار ١٩٧٠	مجلس قيادة الثورة والملا مصطفي بارزالي زعيم الحزب الديمقراطي الكردستاني يوقعان اتفاق سلام
١٩٧٢	توقيع اتفاقية صداقة وتعاون بين العراق والاتحاد السوفيتي

	دامت ١٥ عاما
١٩٧٢	تأميم شركة النفط العراقية
١٩٧٤	العراق يمنح حكما ذاتيا محدودا للاكراد تنفيذا لاتفاق عام ١٩٧٠ لكن الحزب الديمقراطي الكردستاني يرفض ذلك
مارس /آذار ١٩٧٥	العراق وايران يوقعان معاهدة لانهاء نزاعهما الحدودى في اجتماع لمنظمة البلدان المصدرة للنفط " أوبك "
١٦ يوليو/ تموز ١٩٧٩	الرئيس البكر يتنحي عن منصبه ويخلفه نائبه صدام حسين
ا أبريل / نيسان ١٩٨٠	حزب الدعوة الموالي لايران يعلن مسؤوليته عن الهجوم علي نائب رئيس الوزراء طارق عزيز في جامعة المستنصرية ببغداد
٤سبتمبر / أيلول ١٩٨٠	ايران تقصف بلدات علي الحدود، والعراق يعتبر ذلك بداية للحرب
١٧ سبتمبر / ايلول ١٩٨٠	العراق يلغي اتفاقية عام ١٩٧٥ مع ايران
٢٢ سبتمبر ١٩٨٠	العراق يهاجم اهدافا في العمق الايراني وبدء الحرب
٢٣ سبتمبر ١٩٨٠	ايران تقصف اهدافا عسكرية واقتصادية عراقية
٧ يونيو /حزيران ١٩٨١	اسرائيل تهاجم مركزا بحثيا نوويا عراقيا في التويثة قرب بغداد
١٦ مارس/ آذار ١٩٨٨	تقارير عن قصف طائرات عراقية بلدة حلبجة الكردية بالاسلحة الكيماوية
٢٠ اغسطس /آب ١٩٨٨	تنفيذ وقف اطلاق النار تحت اشراف مجموعة المراقبة العسكرية العراقية الايرانية التابعة للامم المتحدة
٢ اغسطس / آب ١٩٩٠	العراق يغزو الكويت وقرار للامم المتحدة رقم ٦٦٠ يدين هذا العمل ويدعو الي سحب كامل قواته
٦ اغسطس /آب ١٩٩٠	فرض عقوبات اقتصادية علي العراق بمقتضى قرار مجلس الامن التابع للامم المتحدة رقم ٦٦١
٨ اغسطس /آب ١٩٩٠	العراق يعلن ضم الكويت
٢٩ نوفمبر / تشرين الثاني ١٩٩٠	مجلس الامن يصدر قراره رقم ٦٧٨ الذي يخول الدول المتعاونة مع الكويت استخدام جميع الوسائل الضرورية لتنفيذ القرار ٦٦٠

١٦-١٧ يناير / كانون الثاني ١٩٩١	بدء حرب الخليج بقصف جوي ضد العراق من قبل قوات التحالف في " عملية عاصفة الصحراء "
١٣ فبراير / شباط ١٩٩١	الطائرات الامريكية تدمر ملجأ العامرية في بغداد، ومقتل ٣٠٠ شخص
٢٤ فبراير / شباط ١٩٩١	بدء العمليات البرية التى اسفرت عن تحرير الكويت في ٢٧ فبراير
٣ مارس / آذار ١٩٩١	العراق يقبل شروط وقف اطلاق النار
منتصف مارس ١٩٩١	اندلاع انتفاضة واسعة في الجنوب والشمال ضد الحكم وتمكن الثوار من السيطرة علي اجزاء واسعة في البلاد، لكن قوات صدام تمكنت من قمع الانتفاضة
٨ / ابريل / نيسان ١٩٩١	اجتماع للاتحاد الاوروبي يصدق علي خطة لانشاء ملاذ آمن تابع للامم المتحدة في العراق من اجل حماية الاكراد، والولايات المتحدة تأمر في ١٠ ابريل بإنهاء جميع الانشطة العسكرية في هذه المنطقة
٢٦ اغسطس /آب ١٩٩٢	تحديد منطقة حظر الطيران والتى لايسمح للطائرات العراقية بدخولها في شمال العراق وجنوبه
٢٧ يونيو/ حزيران ١٩٩٣	الطائرات الامريكية تشن هجوما بصواريخ كروز علي مقر المخابرات العراقية في بغداد انتقاما من محاولة اغتيال الرئيس الامريكي جورج بوش في الكويت شهر ابريل
٢٩ مايو/ ايار ١٩٩٤	صدام حسين يصبح رئيسا للوزراء اضافة الي مناصبه الاخري
١٠ نوفمبر / تشرين الثاني ١٩٩٤	المجلس الوطني العراقي (البرلمان) يعترف بالحدود الكويتية واستقلالها
١٤ ابريل / نيسان ١٩٩٥	قرار مجلس الامن التابع للامم المتحدة رقم ٩٨٦ يسمح بالاستئناف الجزئي لصادرات النفط العراقية لشراء الطعام والدواء بموجب برنامج " النفط مقابل الغذاء " ولم ينفذ حتى ديسمبر / كانون الاول عام ١٩٩٦
١٥ اكتوبر / تشرين الاول ١٩٩٥	الحكومة تعلن ان صدام حسين فاز في " استفتاء " يسمح له في البقاء في السلطة
٣١ اغسطس / آب ١٩٩٦	القوات العراقية تشن هجوما على منطقة حظر الطيران في الشمال وتحتل اربيل في نداء للمساعدة من الحزب الديمقراطي الكردستاني بقيادة مسعود بارزاني في صراعه مع الاتحاد الوطنى الكردستاني بقيادة جلال طالباني

٣ سبتمبر / ايلول ١٩٩٦	الولايات المتحدة توسع الحد الشمالي لمنطقة حظر الطيران الجنوبية ٣٣ درجة الي الشمال
١٢ ديسمبر / كانون الاول ١٩٩٦	اصابة نجل صدام حسين الاكبر عدى بجروح خطيرة في محاولة لاغتياله ببغداد
٣١ اكتوبر / تشرين الثاني ١٩٩٨	العراق ينهي التعاون مع اللجنة الخاصة التابعة للامم المتحدة والمسؤولة عن مراقبة تدمير اسلحة الدمار الشامل العراقية
١٩- ١٣ ديسمبر / كانون الاول ١٩٩٨	الولايات المتحدة وبريطانيا تشنان حملة قصف اطلق عليها اسم " عملية ثعلب الصحراء " عقب اجلاء موظفي الامم المتحدة - من اجل تدمير برامج الاسلحة النووية والكيماوية واليولوجيا العراقية
١٧ ديسمبر / كانون الاول ١٩٩٩	تشكيل لجنة المراقبة والتقصي والتفتيش بموجب قرار مجلس الامن رقم ١٢٨٤
١٧ مارس / آذار ٢٠٠٣	اجلاء مفتشي الامم المتحدة من العراق والرئيس بوش يمنح صدام حسين مهلة ٤٨ ساعة لمغادرة العراق او مواجهة الحرب
٩ ابريل / نيسان ٢٠٠٣	القوات الامريكية تتقدم صوب بغداد بعد دخولها من الجنوب عبر الكويت، واليوم نفسه يشهد تحطيم تمثال صدام حسين في وسط بغداد، ووقوع اعمال نهب كبيرة في بغداد ،وغيرها من المحافظات
اكتوبر / تشرين الاول ٢٠٠٣	مجلس الامن يصدق علي قرار يعطي الشرعية للاحتلال الامريكي للعراق ويؤكد علي نقل السلطة مبكرا للعراقيين
يونيو/ حزيران ٢٠٠٤	الولايات المتحدة تعيد السيادة للحكومة العراقية المؤقتة برئاسة إياد علاوي
اكتوبر ٢٠٠٥	الناخبون يوافقون علي دستور جديد يهدف الي الي انشاء نظام ديمقراطي فيدرالي يقوم علي المبادئ الاسلامية في العراق
ديسمبر ٢٠٠٥	العراقيون يصوتون في انتخابات عامة علي انشاء اول حكومة عراقية بولاية كاملة كما صوتوا علي تشكيل اول مجلس نواب عراقي منذ الغزو الذي قادته القوات الامريكية
ديسمبر ٢٠٠٦	اعدام صدام حسين بعد ادانته بارتكاب جرائم ضد الانسانية
يناير ٢٠٠٧	الرئيس الامريكي جورج بوش يعلن استراتيجية جديدة للعراق يتم بموجبهما ارسال الاف الجنود الامريكيين الجدد بهدف تعزيو الامن في بغداد

سبتمبر ٢٠٠٨	مجلس النواب العراقي يصدر قانون انتخابات مجالس المحافظات
نوفمبر ٢٠٠٨	مجلس النواب العراقي يوافق علي اتفاقيات امنية مع الولايات المتحدة بحيث تغادر القوات الامريكية العراق بحلول نهاية عام ٢٠١١
ديسمبر ٢٠١١	الولايات المتحدة تكمل سحب قواتها من العراق

النتائج والتوصيات

اولا : النتائج

توصل الباحث من خلال بحثه إلى العديد من النتائج أهمها:

١- إن مشكلة الديون الخارجية ليست قاصرة على العراق او الدول العربية بل هي مشكلة عالمية ولاسيما الدول النامية، وازدادت حدتها وآثارها السلبية على الاقتصاد العالمي، فقد بلغت حدا خطيرا في كثير من الدول الاسلامية بحيث اصبحت عاجزة عن تسديد ديونها ونتيجة ذلك تراكيب عليها وتطوت المشكل كبير ومن ثم فان تفاقمها دفع هذه الدول إلى اللجوء يتطلب إعادة جدولة ديونها الخارجية، الأمر الذي جعلها تحت ضغط الدول الدائنة وتدخل المنظمات الدولية في شوؤنها الداخلية وسيادتها.

٢- ان العراق قد مضي قدما في اتخاذ العديد من الاجراءات والتشريعات لاصلاح الوضع الاقتصادي المتدهور وبما يتناسب مع مواردها الطبيعية، وذلك من خلال التشريعات الاقتصادية والمالية السارية

٣- هناك جانب من بعض اجراءات وتشريعات حكومات دولة العراق تنص علي التنوع الاقتصادى بديلا عن الاعتماد علي الموارد النفطية الناضبة

٤- أن الديون الخارجية مشكلة أصحبت تواجه حاضر ومستقبل التنمية الاقتصادية لهذه الدول بل أصحبت أزمة تهدد استقرارها الاقتصادي والاجتماعي والسياسي بشكل مباشر سوف تستمر ما لم يتم تداركها من قبل جميع الاطراف الدائنة والدينة على حد سواء.

٥- استخدام الدين العام لتمويل عجز الموازنة، يؤدي إلى زيادة أعباء خدمة الدين، وهو ما يمثل نفقات إضافية فى الموازنة العامة للدولة، كما أنه مع سوء إدارة الدين العام يزداد عجز الموازنة نتيجة لزيادة الإنفاق العام بمعدل نموّ أكبر من معدل نمو الإيرادات العامة، فيستمر بذلك الدين العام في الزيادة من خلال حلقة خبيثة مفرغة لا تبقي ولا تذر لأي تنمية مستهدفة، كما أن تخصيص نحو ثلث المصروفات ونحو نصف الإيرادات لخدمة الدين يعني حرمان المواطنين من الاستفادة من هذه المبالغ المخصصة لخدمة أعباء الدين.

٦- الدين العام الخارجي يمثل تدفقات نقدية داخلة في ميزان المدفوعات مما يساهم في تخفيض العجز الكلى في هذا الميزان، وفي المقابل فإن أعباء خدمة هذا الدين من فوائد وأقساط تمثل تدفقات خارجة تزيد في العجز في الميزان، وهو ما يزيد من أزمة سعر صرف الدولار، ويحمل الموازنة بمخاطر ارتفاعه.

٧- يمثل الاقتراض صورة لفقدان العدالة بين الأجيال من المواطنين، بظلمه للأجيال اللاحقة خاصة في ظل اقتراض الحكومة الذي يغلب عليه سد عجز الموازنة وليس إقامة مشروعات استثمارية يمتد نفعها للأجيال القادمة من المواطنين، كما أن الاقتراض بسعر فائدة مرتفع نتيجة لتصنيف مصر الائتماني المنخفض، وكذلك ارتفاع سعر الدولار وما

ينتج عنه من مخاطر سعر الصرف، يمتد أثره السلبي ليس للأجيال الحالية فقط بل للاحقة أيضاً.

٨- الاقتراض لاسيما الخارجي بتحوله إلى غاية للحكومة يمثل صورة من صورة استعباد المواطن في الداخل واستعباد الوطن كله بما فيه من إنسان وثروات وسيادة لحساب التبعية للخارج. كما يفتح الباب على مصراعيه لجدولة الديون بفائدة مغالي فيها، والوقوع في دوامة الإفلاس.

ثانيا: التوصيات

تأكيدًا على ضرورة النظر لمشكلة الديون الخارجية على أنها تمس النظام الاقتصادي العالمي بأسره فإن الباحث يضع مجموعة من التوجيهات والتوصيات التي يأمل من صانعي القرار السياسي والاقتصادي في الدول النامية بشكل عام والدول العربية بشكل خاص أخذها بعين الاعتبار من أجل وضع المشكلة في إطارها الصحيح بهدف دفع المسيرة التنموية في البلاد النامية والوصول لاقتصاديات متقدمة تعتمد على نفسها في تنميتها الاقتصادية المنشودة.

اولا :علي صعيد جمهورية العراق

١- ان علي العراق المضي قدما في اتخاذ العديد من الاجراءات والتشريعات لاصلاح الوضع الاقتصادي المتدهور وبما يتناسب مع مواردها الطبيعية

٢- ضرورة العمل من جانب حكومات دولة العراق علي التنوع الاقتصادى بديلا عن الاعتماد علي الموارد النفطية الناضبة

ثانيا : على صعيد الدول النامية

١- التأكيد على أن القروض الخارجية كأسلوب من أساليب هو أسلوب مكمل للموارد المحلية في تحقيق التنمية الاقتصادية وليس بديلًا عنها كما كان عليه الأمر في العقود الماضية، حيث ركنت حكومات الدول النامية لهذا الأسلوب التمويلي مما أدى لتقاعس حكومات هذه الدول في تعبئة الفائض الاقتصادي الممكن وتحويله إلى فائض فعلي.

٢- النظر لقضية الاقتراض الخارجي على أنها قضية قومية في المقام الأول بحيث تهم شعوب وحكومات الدول النامية قاطبة، وكي يتحقق ذلك لا بد وأن تتبنى هذا الأمر قيادات سياسية وحزبية ورموز دينية حتى تكون قدوة ومثلًا للآخرين ويغدو الأمر كله مفخرة لا مهانة.

٣- عدم المبالغة في الاهتمام بإعادة جدولة القروض الخارجية لأن الجدولة ليست بالحل الناجح للمشكلة وإنما هي تأجيل ليوم الحساب، بل وتؤدي لتفاقم المشكلة من جهة وإعطاء المنظمات الدولية والدول الدائنة حرية التدخل في شئون الدول المدينة لإدارة شئون هذه الدول في سبيل الحصول على مستحقاتها مما يعرض الدول النامية لأبلغ الهنات. هذا فضلًا عن أن الوفود التي تذهب للتفاوض تفتقر إلى قاعدة جديدة للبيانات مما يجعلها في وضع ضعيف أمام لجان الدول الدائنة وهو ما يؤخر إتمام المفاوضات من جهة ويرتب آثار مالية تضر بمصالح البلاد النامية.

٤- مراجعة مبدأ التصويت في المنظمات المالية الدولية ووضع نظام أكثر عدالة بحيث يكون للدول المدينة وضع نسبي فعال ومؤثر في قرارات هذه المنظمات للحد من هيمنة الدول الكبرى على قرارات هذه المنظمات حيث غدا وجود الدول النامية في المجالس الحاكمة لهذه المنظمات عديم الجدوى وليس أكثر من حبر على ورق.

٥- ضرورة تكتل المدينين في جبهة واحدة لمواجهة تكتل الدائنين ومن خلفهم المنظمات الدولية وعدم الالتزام بالبرامج التي تضعها هذه المنظمات لمعالجة الخلل الاقتصادي الموجود في الدول النامية، حيث أثبت التجربة التاريخية أن هذه البرامج من قبيل المسكنات التي أشعلت لهيب الأزمة. فقد سارت الأمور من سيء لأسوء إلى أسوء.

٦- إعطاء الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة دورًا أكبر في حل المشاكل الاقتصادية الدولية وعدم اقتصار هذا الدور على التوصيات والأماني والرغبات، وإنما ضرورة أن يكون لقراراتها وزن دولي وإلزام قانوني على كافة الأطراف وذلك بما يتناسب مع مكانة هذه المنظمة في العلاقات الدولية.

ثالثا : على مستوى الدول العربية

١- تدعيم استراتيجية الاعتماد على الذات باعتبارها من أهم الطرق الموصلة لاقتصاد قوي قادر على السير بناء على قدرته الذاتية، وذلك من خلال توفير شروط هذه

الاستراتيجية ومراعاة ضوابطها، ويأتي في مقدمة هذه الشروط العمل على أن يكون الادخار المحلي أعلى من الاستثمار المطلوب مع مراعاة أن وصول الدول العربية لهذه المرحلة يجب أن يبنى على رؤية واضحة وموضوعية لفجوة الموارد المحلية والعمل على تضييقها بشكل تدريجي مخطط.

٢- تدعيم العمل العربي المشترك بما يستلزم من تنسيق الخطط الاقتصادية للبلاد العربية وإعداد جيد في دراسة المشروعات العربية المشتركة وتوفير ضمانات نجاح هذه المشروعات من فنون إنتاجية وعمالة مدربة ومواد خام وإدارة رشيدة. وضرورة أن تكون المشاركة في هذه المشروعات من خلال المشاركة المباشرة لرأس المال العام والخاص وليس من خلال القروض، مع مراعاة توجيه هذه المشروعات إلى مجالات استثمارية مهمة تسهم في التخفيف من مشكلة القروض الخارجية لهذه الدول.

٣- تشجيع التجارة العربية البينية لما لهذا الأمر من نتائج إيجابية على المسيرة التنموية العربية في مجملها، ومنح المزايا التفضيلية لمنتجات الدول العربية بين بعضها البعض وبينها وبين منتجات الدول النامية من جهة أخرى.

٤- إنشاء نادٍ عربي لمعالجة المتأخرات العربية، ذلك أن وجود هذه المتأخرات دفع العديد من الدول العربية للتأخر في سداد التزاماتها المالية مما خلق المناخ المناسب للدول الدائنة والمنظمات الدولية للتدخل في الشئون الداخلية لهذه الدول وفرض ما تمليه عليها من رغبات. أما عن شكل هذا النادي فهو يتكون من مرحلتين:

- الأولى: استخدام أدوات القنوات العربية لحل مشكلة المتأخرات من خلال التمويل بالعملة المحلية والأرصدة غير المستقلة.

- الثانية: وضع الخطط والإجراءات والسياسات الواجب اتباعها بطريقة علمية وموضوعية محكمة، بحيث تلمس حلولًا شاملة نابعة من واقع الظروف الاقتصادية لكل دولة عربية بعيدًا عن متاهات القنوات الدولية وتعقيداتها.

المـــــراجع والمصادر

اولا : الكتب العربية

١- باسم محمد صالح – القانون التجاري – القسم الاول النظرية العامة، العاتك لصناعة الكتب بيروت، المكتبة القانونية بغداد بدون سنة نشر

٢- جابر فهمى عمران - منظمة التجارة العالمية – نظامها القانونى ودورها فى تطبيق اتفاقات التجارة العالمية - ٢٠٠٩ – دار الجامعة الجديدة للنشر

٣- جابر فهمى عمران، منظمة التجارة العالمية نظامها القانونى ودورها فى تطبيق اتفاقات التجارة العالمية، دار الجامعة الجديدة للنشر الاسكندرية

٤- حسين عبد الله، اقتصاديات الطاقة فى مصر، وزارة البحث العلمى، اكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا، ١٩٩٢

٥- دارام جاى، صندوق النقد الدولى وبلدان الجنوب، ترجمة مبارك على عثمان، تقديم رمزى زكى ، الناشر مركز البحوث العربية واتحاد المحامين العرب ١٩٩٣.

٦- رمزي زكي، أزمة الديون الخارجية، رؤية من العالم الثالث، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٨ م

٧- رمزي زكي، الخروج من مأزق المديونية الخارجية بين الأفكار الرومانسية والتصور الموضوعي، – مجلة النفط والتعاون العربي – المجلد ١٣- العدد ٢ – ١٩٨٧م

٨- رمضان محمد مقلد، واخرون اقتصاديات البيئة والموارد ٢٠٠٢

٩- رياض صالح أبو العطا: ديون العالم الثالث على ضوء أحكام القانون الدولي

١٠- ريهام محمود على – البدائل الاقتصادية للطاقة البترولية فى مصر، رسالة دكتوراة ٢٠١٥

١١- زين العابدين ناصر، د. صفوت عبد السلام عوض الله، الاقتصاد الدولي سنة ١٩٩٦/١٩٩٧، دار الثقافة الجامعية

١٢- سميرة ابراهيم ايوب، صندوق النقد الدولى وقضية الاصلاح الاقتصادى والمالي، كلية التجارة جامعة الاسكندرية، مركز الاسكندرية للكتاب

١٣- سيار الجميل، العولمة الجديدة والمجال الحيوي للشرق الاوسط، مفاهيم عصر قادم، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، بدون سنة نشر

١٤- سيد أحمد عبد الخالق: البنوك التجارية وأزمة المديونية العالمية، مرجع سابق، ص١٢

١٥- صباح نعوش، دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ومنظمة التجارة العالمية، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٢٠٠٩

١٦- طاهر موسي عبد، زهير جواد الفتال، اقتصاديات المالية العامة – كتاب منهجي للصفوف الثالثة في كليات الادارة والاقتصاد، مطبعة جامعة بغدا ١٩٨٥

١٧- عبد الستار عبد الحى سلمى ،تقييم سياسات صندوق النقد الدولى للتثبيت الاقتصادى فى مصر ٢٠٠٠ /٢٠٠١

١٨- عمار فوزي كاظم المياحي، الوجيز في التشريع الضريبي العراقي على الدخل رقم١١٣ لسنة ١٩٨٢ الجزء الاول، ضريبة الدخل على الأشخاص الطبيعية ٢٠٠٦ م

١٩- كارل ماركس، راس المال – نقد الاقتصاد السياسي، ترجمة، محمد عيتاني، الناشر مكتبة المعارف بيروت بدون سنة ، الجزء ٥-٦

٢٠- كريمة محمد الزكي، اثار سياسة صندوق النقد الدولى على توزيع الدخل القومى من خلال الخدمات الاجتماعية الاساسية، ٢٠٠٤

٢١- ليلي فوزى احمد جعفر ، دعم الصناعات كثيفة الطاقة وأثره علي الحصيلة الضريبية بالدول النامية " دراسة تطبيقية مقارنة "، الناشر المركز العربي للدراسات والبحوث العلمية، القاهرة ٢٠١٩

٢٢- محمد عبد المجيد حسون، ستراتيجية صراع القوي الكبري في الوطن العربي، الناشر دار الحرية للطباعة بغداد ١٩٨٢

٢٣- محمد علي الجاسم، القواعد الاساسية – الاقتصاد الدولي، الكتاب الثاني، دار الجاحظ للطباعة والنشر – بغدا د

٢٤- محمد علي الجاسم، القواعد الاساسية في الاقتصاد الدولي، دار الجاحظ للطباعة والنشر – بغداد ١٩٧٦ ص ١٩٤

٢٥- محمد محمود الامام، محددات الاداء الاقتصادي لكل من القطاعين العام والخاص في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية والصندوق العربي للانماء الاقتصادى والاجتماعي، بيروت ١٩٩٠

٢٦- محمد مصطفى يونس: دور صندوق النقد الدولي في مواجهة أزمة المديونية الخارجية

٢٧- مطانيوسحبيب: التنمية الاقتصادية، جامعة دمشق/ دمشق، ١٩٨٢

٢٨- نشات على عبد العال، الاستثمار والترابط الاقتصادى الدولى، دار الفكر الجامعى، ٢٠١٦

٢٩- نصر السيد نصر، محاضرات فى جغرافيا البترول العربي، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٦٧-١٩٦٨

٣٠- هشام حريز، دور إنتاج الطاقات المتجددة في إعادة هيكلة سوق الطاقة، مكتبة الوفاء القانونية، ٢٠١٤.

٣١- يامن خالد يسوف، واقع التوازن الدولي بعد الحرب الباردة واحتمالاته المستقبلية، الهيئة العامة للكتاب، ٢٠١٠

ثانيا : الرسائل العلمية

زاد احمد سعدون الدوسكس، دور القطاع الخاص في التطور الاقتصادى لمجموعة من النامية، مع اشارة خاصة لنتيجة المواد للمدة من (١٩٧٠ – ٢٠٠٤) تحليل وقياس، رسالة دكتوراة مقدمة الي كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد ٢٠٠٧

ثالثا : الدراسات والدوريات

١-مجلة النفط والتنمية، مجلة تعني بشؤون النفط والتنمية في الوطن العربي والعالم، العدد الاول – السنة الثانية عشر – كانون الثاني – شباط – ١٩٨٧

٢- تقرير التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، يونيو ١٩٨٧.

٣-عجز الموازنة العامة ورؤي وسياسات معالجته مع اشارة للعراق المدة ٢٠٠٣، ٢٠١٢، سالم عبد الحسين سالم، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، المجلد ١٨، العدد ٦٨

٤-دراسة "واقع البحث العلمي في الدول النامية مقارنة بالدول المتقدمة في توطين التكنولوجيا (الصين وماليزيا واليابان) أنموذجا، خوشي عثمان عبد اللطيف، مجلة كلية التربية الاساسية للعلوم التربوية والانسانية / جامعة بابل، كانون اول /٢٠١٦ العدد ٣٠

٥-دراسة بعنوان الانفاق علي البحث والتطوير (% من اجمالي الناتج المحلي) البنك الدولي

٦-دراسة بعنوان " اثر الايرادات النفطية في تنمية الاقتصاد العراقي " تغريد داود سلمان داود، مجلة جامعة بابل / للعلوم الصرفة والتطبيقية / العدد (٤) المجلد (٢٤) ٢٠١٦

٧-دراسة بعنوان " مديونية العراق الخارجية – الواقع والافاق " أيسر ياسين الغريري، علي عبدالله الشيخ، جامعة تكريت – كلية الادارة والاقتصاد – مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية – المجلد ٤ العدد ١٠ / ٢٠٠٨

٨-موقع صندوق النقد العربي – انشطة مالية – الاقراض " انواع القروض والتسهيلات " www.amf.org

٩- صحيفة وقائع، الصادرة في ٣٠ مارس ٢٠١٦ " لمحة عن صندوق النقد الدولي " موقع صندوق النقد الدولي www.imf.org

١٠- صحيفة وقائع، الصادرة ١٤ نوفمبر ٢٠١٤، والصادرة ٣٠ يوليو ٢٠١٦ " حصص عضوية الصندوق " ، ولقد تم في ٢٦ يناير ٢٠١٦

١١- تقرير مستجدات افاق الاقتصاد العالمى - صندوق النقد الدولى، اعداد متعددة ٢٠١٣، ٢٠١٤، ٢٠١٥

١٢- صندوق النقد العربي – اداء الاقتصادات العربية خلال العقدين الماضيين، ملامح وسياسات الاستقرار، هبة عبدالمنعم ، يناير ٢٠١

١٣- موقع منظمة الفاو، المؤتمر العام – الدورة الثانية والثلاثون، ٢٠٠٣، تقرير المراجع الخارجي عن الكشوفات المالية لمنظمة الاغذية والزراعة عن الفترة المالية ا يناير / كانون الثاني ٢٠٠٠ حتى ٣١ ديسمبر / كانون الاول ٢٠٠١ " تنفيذ النفط مقابل الغذاء ،www.fao.org

١٤- البنك الدولى للانشاء والتعمير – الشرق الاوسط وشمال افريقيا – مايو ٢٠٠٥

١٥- صندوق النقد الدولي – صحيفة وقائع – الاقراض من صندوق النقد الدولي – IMF lending – مارس ٢٠١٦ ، الموقع الالكتروني www.imf.org

١٦- اصلاح دعم الطاقة : الدروس المستفادة والانعكاسات، صندوق النقد الدولي، ٢٠١٣

١٧- صحيفة وقائع الصادرة في ٢٣ مارس ٢٠١٦ " صندوق النقد الدولي والبنك الدولي " موقع صندوق النقد الدولي www.imf.org

١٨- البيان المالي التمهيدى لمشروع الموازنة العامة للدولة للعام المالى ٢٠١٥/٢٠١٤

١٩- دعم الطاقة في منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا – دروس مستفادة للاصلاح مارس ٢٠١٤، صندوق النقد الدولي

٢٠- منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول (اوابك) سياسات دعم الطاقة فى الدول الاعضاء وانعكاساتها على الاقتصادات الوطنية، ابريل ٢٠١٥

٢١- الدليل الاحصائي لصندوق النقد الدولي المتعلق بدليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ٢٠٠١ GFSM 2001، ، واصداراته الحديثة عام ٢٠١٤، طبعة معدلة من دليل احصاءات مالية الحكومة الطبعة الاولي عام ١٩٨٦، رقم الطبعة العربية ٩- ٤١١ -٦ 1ISBN-٠٩٨٥١

٢٢- تقرير اصلاح دعم الطاقة : الدروس المستفادة والانعكاسات، صندوق النقد الدولي

تقرير " دراسات حالة حول إصلاح دعم الطاقة : الدروس المستفادة والانعكاسات "، صندوق النقد الدولي

٢٣-تقرير " إصلاح الدعم علي أسعار الطاقة : المسار المستقبلي " صندوق النقد الدولي، ٢٠١٣

٢٤-إصلاح دعم الطاقة في الدول العربية، دراسات اقتصادية، صندوق النقد العربي، ابو ظبي – الامارات العربية المتحدة، ٢٠١٤
٢٥- دراسة بعنوان " المؤسسات المالية الدولية السائدة (نادى باريس، نادى لندن)، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بابل www.Uobablyon.edu.iq
٢٦-عبد الرحمن المشهداني : المديونية الخارجية ٠ جدولة الديون ودورها في اعادة اعمار العراق، وقائع طاولة المائدة المستديرة في كردستان، جريدة المدى العراقية العدد ٤٤١ لعام ٢٠٠٥
٢٧- دراسة سابقة " مديونية العراق الخارجية ٠ الواقع والآفاق " ايسر ياسين الغريري
٢٨-العراق وصندوق النقد الدولي : قراءة في التزامات الحكومة لعام ٢٠١٦، اتجاه الصندوق بموجب اتفاق ٢٢/ كانون الاول / ٢٠١٥ مركز الدراسات الاستراتيجية، جامعة كربلاء، CSS Center for Strategic Studies، Krbala U niversiy
٢٩-مجلة جامعة كربلاء العلمية – المجلد السابع – العدد الاول / انساني / ٢٠٠٩
٣٠-موقع البنك الدولي، بوابة المعلومات، **www.data.albankaldawli.org** ، وفي ذات المعني دراسة "واقع البحث العلمي في الدول النامية مقارنة بالدول المتقدمة في توطين التكنولوجيا (الصين وماليزيا واليابان) أنموذجا
٣١-خوشي عثمان عبد اللطيف، مجلة كلية التربية الاساسية للعلوم التربوية والانسانية / جامعة بابل، كانون اول /٢٠١٦ العدد ٣٠، ص ٢٠٠٥
٣٢-الامم المتحدة – حقوق الانسان، مكتب المفوض السامي – المفوضية السامية للامم المتحدة لحقوق الانسان العراقي www.ohchr.org
٣٣-صندوق التقد الدولي، دراسات استقصائية للاوضاع الاقتصادية والمالية العامة، آفاق الاقتصاد العالمي، " التحديات امام النمو المطرد اكتوبر ٢٠١٨ "
٣٤-دراسة بعنوان "الموازنة الفيدرالية للعراق – الاتجاهات ومعدلات النمولللانفاق والايرادات الفترة من ٢٠٠٤ – ٢٠٠٧ " محمد خالد المهايني، حسن عبد الكريم سلوم، مجلة الادارة والاقتصاد، العدد الثامن والستون ٢٠٠٨
٣٥-مجلة قضايا سياسية تصدر عن كلية العلوم السياسية – العدد ٢٧- ٢٨ السنة ٢٠١٢ جامعة النهرين – وزارة التعليم العالي والبحث العلمي – issssn2070-9250 - اثر المتغيرات الاقليمية علي الاوضاع الداخلية العراقية (ايران – سوريا) انموذجا – هشام خضير مطلك
٣٦-عبد الخالق عبدالله، الولايات المتحدة ومعضلة الامن في الخليج العربي، مجلة المستقبل العربي، العدد، (٢٩٩) بيروت مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٤/١
٣٧-وزارة المالية، العراق - تقريردائرة الموازنة ٢٠٠٩

٣٨-دراسات استقصائية للاوضاع الاقتصادية والمالية العالمية – افاق الاقتصاد الاقليمى – " مستجدات منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا وافغانستان وباكستان " – ادارة الشرق الاوسط وسيا الوسطى، مايو ٢٠١٨

٣٩- وزارة المالية العراقية، الدائرة الاقتصادية – سبل تنمية مصادر الايرادات في العراق ٢٠٠٩

٤٠-دراسة بعنوان " اداء السياسة المالية في العراق بعد عام ٢٠٠٣ "، همسة قصي عبداللطيف، عمر عدنان خماس، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامهة، العدد الثاني والخمسون ٢٠١٧

٤١-مجلة النفط والتنمية، مجلة تعني بشؤون النفط والتنمية في الوطن العربي والعالم، السنة السادسة، عدد مزدوج ١١,١٢ اب، ايلول ١٩٨١

٤٢-احصاء الجهاز المركزى للاحصاء التابع لوزارة التخطيط عن عام ٢٠١٧ www.cosit.gov.iq

٤٣-وزارة النفط العراقية www.oil.gov.iq

٤٤-- دراسات استقصائية للاوضاع الاقتصادية والمالية العالمية – افاق الاقتصاد الاقليمى – " مستجدات منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا وافغانستان وباكستان " – ادارة الشرق الاوسط وسيا الوسطى، مايو ٢٠١٨

٤٥-الجهاز المركزى للاحصاء، وزارة التخطيط ، المؤشرات الرئيسية ، وموقع بيانات جمهورية العراق الخاص بالجهاز المركزى للاحصاء ، وانظر كذلك دليل المستثمر في العراق ٢٠١٧

٤٦-محمد علي الجاسم، القواعد الاساسية في الاقتصاد الدولي، دار الجاحظ للطباعة والنشر – بغداد ١٩٧٦ ص ١٩٤، ص ٢١٦

٤٧-بيان صحفي صادر عن البنك الدولي بعنوان " الفساد العدو الاول للشعب بالدول النامية "، واشنطن ١٩ ديسمبر / كانون الاول ٢٠١٣ الموقع الرسمس للبنك الدولي www.albankaldawli.org

٤٨ سالم محمد عبود، ظاهرة االفساد الادارى والمالي، دراسة في اشكالية الاصلاح الاداري والتنمية، الناشر المكتبة الوطنية، بغداد ٢٠٠٨

٤٩ مجلة النفط والتعاون العربي، المجلد السابع والثلاثون، العدد ١٤١ ربيع ٢٠١٢، منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول

٥٠ - التكنولوجيا ومستقبل الطاقة، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

٥١ - التقرير الاقتصادى العربي الموحد، صندوق النقد العربي، الكويت ٢٠١٦

٥٢ - منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية، فيينا٢٠١٠

٥٣ ـ منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول (اوابك)، التقرير السنوى للامين العام ٢٠١٥

٥٤ ـ منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول (اوابك) " تطور خارطة سوق النفط العالمية والانعكاسات المحتملة على الدول الاعضاء فى اوابك" ٢٠١٦

٥٥ ـ مؤتمر الطاقة العربي العاشر ٢٠١٤ – ابوظبي الامارات العربية المتحدة

٥٦ دراسة فى جغرافيا الطاقة، الاهمية النسبية النوعية لموارد الطاقة، سوريا ، مجلة جامعة دمشق، المجلد ٢٧، العدد الاول ٢٠١١ www.damasc university.edu.sy

٥٧ دليل احصاءات الطاقة ، وكالة الطاقة الدولية، ٢٠٠٥

٥٨ ـ دراسة واقع وافاق صناعة النفط والغاز الطبيعى غير التقليدية فى امريكا الشمالية وانعكاساتها على الدول الاعضاء – منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول (اوابك) ٢٠١٥

٥٩ ـ مجلة كربلاء العلمية المجلد الخامس / العدد الرابع انساني كانون الاول ٢٠٠٧

٦٠ ـ دراسة بعنوان " قوانين التأميم الاشتراكية في ١٤ تموز ١٩٦٤ في العراق – دراسة تاريخية اقتصادية " المجلد ١٧ – العدد ٢، شباط ٢٠١٠ مجلة جامعة تكريت للعلوم الانسانية، العراق

٦١ ـ دراسة " الاساس القانوني للخصخصة في ضوء التشريع العراقي " دراسة مقارنة، مجلة جامعة كربلاء العلمية المجلد الخامس / العدد الرابع الانساني كانون الاول ٢٠٠٧

٦٢ ـ مجلة قضايا سياسية – كلية العلوم السياسية – جامعة النهرين – العددان ٢٧ـ ٢٨ السنة ٢٠١٢ – المعلوماتية واثرها عللي المركزية واللامركزية في ظل السلطة البيروقراطية، آزار ناجي الحساني

٦٣ ـ دراسة قانونية تحليلية " الاطار القانوني لعقد استثمار مطار النجف الاشرف الدولي " احمد سامي مرهون المعموري، كلية القانون – جامعة النجف

٦٤ ـ البنك المركزى العراقي – دائرة الاختصاص والابحاث – التقرير الاقتصادى السنوى ٢٠١٧

رابعا : المواقع الالكترونية

- سوق العراق للاوراق المالية www.isx-iq
- هيئة الاوراق المالية العراقية www.isc.gov.iq
- موقع البنك الدولي – بوابة المعلومات www.data.albankaldawli.org

- دائرة الشرق الاوسط، منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا (MENA) البنك الدولي
- موقع البنك المركزي العراقي www.cbi.iq
- صندوق النقد العربي WWW.AMF.ORG
- اتحاد الغرف التجارية العراقية www.ficc.org.iq
- وزارة التجارة العراقية www.mot.gov.iq
- الجهاز المركزى للاحصاء www.cosit.gov.iq
- موقع اخبار فرنسا الرسمية
www.diplomatie.gouv.fr,www.diplomatie.gouv.fr,
- موقع صندوق النقد الدولي www.imf.org
- موقع منظمة الفاو www.fao.org
- موقع نادى باريس www.clubdeparis.org
- موقع اخبار الامم المتحدة، www.news.un.org
- لجنة تعويضات الامم المتحدة (uncc) UNITED NATION COMPENSATION COMMISSIon www.news.un.org
- منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية.www.unido.org
- معهد البترول الامريكي www.api.org
- برنامج الامم المتحدة للبيئة UN and climate change (UNEP)www.unep.org
- موقع الهيئة العامة للضرائب www.iraqtax.org
- موقع الهيئة العامة للمناطق الحرة www.freezones.mof.gov.iq

خامسا : القوانين

١-القانون المدني العراقي رقم (٤٠) لسنة ١٩٥١

٢-قانون الشركات العراقي رقم (٢١) لسنة ١٩٩٧ المعدل

٣-قانون الشركات العامة العراقي رقم _٢٢) لسنة ١٩٩٧

٤-انظر قانون الموازنة العامة الاتحادية لجمهورية العراق رقم (١) المالية ٢٠١٩

٥-قانون بيع وايجار اموال الدولة رقم ٢١ لسنة ٢٠١٣، قانون ايجار اراضي الاصلاح الزراعي رقم ٣٥ لسنة ١٩٨٣ .

٦- قانون الاستثمار في اقليم كردستان رقم (٤) لسنة ٢٠٠٦ والذي تشكلت بموجبه هيئة الاستثمار في الاقليم
٧-دليل المستثمر في العراق ٢٠١٧، الهيئة الوطنية للاستثمار NIC، National Investment Commission
- انظر قانون الموازنة العامة الاتحادية لجمهورية العراق للسنة المالية ٢٠١٩
- التعليمات المالية رقم (٧) لسنة ١٩٩٧ المعدلة بالتعليمات رقم (٤) لسنة ٢٠٠٥
- القانون المدني المصري
- قرار مجلس الامن رقم ٦٦١ / ١٩٩٠

المراجع الاجنبية

1- world Bank " world debt table "1995.vol 1and 11 Washington D C various pages

2-G. Russell Kivaid, Conditionality and use of fund Resources, Jamaica, in Finance and Development, Vol. 18, No. 3, June 1981, p. 20.

3 - J. Chapelle ،Géeographie Économique du Pétrole, Ministere de L'industrie, Républiqe Française, Societe des Editions Technip, Ginoux, Paris, 1968

4- London Club Coordinating Group (LCCG) : "Iraq total external debt " presentation at Dubai 2004 slide 5

5- MANA SAEED AL-OTAIBA ،OPEC and the Petroleum Industry ،croom Helm ,LONDON ,1975

6- William R. Cleine: international debt: systematic Risk and policy Response institute Of international Economics. Washington D. C 1984.

7- William R. Cleine: international debt: systematic Risk and policy Response institute Of international Economics. Washington D. C 1984.

8-" Iraq : statistical appendix, IMF country report ،no 07/294, August 2007,p12,www.imf.org

9- Society for Worldwide Interbank Financial Telecommunication

10- 10 -Jean Dubege, La psychologie sociale de l’impôt dans la France d’aujoudhui (Paris 1961).

11- Memorandum Of Economic and Financial Policies opec bulletin ،GABON return to opec,6/7/2016www.opecorg.org